

دولة فلسطين  
مجلس القضاء الأعلى



# التقرير السنوي الثامن للعام 2012

رام الله - فلسطين  
تموز 2013

تم إعداد هذا التقرير من قبل:

إدارة المحاكم في مجلس القضاء الأعلى  
رام الله / فلسطين  
2013

وبالتعاون مع كافة إدارات مجلس القضاء الأعلى



فخامة الرئيس محمود عباس و معالي القاضي فريد الجلاد

**فخامة الرئيس محمود عباس حفظه الله،  
رئيس دولة فلسطين،  
رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية،  
رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية،**

**حجة الوطن والبناء..**

نرفع لفخامتكم التقرير السنوي الثامن للسلطة القضائية الذي يسلط الضوء على أبرز مفاصل التغيير في أداء السلطة القضائية للعام 2012.

إن ما يميز هذا العام عن ما سبقه من الأعوام، هو إعلان دولة فلسطين والإعتراف فيها عضوا مراقبا في هيئة الأمم المتحدة بتاريخ 2012/11/29، وهو الحدث الذي جاء نتيجة جهودكم الحثيثة، وسعيكم المتواصل لنيل الإعتراف بفلسطين دولة، إن هذا التطور الهام سوف ينعكس إيجابا على كل مفاصل حياة شعبنا ومؤسساته، وخاصة السلطة القضائية.

وقد وصلت السلطة القضائية خلال العام السابق العمل على تطوير مرافق المحاكم الفلسطينية من خلال عمل الإدارات القضائية، حيث تتابع الإدارات أعمالها كل حسب اختصاصه، بدءاً من: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، إلى إدارة المحاكم، ووحدة التخطيط وإدارة المشاريع، ووحدة تكنولوجيا المعلومات، والمكتب الفني للمحكمة العليا، ودائرة التفتيش القضائي، ودائرة التدريب القضائي، والشؤون الإدارية والمالية، ومكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى، ودائرة الرقابة والجودة، ومركز الأبحاث والدراسات القضائية، والمركز الإعلامي القضائي.

ولعل إرتفاع إجمالي القضايا الواردة إلى المحاكم خلال العام 2012 عن سابقه بنسبة 10%، حيث وصل وارد المحاكم الفلسطينية (123521) قضية، مقارنة بـ(112629) قضية خلال العام 2011، يؤشر على ثقة المواطن بالسلطة القضائية، والتقدم في تنفيذ قرارات المحاكم واحترامها من كافة الجهات والهيئات؛ وبالمقابل إرتفع عدد القضايا المفصلة بنسبة 4%، حيث وصل عدد القضايا المفصلة إلى (118926) قضية خلال العام 2012، مقارنة بـ (113925) خلال العام 2011، مما يؤشر أيضاً إلى تطور في الإجاز والأداء.

وما كان المواطنون ليتفوا بالقضاء لولا التطور في الأداء من حيث المضمون والشكل أيضاً، فقد سعينا الى تطوير الخدمات للمواطنين في المحاكم، وذلك عبر تعديل دليل الإجراءات الموحدة لأفلام المحاكم والتبليغات ودوائر التنفيذ، وإجاز اللوحات الإرشادية الخاصة بالمراجعين في دوائر المحاكم، بالإضافة إلى توفير شاشات إلكترونية مبرمجة لتقديم المعلومات الإرشادية للمواطنين، وتم الانتهاء من 80% من مشروع إنشاء مراكز الاستعلامات في المحاكم لتسهيل خدمة المواطنين، وبقي 20% سيتم إجازها خلال الأشهر القليلة القادمة.

وعلى صعيد الرقابة على أعمال المحاكم، واصلت دائرة التفتيش القضائي متابعة عمل السادة القضاة من حيث فحص عدد القضايا التي تم الفصل فيها خلال فترات مختلفة، كما تمت متابعة كافة الشكاوى الإدارية المحالة من مجلس القضاء الأعلى إلى دوائر الرقابة ورفع التوصيات بذلك.

ويولي مجلس القضاء الأعلى خلال العام 2013 أهمية بالغة لتطوير وتهيئة مباني المحاكم، خاصة في المحافظات التي تعاني من إشكاليات حقيقية في توفير البيئة الملائمة للتقاضي، حيث تمت إعادة تأهيل وتطوير محكمة الصلح في رام الله ريثما يتم بناء قصر العدل في المحافظة بإذن الله، كما بدأ العمل في بناء مجمع محاكم طولكرم، ومع حلول شهر حزيران القادم يبدأ العمل في بناء مجمع محاكم الخليل.

ولا يسعني هنا إلا تقدير دعمكم للقضاء الفلسطيني في كل المناسبات والمحافل الدولية، والتشديد دوماً على إحترامه والحفاظ على هيئته لأنه من هيبة الدولة، وإن السلطة القضائية ماضية في تحقيق أهدافها الإستراتيجية لترسيخ قضاء فلسطيني عادل ومستقل ومتين.

وإن السلطة القضائية بكل أركانها ومكوناتها، شأنها شأن باقي مؤسسات الدولة تنظر بأهمية بالغة للدور الذي يقوم به القضاء في بناء وتقوية دعائم الدولة الفلسطينية؛ أملين من الله عز وجل أن يتحقق أملنا في الوصول إلى دولة مستقلة ذات سيادة كاملة على أرضها وعاصمتها القدس الشريف بإذن الله.

**القاضي فريد الجلاذ  
رئيس المحكمة العليا  
رئيس مجلس القضاء الأعلى**



## شكر وتقدير

ضمن مبادرة إدارة المحاكم في إعداد التقرير السنوي الثامن، والذي يأتي في إطار تعزيز المعرفة بأهدافها وغاياتها وفق المعايير الدولية ونشرها، وتوفير مادة علمية لشركائنا في قطاع العدالة ولكل الفئات المعنية بعمل مجلس القضاء الأعلى الفلسطيني ومحاكمه المختلفة، بما يتيح للجميع الاستفادة من البيانات والإحصاءات ومؤشرات الأداء المتوفرة عن المحاكم والوحدات الإدارية والمالية والدوائر المختلفة المساندة للمجلس. حيث ضم هذا التقرير آثار العطاء والعمل الدؤوب والمثابرة والجهود المخلصة التي بذلها الجميع على إمتداد عام 2012، والذي شكل بحق إحدى حلقات النجاح المميزة التي سعينا إليها.

لقد تضمن التقرير الكثير من الإنجازات التي حققت تحولاً نوعياً ومتغيرات مهمة كنتاج لاستراتيجية ورؤية مجلس القضاء الأعلى، ومن أبرزها الانتقال إلى الأداء المؤسسي والتي تظهر البيانات والإحصائيات ثمرة هذا الأداء، وتمكن كل قارئ من الاطلاع وتقييم نتائج أعمالنا وخصوصاً تلك المتعلقة بعمل محاكمنا على اختلاف درجاتها متمثلة في محاكم الصلح والبداية والاستئناف والمحكمة العليا بشقيها محكمة النقض ومحكمة العدل العليا وغيرها.

هذا التقرير بما إحتواه من معلومات وبيانات تفصيلية يعد من وجهة نظرنا تجسيدا حقيقياً لمبدأ الشفافية، وتحدياً للعاملين في الجهاز القضائي قضاة وعاملين في كل المواقع للمحافظة على مستوى الأداء والسعي من أجل تحقيق الأفضل على الصعيدين القضائي والإداري والتميز الذي نصبو إليه، تحقيقاً لرسالة القضاء من جهة وتجسيدا لطموحاتنا في خدمة شعبنا بما يليق بتضحياته وتطلعاته وصولاً إلى حرته وإستقلاله وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

وأخيراً، لا بد من التنويه بأن هذا العمل لم يكن ليتحقق لولا تضافر جهود الجميع وفي مقدمتهم فريق إعداد هذا التقرير من إدارة المحاكم ومشروع كيمونكس الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، الذين قدموا المساعدة الأساسية في إخراج هذا التقرير إلى حيز النور، آملاً أن يحقق هذا التقرير الغايات المرجوة منه.

**القاضي عماد مسودة**  
رئيس إدارة المحاكم



9	المقدمة
10	الباب الأول: إدارات مجلس القضاة الأعلى
11	الفصل الأول: الأمانة العامة لمجلس القضاة الأعلى
14	الفصل الثاني: إدارة المحاكم
42	الفصل الثالث: وحدة التخطيط وإدارة المشاريع
47	الفصل الرابع: وحدة الإعلام والعلاقات العامة (المركز الإعلامي القضائي)
52	الفصل الخامس: الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات
55	الفصل السادس: المكتب الفني
57	الفصل السابع: دائرة التفتيش القضائي
60	الفصل الثامن: دائرة التدريب القضائي
83	الفصل التاسع: مركز الأبحاث والدراسات القضائية
85	الفصل العاشر: مكتب رئيس مجلس القضاة الأعلى
87	الفصل الحادي عشر: دائرة الرقابة والجودة
88	الباب الثاني: أعمال المحاكم النظامية
90	الفصل الأول: مؤشرات أعمال محاكم الصلح
104	الفصل الثاني: مؤشرات أعمال محاكم البداية
115	الفصل الثالث: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية
128	الفصل الرابع: مؤشرات أعمال محكمة الإستئناف
134	الفصل الخامس: مؤشرات أعمال محكمة النقض
137	الفصل السادس: مؤشرات أعمال المحكمة العليا
138	الفصل السابع: مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا
139	الفصل الثامن: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ
143	الملاحق:
144	ملحق رقم (1): خطة التدريب للمحاكم للعام 2012
151	ملحق رقم (2): خطة التدريب للقضاة للعام 2012
155	ملحق رقم (3): خطة التدريب للقضاة للعام 2013





يستعرض التقرير السنوي الثامن إنجازات السلطة القضائية في العام 2012، من خلال إستقراء ما تم تنفيذه من الاهداف الاستراتيجية للسلطة القضائية على ضوء المعطيات الواردة من ادارات السلطة القضائية ومن المحاكم النظامية بإختلاف أنواعها ودرجاتها، وهو يعتمد على منهجية علمية إستقصائية دقيقة تقوم على بناء مؤشرات الأداء ومؤشرات الأثر من الناحيتين الكمية والنوعية والتي يتم على أساسها قياس مستوى أداء المحاكم وأثر هذا الأداء على توجهات الجمهور بشكل عام، سواء كانوا متقاضين أو طالبي خدمة أو عاملين في حقل القضاء، حيث تمثل هذه التوجهات خلاصة لمدى ثقة الجمهور بالسلطة القضائية ومدى الارتقاء والنهوض بكافة مكونات القضاء الفلسطيني وبصورة شاملة ومؤسساتية ومستدامة.

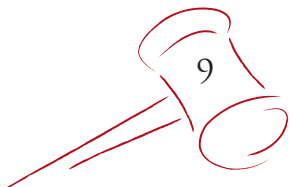
يتكون هذا التقرير من بابين وعدة فصول تتطرق إلى إنجازات السلطة القضائية في مجال البنية القانونية والإدارية لمجلس القضاء الأعلى، وتلقي الضوء على رؤية وأهداف قطاع العدالة وسيادة القانون، وبنية مجلس القضاء الأعلى كإطار قانوني وتنظيمي ووظيفي، كما يتطرق التقرير الى الشأن الإداري والمالي وموازنة مجلس القضاء الأعلى من ناحية إيراداته ونفقاته.

ونستعرض في التقرير التطور في أداء محاكم المحافظات الشمالية بمختلف أنواعها، وإلى دقة الأحكام في القضايا المفصلة، ونستعرض بإسهاب لأهم مؤشرات الأداء وقدرة المحاكم على الفصل في القضايا في الوقت الملائم، ومؤشرات الأثر التي تعكس توجهات الجمهور بشكل عام وملتقى الخدمة من المحاكم وأعضاء السلك القضائي في قطاع العدالة وسيادة القانون.

ونستعرض في التقرير كذلك التطور في إعداد السلك القضائي (القضائي والإداري) والإنجازات التي تمت في مجال تدريب وتأهيل الكادر، والإنجازات في مجال تعزيز المساءلة والرقابة الداخلية في إطار دائرة التفتيش القضائي، وفي مجال تطوير إدارة المحاكم والتخطيط الإستراتيجي وإدارة المشاريع.

وأخيرا، تم التطرق إلى الإنجازات التي حققت في مجال تحديث وتطوير وتوسيع البنية التحتية للمحاكم والدوائر المختلفة التابعة لها كدوائر العدل والتنفيذ والتبليغات، وفي تطوير وتحديث مراكز التدريب والإعلام والأرشيف.

وقد تمت عملية تدقيق البيانات وحوسبتها وتحليلها عبر مراحل، وكل مرحلة لها آليات مختلفة في التدقيق والفحص وتناسق البيانات ورصد الأخطاء وتوثيقها، هذه المنهجية من الناحية الفنية تعطي مصداقية عالية، وتمثل إلى حد بعيد واقع السلطة القضائية من الناحيتين الكمية والنوعية.



# الباب الأول: إدارات مجلس القضاء الأعلى

الفصل الأول: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى

الفصل الثاني: إدارة المحاكم

الفصل الثالث: وحدة التخطيط وإدارة المشاريع

الفصل الرابع: وحدة الإعلام والعلاقات العامة (المركز الإعلامي القضائي)

الفصل الخامس: الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات

الفصل السادس: المكتب الفني

الفصل السابع: دائرة التفتيش القضائي

الفصل الثامن: دائرة التدريب القضائي

الفصل التاسع: مركز الأبحاث والدراسات القضائية

الفصل العاشر: مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى

الفصل الحادي عشر: دائرة الرقابة والجودة



### المقدمة

واصلت الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى خلال العام المنصرم 2012 تأدية مهامها ووظائفها. وحظيت في تلك الفترة بدور أكبر في تنفيذ المسؤوليات التي تؤديها من خلال الأمين العام للمجلس والطاقت الاداري المساند له. وإنعكست آثار ذلك على الخطة الإستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى من دور: "تعزيز وتفعيل الأمانة العامة لتمكين مؤسسة القضاء بهدف تحسين خدماتها وكفاءتها وفقا للقانون". حسب الخطة الإستراتيجية للفترة 2008 - 2010. إلى هدف إستراتيجي عنوانه: "لدعم وبناء وتمكين وتطوير مؤسسات العدالة". في الخطة الإستراتيجية للفترة 2011 - 2013. والمأمول تنفيذ بنودها خلال العام الجاري. ما يدل على إنتقال الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى إلى مرحلة جديدة تتطلب تحقيق المزيد من الإنجازات إنسجاما مع قيم وأهداف السلطة القضائية.

### أولاً: أبرز المهام التي تؤديها الأمانة العامة

تؤدي الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى مجموعة من المهام والمسؤوليات التي أنيطت بها بموجب قرار مجلس القضاء الأعلى رقم (2) لسنة 2006. بشأن قواعد مباشرة مجلس القضاء الأعلى لإختصاصاته. وتقوم بالإضافة إلى ذلك بما يلي:

1. متابعة الشؤون الإدارية والمالية للقضاة مع ديوان الموظفين العام ووزارة المالية الفلسطينية بما في ذلك: الإنجازات والتعيين والترقية والتقاعد والعلاوات وغيرها.
2. مساندة اللجان المنبثقة عن المجلس وتسهيل مهامها. كـلجان المسابقات القضائية. ولجنة العلاقات العامة. واللجنة الثلاثية. ومجلس تأديب القضاة وغيرها.
3. التحضير لإجتماعات مجلس القضاء الأعلى. وذلك بإعداد جدول الأعمال. وتوزيع الدعوات على الأعضاء. وحفظ محضر إجتماعات المجلس ومتابعة تنفيذ قراراته وتعاميمه مع الجهات والدوائر داخل السلطة القضائية وخارجها.
4. متابعة التشكيلة القضائية والانتدابات والتنقلات والمهام القضائية الخاصة (التنفيذ. الأمور المستعجلة. المنازعات العمالية. والبلديات....الخ). وتجديدها عند الحاجة وإعداد مسودات قرارات المجلس ذات العلاقة.
5. إعداد التقارير اللازمة عن توزيع القضاة على المحاكم بما ينسجم والقرارات الصادرة عن المجلس في هذا الخصوص.
6. نشر قرارات الإمهال الصادرة عن المحاكم في الصحف المحلية ومراسلة المحاكم لضمها لملفات دعاوى.
7. تلقي المخاطبات الواردة أو المحوّلة للأمانة العامة وإعداد الردود عليها وفق الأصول. ومتابعة جميع المراسلات. بالإضافة لقيدها في السجل وحفظها في ملفات خاصة.
8. التحديث اليومي لبرنامج شؤون القضاة وحفظ البيانات وأرشفتها إلكترونياً.
9. تقديم الدعم اللوجستي لمكتب رئيس المجلس. وتنفيذ أي أمور أخرى تطلب من رئيس المجلس تتعلق بطبيعة عمل الأمانة العامة.

وبالإضافة إلى كل ما ذكر. فإن الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى تتولى القيام بالأعمال والمهام الأخرى التالية:

- أ. قسم الشكاوي: تلقي الشكاوى الواردة لمجلس القضاء الأعلى وقيدها ومتابعتها مع الجهات المختصة وإعداد الردود عليها.
- ب. تيسير شؤون القضاة في قطاع غزة: قامت الأمانة العامة بتجديد عدد كبير من جوازات سفر القضاة في غزة والحصول على أذونات وتصاريح السفر لهم "عدم الممانعة"، وغيرها من المعاملات التي تيسرها لقضاة غزة بناءً على طلبهم.
- ج. التعاون مع الدوائر الأخرى: تقوم الأمانة العامة بالتعاون مع الدوائر الأخرى، تحقيقاً للمصلحة العامة للعمل، بتسهيل حصولها على المعلومات التي تطلبها، والمشاركة في الفعاليات التي تنظمها، خاصة دائرة التدريب القضائي، والتفتيش القضائي، والمكتب الفني.

## ثانياً: أبرز الإنجازات

### 1. الشكاوي

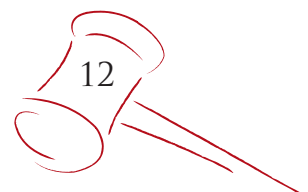
استقبل قسم الشكاوي في الأمانة العامة خلال العام 2012، (200) شكوى. عمل القسم على معالجة (130) شكوى، وما زالت بعض الشكاوى قيد البحث لدى دائرة التفتيش القضائي وغيرها من الدوائر على أن يتم إنجازها في بداية العام الجديد 2013. ويهدف قسم الشكاوي في الأمانة العامة خلال العام 2013 الى التقليل من عدد الشكاوى، وبالتأكيد ليس من خلال منع المواطنين ومراجعي المحاكم من تقديم شكواهم، بل من خلال: تدارك أسباب الشكاوى، بالإضافة الى العمل على إقرارالية أكثر وضوحاً لعمل الشكاوى وفقاً للتجربة التي إكتسبها القسم في الفترة السابقة، وتدعيم العمل بالوسائل والأدوات المناسبة التي تسهل التواصل مع المواطنين والمحامين وكافة مراجعي المحاكم.

### 2. إجتماعات المجلس

تم خلال العام 2012 تنظيم إنعقاد جلسات مجلس القضاء الأعلى التي بلغ عددها (19) جلسة، وتوجيه الدعوات للأعضاء خطياً وشفوياً وإعداد جداول الأعمال، وتنفيذ كافة القرارات الصادرة عن مجلس القضاء الأعلى، لا سيما القرارات المتعلقة بالتنسيب للسيد الرئيس لترقية عدد من القضاة الى مختلف الدرجات القضائية وغيرها. ومن الجدير ذكره أن الأمانة العامة قامت خلال العام 2012 بتغيير مستلزمات قاعة إجتماعات المجلس وبما يتواءم أكثر وطبيعة إجتماعاته وذلك بالتعاون مع الجهات المانحة.

### 3. التشكيلة القضائية

قامت الأمانة العامة خلال العام 2012 بإعداد مسودة التشكيلة القضائية التي صدرت في 2012/9/2، ومساعدة رئيس المجلس وأعضائه على وضع تصور حول حركة وتوزيع القضاة على المحاكم النظامية. كما تم إصدار مسودات للقرارات التي تنظم العمل في المحاكم ونقل وندب السادة القضاة بواقع (195) قراراً تم المصادقة عليها من رئيس وأعضاء مجلس القضاء الأعلى. وتقوم الأمانة العامة بشكل دوري بوضع مسودات لتجديد إنتدابات السادة القضاة للدرجات القضائية المختلفة وفق مقتضى الحال تحقيقاً للمصلحة العامة وتنفيذاً لتعليمات رئيس مجلس القضاء الأعلى.





#### 4. الشؤون الإدارية للقضاة

تواصلت الأمانة العامة خلال العام 2012 مع مديرية الرواتب العامة وديوان الموظفين العام. وقامت بتنفيذ العلاوات الإجتماعية للسادة القضاة، والتي بلغ عددها (61) علاوة موزعة على: علاوة المولود وعلاوة الزوجة والإعفاء الجامعي لأبناء القضاة وغيرها. كما تم تنفيذ معادلة سنوات خدمة سابقة لبعض السادة القضاة، وتم إنجاز معاملة إبتعاث واحدة للدراسة في بلجيكا. وبالتعاون مع إدارة المحاكم، والتخطيط والتدريب جرى تسهيل دخول قضاة قطاع غزة لتلقي تدريباً في الأردن وعددهم (22) قاضياً موزعين على ثلاث دفعات. وتم تجديد جميع جوازات السفر الدبلوماسية لقضاة المحكمة العليا بناء على طلبهم بعد الإستثناء الذي منحهم إياه فخامة الرئيس بناء على طلب المجلس.

#### 5. الأرشفة الالكترونية

قامت الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى بالعمل على الأرشفة الالكترونية لجميع الوثائق والملفات والمراسلات في الأمانة العامة لتسهيل حفظها والرجوع إليها وتوفير الوقت والجهد؛ وفي سبيل ذلك تم:

- أرشفة جميع محاضر إجتماعات مجلس القضاء الأعلى الموجودة لديها منذ عام 2002 وحتى تاريخه، لحصرها وتوثيقها وتسهيل عملية الرجوع لقرارات المجلس.
- أرشفة جميع ملفات القضاة الكترونياً، بما في ذلك وثائقهم الأساسية والشخصية والرسمية والقرارات الصادرة بحقهم .
- تحديث جميع بيانات القضاة على برنامج شؤون القضاة لتسهيل المهام والخدمات المقدمة لهم والتي تعتمد على دقة بياناتهم.
- أرشفة الوثائق الرسمية (الهويات الشخصية، جوازات السفر... الخ) الكترونياً لتسهيل تبادلها مع الجهات المختصة عبر البريد الإلكتروني، ومطابقتها على البرنامج.
- تحديث أرقام هواتف القضاة لتسهيل الإتصال والتواصل معهم.
- مطابقة تواريخ التعيين بين مجلس القضاء الأعلى ووزارة المالية وتوحيدها، وإحتساب سنوات خدمة لعدد كبير من القضاة.

#### 6. المؤتمرات وورشات العمل

شاركت الأمانة العامة في العام 2012 في تنظيم عقد المؤتمر الأول لقضاة الصلح، والمؤتمر الأول لقضاة البداية، والمؤتمر الأول لقضاة الإستئناف والمؤتمر الثاني لإدارة المحاكم، والمؤتمر القضائي العام من خلال كادر موظفيها المساند للجان المؤتمرات.

#### 7. التعاون مع المكتب الفني في توزيع منشوراته ومطبوعاته على السادة القضاة في المحاكم النظامية.

#### ثالثاً: الأهداف المستقبلية

1. إعداد قاعدة بيانات في الأمانة العامة تشمل كل ما يخص القضاة من بيانات لتسهيل عملية إتخاذ القرار.
2. إعداد لائحة نظم آلية التعامل مع الشكاوى لتطوير العمل، وحقيقاً للمصلحة العامة ومصلحة المواطنين.
3. تطوير آلية متابعة إجتماعات مجلس القضاء الأعلى وتنفيذ قراراته وتعميمها وحفظ محاضر إجتماعاته بما ينسجم مع الخطة الإستراتيجية للمجلس.
4. تطوير آلية متابعة التشكيلات القضائية.
5. الحصول على إمتيازات إدارية ومالية للسادة القضاة.



### المقدمة

تعتبر إدارة المحاكم من أهم الإدارات وذلك بسبب تركيزها على العنصر البشري. والذي يعتبر أثمن مورد لدى الإدارة والأكثر تأثيراً في الإنتاجية على الإطلاق؛ فالموارد البشرية تساهم وبقوة في تحقيق أهداف المؤسسة. ومن أجل ذلك ومتابعة للتطوير الإداري في السلك القضائي، يسعى المجلس باستمرار إلى تعيين وتدوير رؤساء لهذه الإدارة بين فترة وأخرى والتي كان آخرها تعيين القاضي عماد مسودة رئيساً لها، وتعتبر إدارة المحاكم الإدارة العليا للإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية والمتمثلة بما يلي:

### أولاً: دائرة الشؤون الإدارية

#### أ. هيكلية الدائرة وأقسامها:

دائرة الشؤون الإدارية هي دائرة من دوائر الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية في إدارة المحاكم، يلحق بها حسب الهيكل الوظيفي المصادق عليه في العام 2006 مجموعة من الأقسام، يتبعها عدد من الإداريين، والأقسام هي:

- قسم شؤون الموظفين
- قسم الرواتب والتعيينات
- قسم الخدمات الإدارية

وإذا ما تتبعنا واقع حال الطاقم الإداري للشؤون الإدارية، نرى زيادة مستمرة في عدد الموظفين في السنوات الأخيرة، مقارنة مع العدد الذي كان متوفراً في السنوات الأولى من نشأتها، حيث إرتفع عدد الطاقم من (4) في عام 2004 الى (15) في العام 2012، موزعين كالاتي:

- مدير الشؤون الإدارية عدد (1)
- مدير في الشؤون الإدارية عدد (1)
- رئيس قسم التعيينات عدد (1)
- رئيس قسم شؤون الموظفين عدد (1)
- موظف إداري عدد (1)
- مدخل بيانات عدد (2)
- كاتب عدد (1)
- رئيس قسم الخدمات الإدارية عدد (1)
- سائق عدد (6)

## ب. مهام وصلاحيات الدائرة :

- يمكن حصر مهام وصلاحيات الدائرة بما يلي:
- حصر وتحديد إحتياجات المحاكم من الموارد البشرية.
- متابعة إجراءات تعيين الموظفين الجدد.
- متابعة كافة شؤون الموظفين كالترقيات، التعيينات، الرواتب، العلاوات، والمواصلات ..... الخ.
- متابعة صيانة وتسجيل وترخيص السيارات التابعة للمحاكم ومتابعة حركتها.
- المساعدة في إعداد الميزانية التقديرية للسنة المالية.
- مراقبة ومتابعة أعمال رؤساء الأقسام والموظفين.
- متابعة رواتب الموظفين وما يطرأ عليها من تعديلات سنوياً.

## ج. إنجازات دائرة الشؤون الإدارية:

تسعى دائرة الشؤون الإدارية الى تطبيق القوانين والسياسات والأنظمة والتعاميم الإدارية المعمول بها في دولة فلسطين عامة والسلطة القضائية خاصة، وتسعى أيضاً الى الارتقاء والتحسين المستمر في أداء الموظفين لتحقيق أهداف المؤسسة، وكذلك الى توفير بيئة عمل مناسبة تتلاءم مع طبيعة وظروف عمل الموظفين في المحاكم والدوائر.

ويتفرع عن الدائرة، كما أسلفنا، عدة أقسام تتكامل مع بعضها في تحقيق هذه الاهداف؛ وفيما يلي عرض للإنجازات وأعمال هذه الأقسام:

### أ. قسم شؤون الموظفين:

يعمل القسم على تنفيذ سياسات وأنظمة وإجراءات تخص شؤون الموظفين وتشمل: التعيين والترقيات والنقل والتقاعد وغيرها، والإحتفاظ بملف للموظفين العاملين في القضاء، وتحديث المعلومات الخاصة بهم وإعداد التقارير الإحصائية الدورية عن أوضاعهم عند الحاجة، كما ويتابع القسم سير العمل والمتمثل في الدوام الرسمي للموظفين من حضور وإنصراف ومغادرات وإجازات، وتوزيع التعاميم الإدارية والقيام بأعمال المراسلات وتوزيعها وحفظها.

### • إنجازات قسم شؤون الموظفين :

- الإجازات
- ترصيد عدد الإجازات التي يستحقها الموظف خلال ذلك العام.
- طباعة نموذج (41) المتعلق بالإجازات.
- متابعة الإجازات خلال العام والتأكد من تعبئة النماذج المطلوبة بدقة.
- ترصيد الإجازات عند خروج الموظف في إجازة وترجيلها على الجزء المخصص لها في برنامج شؤون الموظفين.

### • ملفات الموظفين

- أرشفة ملفات الموظفين وترقيمها وتجديد التالف منها، وتحضير ملفات جديدة للموظفين الجدد حفظ فيها جميع الوثائق والمستندات والمعلومات الخاصة بالموظف بعد تدقيقها .

### • الدوام الرسمي للموظفين

- رفع تقرير شهري خاص بالدوام لديوان الموظفين العام، إضافة الى كشف دوام موظفي العقود وموظفي المياومة .

- مراقبة دوام الموظفين وحركاتهم أثناء الدوام الرسمي. وتنبيه الموظفين المتأخرين عن الحضور للعمل الصباحي. حيث يتم ترصيد مدة التأخير. وفي حال تجاوزت هذه المدة سبع ساعات شهرياً يتم الخصم. إما من إجازاتهم أو من رواتبهم الشهرية مع عدم الإخلال بمساءلة الموظف تأديبياً.
- يعمل القسم على متابعة أذونات المغادرة وفصلها الى مغادرات رسمية وشخصية. ومن ثم إدخالها على البرنامج الخاص بأذونات المغادرة. وتحدد الموظفين المتجاوزين لعدد الساعات المسموح بها. ويتم الخصم من رصيد إجازاتهم السنوية أو رواتبهم إذا لم يوجد رصيد إجازات.
- تدقيق مهمات العمل للموظفين. حيث بلغت هذا العام (700) مهمة عمل.
- تدقيق كشوفات الحضور والمشاركة في الدورات التدريبية التي تعقد للموظفين. بعد تزويدنا بنسخة منها من قبل الجهات المختصة. ومعالجة الدوام الرسمي للفئة المشاركة.

#### • المراسلات والكتب الرسمية

- متابعة كافة المراسلات التي ترد الى دائرة الشؤون الإدارية من قبل المحاكم. وصياغة الردود المناسبة.
- متابعة كافة المراسلات التي ترسل الى ديوان الموظفين العام ووزارة المالية .
- مخاطبة ديوان الموظفين العام في كافة الأمور التي تتعلق بالموظفين ومتابعتها وإعلام الموظفين بالردود في حال إستلامها؛ ففي العام 2012. تم مخاطبة ديوان الموظفين العام بما مجموعه (1431) كتاباً وتناولت عدة مواضيع منها :
- تعديل المسميات الوظيفية .
- تثبيت الموظفين الجدد .
- صرف وتعديل بدل تنقل ثابت للموظفين .
- تسكين الموظفين .
- المهمات الرسمية للموظفين .
- الإعلان عن الوظائف الشاغرة للوظائف الإشرافية داخلياً.
- إجازات الموظفين سواءً كانت إجازات مرضية أو خارجية أو بدون راتب أو أمومة أو حج ... الخ .
- عقوبة الخصم من الراتب .
- العلاوات الدورية .
- الترقيات المستحقة للموظفين .
- تنظيم العقود لموظفي العقود وتجديدها.
- إحتساب سنوات الأقدمية .
- وقف عن العمل وإنهاء الخدمة وخلو الطرف .

وفي ذات العام ورد الى القسم أيضاً (1865) كتاباً من ديوان الموظفين العام. تتعلق بالمواضيع المذكورة أعلاه وتخص الموظفين. وتم تسطير (2000) كتاب للموظفين نعلمهم من خلالها رد ديوان الموظفين العام والوزارات ذات العلاقة. كما تم تسطير (424) كتاباً الى وزارة المالية / مديرية الرواتب وتناولت عدة مواضيع منها :

- العلاوات الإجتماعية .
- وقف الراتب .
- الخصم من رواتب موظفي العقود .

#### • الحركات التي تجري على الموظفين

تتنوع الحركات التي تجري على الموظفين منذ تاريخ تعيينهم وحتى إنتهاء خدمتهم. مثل: حركات الترقيات. العلاوات الدورية والإجتماعية. التعيينات والصرف للموظفين الذين أنهوا خدماتهم والمتقاعدين والمستقيلين والمتوفين. حيث تعمل الدائرة على متابعتها مع ذوي الإختصاص بما يتماشى مع قانون الخدمة المدنية. وفي العام 2012. كان هناك عدد لا يستهان به من المتابعات نشير اليها باختصار. وهي:



- إنهاء خدمة الموظف الذي أكمل الستين عاماً وذلك بالتعاون مع ديوان الموظفين العام وهيئة التقاعد، حيث تقاعد موظف واحد فقط .
- متابعة كافة الأمور المتعلقة بأوضاع الموظفين من النذب والتقاعد وأي تعديلات تخص الموظف.
- التدقيق في بيانات الموظفين (الضفة وغزة) مع مراقب الديوان.
- إعداد التقارير والإحصاءات عن الموظفين.
- تمديد عقود (159) موظفاً موزعين على النحو المبين في الجدول رقم (1).

جدول رقم (1): يبين توزيع تمديد عقود موظفين حسب المسمى الوظيفي

الرقم	المسميات الوظيفية	عدد الموظفين
1	أمين صندوق	5
2	باحث قانوني	1
3	صحفي	1
4	عامل مخزن	1
5	فني صيانة	1
6	فني صيانة حاسوب	2
7	كاتب	42
8	كاتب تبليغات	6
9	محاسب	3
10	محضر	1
11	مدخل بيانات	70
12	مراسل	14
13	مهندس كمبيوتر	2
14	موظف إستقبال	7
15	موظف صيانة	1
16	موظف إداري	2
المجموع		159

- تقييم أداء الموظف وفقاً للنماذج والضوابط والإجراءات التي توضحها اللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية.

#### ب. قسم الرواتب والتعيينات:

##### • التعيينات

يقوم قسم التعيينات في بداية كل عام وبعد إقرار الموازنة الخاصة بمجلس القضاء وحسب ما يتم منحه من إعتمادات مالية، بالإعلان عن الوظائف الشاغرة. ويتضمن الإعلان البيانات المتعلقة بالوظيفة وشروط شغلها وفق القانون. وكذلك ضبط طلبات التوظيف من حيث الإلتزام بالشروط التي تم الإعلان عنها.

- إنجازات القسم خلال العام 2012:

- إستلم القسم مسوغات التعيين للموظفين المعينين على عقود من أجل تثبيتهم وفق قرار مجلس الوزراء القاضي بإعطاء الأولوية لموظفي العقود. حيث كانت المسميات الوظيفية المقترحة مدخل بيانات، كاتب، موظف إستقبال وهو ما مجموعه (48) اعتماداً مالياً.
- استلام طلبات توظيف لوظيفة باحث قانوني عدد (64) طلباً.
- اصدار البطاقات الخاصة بدوام الموظفين والبطاقات التعريفية.
- إعداد التقارير الشهرية والسنوية للموظفين وأية تقارير أخرى تطلبها الإدارة أو جهات رسمية أخرى.
- التأكد من مباشرة الموظفين حديثي التعيين والمنقولين إلى دوائر أخرى لعملهم. ورفع التقارير إلى المسؤولين عن الموظفين أثناء فترة التجربة.
- تم تثبيت (53) موظفاً موزعين على المسميات الوظيفية كما هو موضح في الجدول رقم (2).

الجدول رقم (2): يبين توزيع الموظفين حسب المسمى الوظيفي

الرقم	المسمى الوظيفي	عدد الموظفين
1	أمين مكتبة	1
2	باحث قانوني	1
3	سائق	1
4	كاتب	14
5	كاتب تبليغات	11
6	مترجم	1
7	محاسب	2
8	مدخل بيانات	2
9	مدير دائرة المعلومات وقواعد البيانات	1
10	مراسل	6
11	مساعد إداري	3
12	مساعد الكاتب العدل	1
13	مهندس كمبيوتر	3
14	مهني	1
15	موظف إداري	2
16	موظف إستقبال	3
<b>المجموع</b>		<b>53</b>

- تمديد تسعة عقود فني دعم لوجستي لعام 2013 من تاريخ 2012/9/15 ولغاية تاريخ 2013/15/9.
- إطلاع الموظفين عند التعيين على واجباتهم وسلوكهم الوظيفي ومتابعتهم وتدريبهم بالتنسيق مع دائرة التدريب القضائي وفق خطة سنوية معدة لهذا الغرض.
- إعداد جدول تشكيلات الوظائف بالتعاون مع ديوان الموظفين العام.

## • الرواتب

يطمح موظف مجلس القضاء الأعلى كما كل موظف منذ لحظة ولوجه باب الوظيفة العمومية عامة، والسلطة القضائية خاصة الى العيش بكرامة. وجزء من ذلك تقاضيه لراتبه وما يستحقه من علاوات وبدلات، حيث أن الرواتب لها أهمية كبيرة في حياة الموظف وهي المصدر الرئيسي لدخله. وتطرأ تعديلات على الموظف أثناء خدمته في مجلس القضاء الأعلى تنعكس إيجاباً على قسيمة راتبه. ويقوم القسم بمتابعة ذلك مما يسهل صرف الإستحقاقات التي تطرأ على قسيمة الراتب في موعدها.

## - الإجازات

تحورت إجازات قسم الرواتب في الأمور التالية:

- إجاز ومتابعة كافة الأمور المالية المتعلقة بالموظفين لدى وزارة المالية.
- متابعة صرف رواتب الموظفين الجدد وموظفي العقود.
- تدقيق قسائم رواتب الموظفين وتوزيعها عليهم في بداية كل شهر.
- تنظيم جداول خدمات الموظفين الذين تنتهي خدماتهم تمهيداً لتسوية حقوقهم حسب الأصول.
- المساهمة في تزويد الجهات المختصة بإعداد مشروع الموازنة السنوية بأية بيانات بخصوص الرواتب والترقيات المستحقة.

## ج. قسم الخدمات الإدارية:

- يساهم قسم الخدمات الإدارية في تسهيل أمور المسؤولين والموظفين للقيام بالأعمال المنوطة بهم من خلال توفير سيارات الحركة الموجودة لدى مجلس القضاء الأعلى. بناءً على أوامر حركة مسبقة، كما ويقوم هذا القسم باستلام وتسليم البريد.
- وفيما يلي مهام وإجازات هذا القسم:
- إستلام وإرسال البريد الداخل والخارج من وإلى كافة المحاكم ودوائر مجلس القضاء الأعلى.
  - عمل صيانة لكافة السيارات التابعة لمجلس القضاء الأعلى والحسوبة على الحركة بما فيها سيارات القضاة وسيارة رئيس مجلس القضاء الأعلى والسيارات التابعة له.
  - تأمين وترخيص كافة السيارات التابعة لمجلس القضاء الأعلى .
  - تولى القسم جميع المهمات الخارجية الى كافة المحاكم مع كافة دوائر مجلس القضاء الأعلى.
  - متابعة شركة النظافة في كافة المحاكم والدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى.

## • إحصائيات وأرقام حول موظفي السلطة القضائية

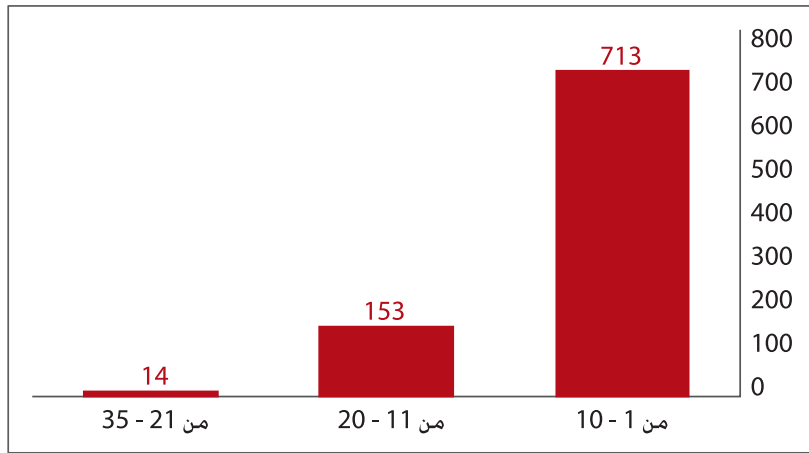
### أ. توزيع الموظفين حسب سنوات الخدمة:

إذا ما عدنا الى سجلات الشؤون الإدارية نرى أن الغالبية العظمى من الموظفين الموزعين حسب سنوات الخدمة هم من ذوي الخبرة التي تنحصر بين (1 - 10) سنوات. وهذا بسبب التعيينات التي زادت منذ العام 2002، أي منذ تولي مجلس القضاء الأعلى لممارسة صلاحياته على الكادر الإداري التابع للمحاكم؛ حيث بلغت نسبة هذه الفئة 81% أو (713) موظفاً. في حين بلغت نسبة من لديهم خبرة تتراوح ما بين (11 - 20) سنة، 17% أو (153) موظفاً. أما فئة من تتراوح خبرتهم ما بين (21 - 35) سنة، فقد بلغت 2% أو (14) موظفاً؛ وكما هو مبين أدناه في الجدول رقم (3). والرسم البياني رقم (1).

الجدول رقم (3): يبين توزيع الموظفين حسب سنوات الخدمة

الرقم	عدد سنوات الخدمة	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
1	من 1 - 10	713	81%
2	من 11 - 20	153	17%
3	من 21 - 35	14	2%
المجموع		880	100%

الرسم البياني رقم (1): يبين توزيع الموظفين حسب سنوات الخدمة

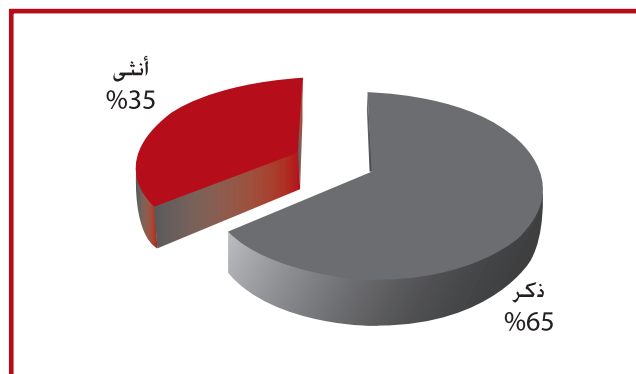


ب. توزيع موظفي السلطة القضائية حسب الجنس للعام 2012: يبلغ عدد الموظفات الإناث في مجلس القضاء الأعلى (306) موظفات. أي ما نسبته 35% من مجموع الموظفين. أي أكثر من ثلث عدد الموظفين في مجلس القضاء الأعلى. وهذا مؤشر يعطي صورة إيجابية للقضاء في فلسطين الذي يدعم المرأة ويفتح أمامها المجال للإنضمام الى كادره الإداري. وكما هو مبين أدناه في الجدول رقم (4)، والرسم البياني رقم (2).

الجدول رقم (4): يبين توزيع الموظفين حسب الجنس

الجنس	عدد الموظفين/ات	النسبة من المجموع
ذكر	574	65%
انثى	306	35%
المجموع	880	100%

الرسم البياني رقم (2): يبين توزيع الموظفين حسب الجنس



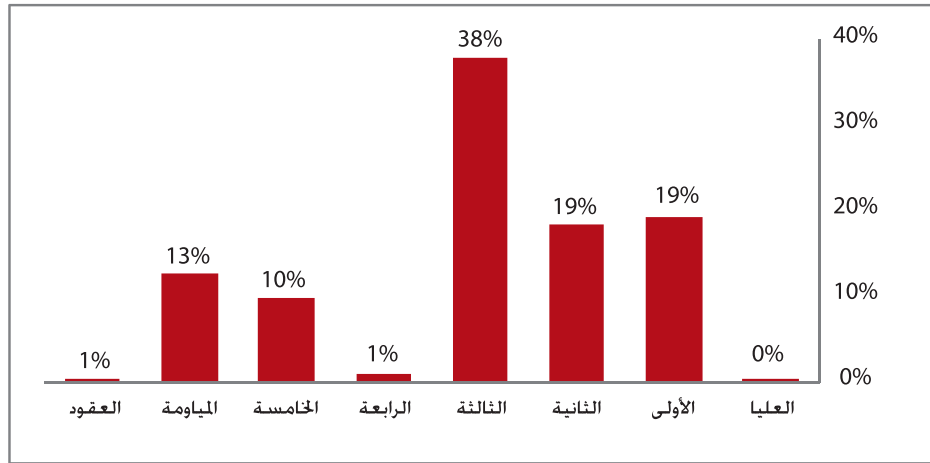
**ج. نسبة الرواتب السنوية للموظفين الإداريين موزعين حسب الفئات الوظيفية من إجمالي رواتب موظفي السلطة القضائية للعام 2012:**

إذا ما نظرنا الى الجدول رقم (5) والرسم البياني رقم (3) أدناه، نرى أن أعلى نسبة رواتب هي للفئة الثالثة والتي بلغت 37.9%. حيث أن الفئة الثالثة تشمل الوظائف الكتابية والفنية، والتي هي المسميات التالية: (كاتب، مأمور تبليغ، محضر، كاتب تبليغات، مدخل بيانات... الخ)، وهؤلاء نسبتهم من أعداد موظفي السلطة القضائية عالية نظرا لطبيعة العمل في المحاكم التي تتطلب وجود مثل هذه المسميات.

الجدول رقم (5): يبين إجمالي نسبة توزيع الرواتب للموظفين الإداريين حسب الفئة الوظيفية (شيقل)

الرقم	الفئة	مجموع الرواتب الشهرية	مجموع الرواتب السنوية	النسبة من إجمالي الرواتب
1	العليا	7315.76	87789.12	0.3%
2	الأولى	470379.5	5644554	19.2%
3	الثانية	452838.27	5434059.24	18.5%
4	الثالثة	928828.9	11145946.8	37.9%
5	الرابعة	21770.94	261251.28	0.9%
6	الخامسة	244229.7	2930756.4	10.0%
7	العقود	313000	3756000	12.8%
8	المياومة	11200	134400	0.5%
	المجموع	2449563.07	29394756.84	100.0%

الرسم البياني رقم (3): يبين نسبة توزيع الرواتب للموظفين الإداريين حسب الفئة الوظيفية

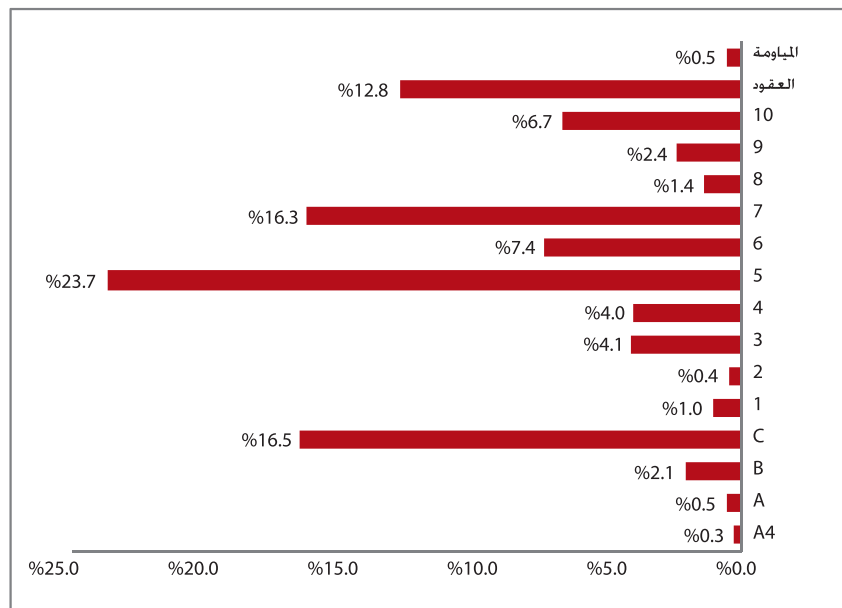


**د. نسبة الرواتب السنوية للموظفين الإداريين موزعة حسب الدرجات الوظيفية للعام 2012:** إذا ما نظرنا الى الجدول رقم (6) والرسم البياني رقم (4) أدناه، نلاحظ أن أعلى نسبة لرواتب الموظفين الإداريين من إجمالي الرواتب السنوية في السلطة القضائية هي للدرجة الوظيفية الخامسة، والتي بلغت 23.7%.

الجدول رقم (6): يبين نسبة الرواتب السنوية للموظفين الإداريين في السلطة القضائية موزعة حسب الدرجات الوظيفية (شيقل)

النسبة من إجمالي الرواتب	مجموع الرواتب السنوية	مجموع الرواتب الشهرية	الدرجة	الرقم
%0.3	87789.12	7315.76	A4	1
%0.5	151206.72	12600.56	A	2
%2.1	629031.96	52419.33	B	3
%16.5	4864315.44	405359.62	C	4
%1.0	279912.6	23326.05	1	5
%0.4	128933.16	10744.43	2	6
%4.1	1209067.2	100755.6	3	7
%4.0	1184888.76	98740.73	4	8
%23.7	6964604.16	580383.68	5	9
%7.4	2171147.04	180928.92	6	10
%16.3	4777537.56	398128.13	7	11
%1.4	402792.24	33566.02	8	12
%2.4	696446.88	58037.24	9	13
%6.7	1956684	163057	10	14
%12.8	3756000	313000	موظفي العقود	15
%0.5	134400	11200	موظفي المياومة	16
%100.0	29394756.84	2449563.1	المجموع	

الرسم البياني رقم (4): يبين نسبة الرواتب السنوية للموظفين الإداريين حسب الدرجات الوظيفية



## هـ. توزيع أعداد ونسبة الموظفين حسب المسمى الوظيفي:

تفرض طبيعة العمل في المحاكم توفير عدد لا يستهان به من الكتبة ومدخلي البيانات من أجل طباعة محاضر جلسات المحكمة، وأيضا إدخال كافة البيانات التي تجري على الدعاوى على البرنامج المخصص لها وهو برنامج إدارة سير الدعوى (برنامج ميزان 2). وهذا يتطابق مع النسبة التي وجدت لدينا، حيث أن أعلى نسبة مسمى وظيفي هي كاتب وبلغت (25.2%) أو (222) موظفا، يليها مراسل وبلغت 10% أو (88) موظفا، يليها مدخل بيانات (9.3%) أو (82) موظفا. أنظر الجدول رقم (7) أدناه.

الجدول رقم (7): يبين الموظفين موزعين حسب المسمى الوظيفي

الرقم	مجموع الرواتب الشهرية	مجموع الرواتب السنوية	النسبة من إجمالي الرواتب
الرقم	المسمى الوظيفي	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
1	أمين صندوق	19	2.2%
2	أمين مكتبة	2	0.2%
3	باحث قانوني	20	2.3%
4	دعم لوجستي	9	1.0%
5	رئيس الديوان	13	1.5%
6	رئيس شعبة	9	1.0%
7	رئيس قسم	16	1.8%
8	رئيس قلم	38	4.3%
9	سائق ومرافق	6	0.7%
10	سكرتيرة	10	1.1%
11	صحفي	1	0.1%
12	طابع	2	0.2%
13	عامل / مخزن	4	0.5%
14	عامل/ة تنظيفات	20	2.3%
15	عضو منتدب في هيئة محكمة الجمارك الاستئنافية والبدائية / موظفين	6	0.7%
16	فني صيانة حاسوب	6	0.7%
17	كاتب	222	25.2%
18	كاتب تبليغات	63	7.2%
19	كاتب عدل	18	2.0%
20	مأمور إجراء	1	0.1%
21	مأمور التنفيذ	9	1.0%

%6.1	54	مأمور تبليغ	22
%0.3	3	مبرمج/ة كمبيوتر	23
%0.2	2	مترجم	24
%1.0	9	محاسب	25
%2.8	25	محضر	26
%9.3	82	مدخل بيانات	27
%0.1	1	مدقق حسابات	28
%1.6	14	مدير دائرة	29
%0.1	1	مدير عام الشؤون الإدارية والمالية	30
%10.0	88	مراسل	31
%2.5	22	مساعد إداري	32
%0.1	1	مساعد أمين صندوق	33
%0.1	1	مساعد أمين مخزن	34
%0.3	3	مساعد رئيس شعبة	35
%1.3	11	مساعد قانوني	36
%0.1	1	مساعد مأمور تنفيذ	37
%1.5	13	مستشار قانوني مساعد	38
%0.6	5	مهندس كمبيوتر	39
%0.1	1	مهندس مدني	40
%0.3	3	مهني	41
%1.3	11	موظف إداري	42
%0.1	1	موظف إستعلامات	43
%2.0	18	موظف إستقبال	44
%0.2	2	موظف صيانة	45
%0.2	2	نائب رئيس شعبة	46
%1.1	10	نائب رئيس قلم	47
%0.2	2	نائب مدير عام	48
<b>%100.0</b>	<b>880</b>	<b>المجموع</b>	



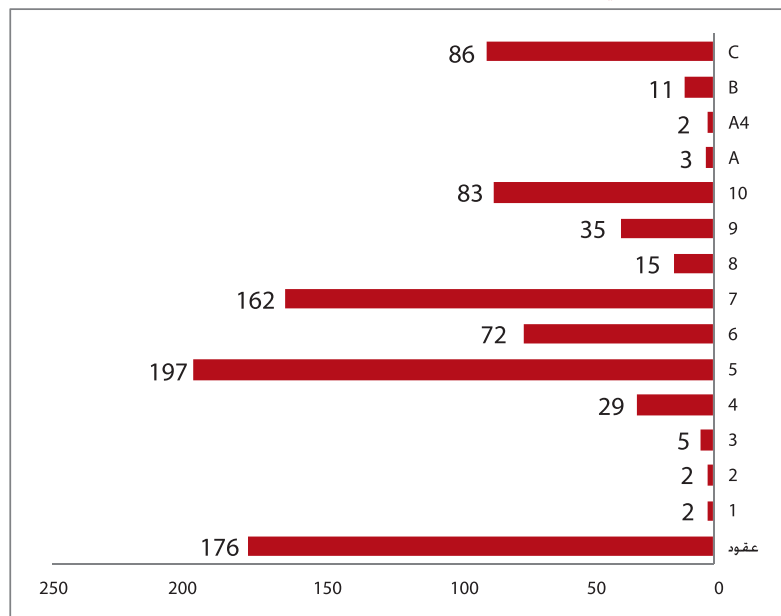
و. أعداد الموظفين موزعين حسب الدرجة الوظيفية:

تماشياً مع الوضع المالي الصعب للسلطة الوطنية في الآونة الأخيرة، الذي يمنع التعيين والتثبيت. لجأت السلطة القضائية الى سد النقص في الكوادر الإدارية من خلال التعيينات على عقود تجدد سنوياً، وهذا ما يتضح من الجدول رقم (8) والرسم البياني رقم (5) أدناه، حيث أن عدد الموظفين المعيّنين على عقود ليس بالضئيل، حيث يبلغ (176) موظفاً.

الجدول رقم (8): يبين الموظفين موزعين حسب الدرجة الوظيفية

الرقم	الدرجة الوظيفية	عدد الموظفين
1	عقود	176
2	1	2
3	2	2
4	3	5
5	4	29
6	5	197
7	6	72
8	7	162
9	8	15
10	9	35
11	10	83
12	A	3
13	A4	2
14	B	11
15	C	86
المجموع		880

الرسم البياني رقم (5): يبين الموظفين موزعين حسب الدرجة الوظيفية

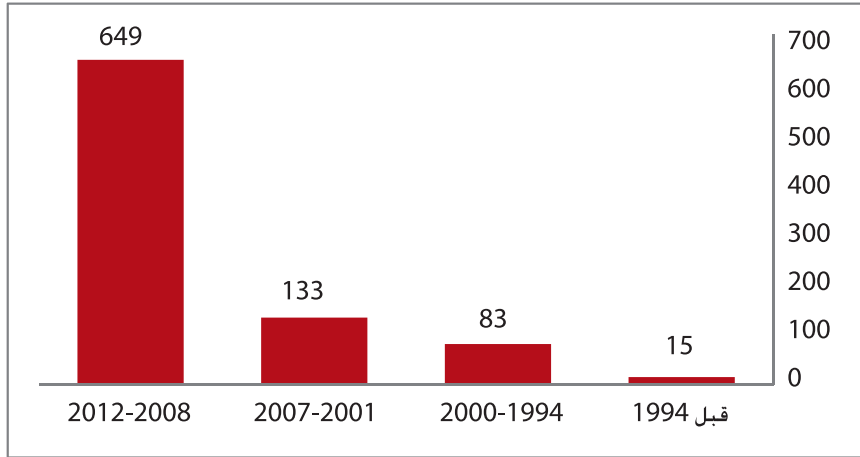


ز. اعداد ونسبة الموظفين موزعين حسب سنة التعيين حتى عام 2012: اذا ما نظرنا الى الجدول رقم (9) والرسم البياني رقم (6) أدناه . نرى أن الأعوام من 2008 ولغاية 2012 شهدت زيادة ملحوظة في التعيينات، حيث بلغ مجموع المعينين في هذه الفترة (649) موظفاً، أو ما نسبته 74% من مجموع الموظفين. والسبب زياد ثقة الجمهور بالقضاء، وزيادة عدد القضايا الواردة للمحاكم والذي بدوره يتطلب توفير كادر إداري يوازي هذا الإزدياد.

الجدول رقم (9): يبين الموظفين موزعين حسب سنوات التعيين

سنة التعيين	عدد الموظفين المعينين	النسبة من المجموع
قبل 1994	15	2%
1994-2000	83	9%
2001-2007	133	15%
2008-2012	649	74%
المجموع	880	100%

الشكل رقم (6): يبين الموظفين موزعين حسب سنوات التعيين

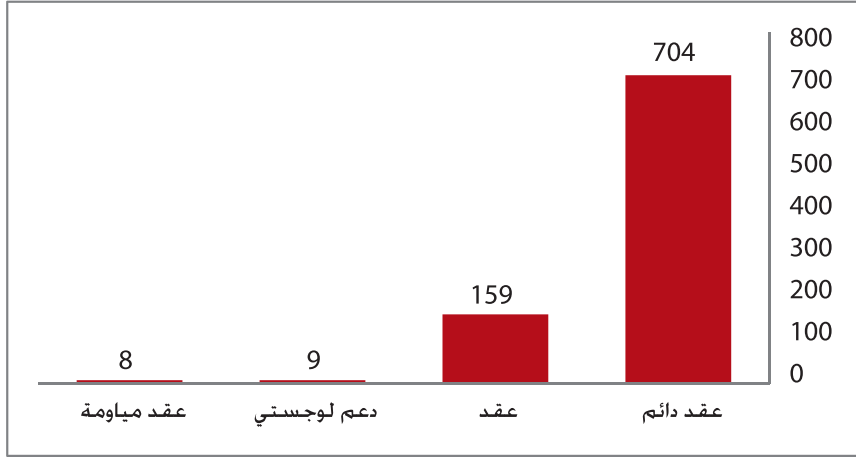


ح. أعداد ونسبة الموظفين موزعين حسب العقد في المحاكم للعام 2012: أما بخصوص أعداد ونسبة الموظفين موزعة حسب نوع العقد. نجد أن النسبة العظمى وهي 80% أو (704) موظفين تعود للموظفين المعينين على عقود دائمة، وهذا مؤشر جيد. يصب في رصيد الأصول الثابتة للسلطة القضائية، وفيما يتعلق بموظفي العقود ونسبتهم 18% أو (159) موظفاً. فهذا يعود لعدم تزويد السلطة القضائية باعتمادات مالية تلبي الإحتياجات السنوية. أنظر الجدول رقم (10)، والرسم البياني رقم (7) أدناه.

جدول رقم (10): يبين الموظفين موزعة حسب العقد

نوع العقد	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
عقد دائم	704	80%
عقد	159	18%
دعم لوجستي	9	1%
عقد مياومة	8	1%
المجموع	880	100%

الرسم البياني رقم (7): يبين الموظفين موزعين حسب نوع التعيين



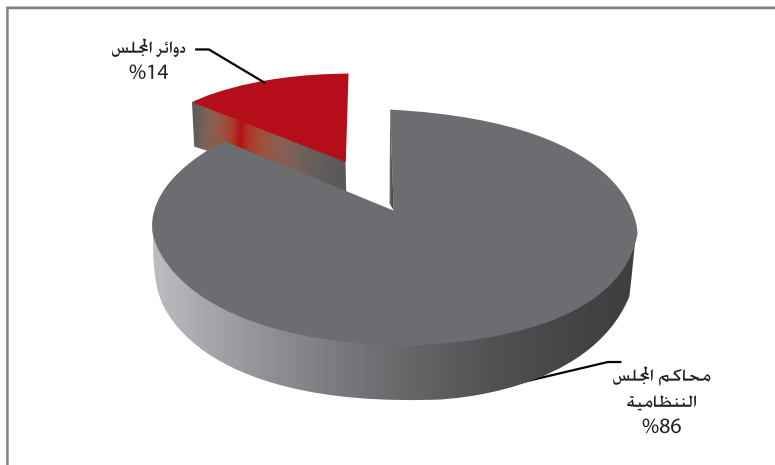
### ط. توزيع الموظفين بالسلطة القضائية على الدوائر والمحاكم للعام 2012:

يتبع مجلس القضاء الأعلى ما يقارب (20) محكمة موزعة بين: محاكم بداية، صلح، إستئناف، عليا، محاكم متخصصة، إضافة الى (13) دائرة مهمتها تقديم كافة أشكال الدعم للمحاكم: إدارياً، فنياً، لوجستياً... الخ. حتى تقوم المحاكم بمهامها الأساسية من أجل تحقيق سيادة القانون. ومن الطبيعي أن يلحق بكل منهما كادر بشري، والذي إذا ما اطلعنا على الجدول رقم (11) والرسم البياني رقم (8) أدناه، نرى أن أعداد الموظفين موزعين حسب مكان العمل متطابقة مع طبيعة المهام التي تقوم بها كل جهة، حيث بلغ عدد كادر محاكم المجلس (758) موظفاً أو ما نسبته 86.1%، في حين بلغ كادر دوائر المجلس (122) موظفاً أو ما نسبته 13.9%.

الجدول رقم (11): يبين توزيع الموظفين حسب مكان العمل

مكان العمل	عدد الموظفين	النسبة من المجموع
محاكم المجلس النظامية	758	86.1%
دوائر المجلس	122	13.9%
المجموع	880	100.0%

الرسم البياني رقم (8): يبين نسب الموظفين موزعين حسب المحاكم والدوائر



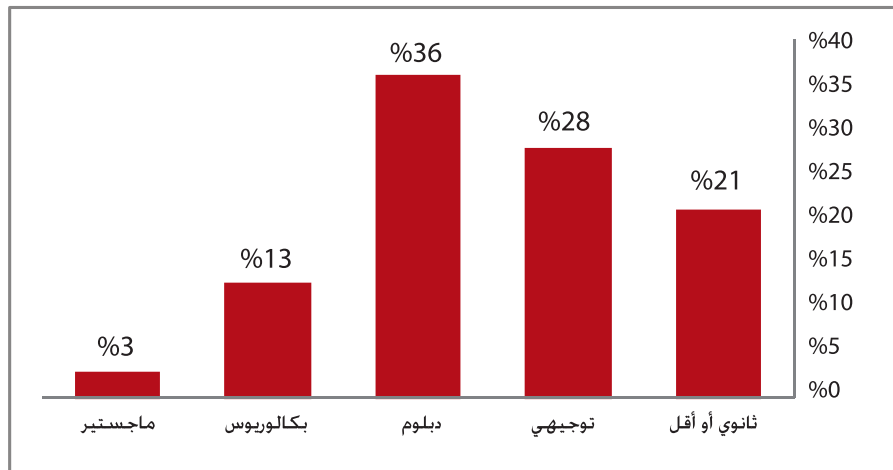
ي. أعداد ونسبة الموظفين موزعين حسب التحصيل العلمي حتى العام 2012 ولا يشمل موظفي العقود:

بعد مراجعة بند التحصيل العلمي لموظفي السلطة القضائية. وجدنا أن النسبة العظمى هي من حملة شهادة الدبلوم (36%) أو (253) موظفا. تليها حملة شهادة التوجيهي (28%) أو (194) موظفا. ثم ثانوي أو أقل (21%) أو (145) موظفا. بينما حملة شهادة البكالوريوس هم 13% أو (91) موظفا. في حين بلغ عدد من يحمل درجة الماجستير (21) موظفا أو ما نسبته 3%؛ ونفسر هنا ارتفاع نسبة حملة شهادة الثانوية العامة والدبلوم. بأن هؤلاء الموظفين يشغلون وظائف كتابية وفنية، والتي تتناسب مع طبيعة العمل في المحاكم. إنظر الجدول رقم (12). والرسم البياني رقم (9).

الجدول رقم (12) يبين الموظفين موزعين حسب التحصيل العلمي

التحصيل العلمي	العدد	النسبة من المجموع
ثانوي أو أقل	145	21%
توجيهي	194	28%
دبلوم	253	36%
بكالوريوس	91	13%
ماجستير	21	3%
المجموع	704	100%

الرسم البياني رقم (9): يبين نسبة الموظفين موزعين حسب التحصيل العلمي



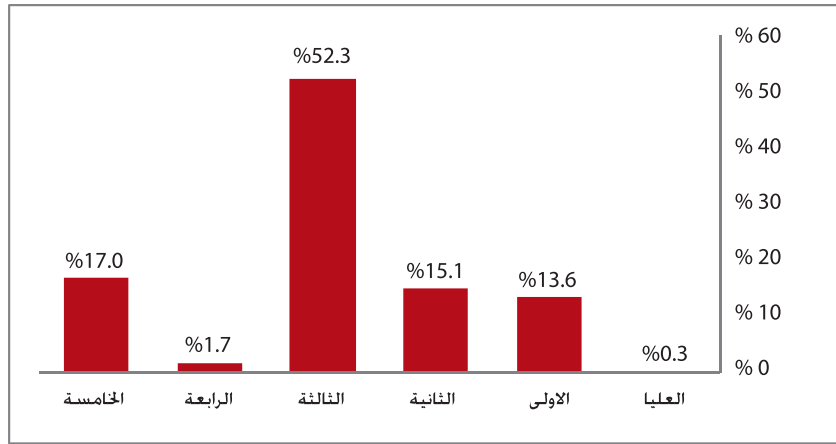
ك. عدد ونسبة الموظفين موزعين حسب الفئة الوظيفية في المحاكم والدوائر للعام 2012 ولا يشمل موظفي العقود:

نلاحظ أن أصحاب الفئة الثالثة يحتلون العدد الأكبر بواقع (368) موظفا أو ما نسبته 52.3%. تليها الفئة الخامسة بواقع (120) موظفا أو ما نسبته 17%. في حين لا يتجاوز عدد الفئة العليا موظفان أو ما نسبته 0.3%؛ الجدول رقم (13) والرسم البياني رقم (10) أدناه يوضحان التوزيع.

جدول رقم (13): يبين الموظفين موزعين حسب الفئة الوظيفية

النسبة من المجموع	العدد	الفئة الوظيفية
%0.3	2	العليا
%13.6	96	الاولى
%15.1	106	الثانية
%52.3	368	الثالثة
%1.7	12	الرابعة
%17.0	120	الخامسة
%100.0	704	المجموع

الرسم البياني رقم (10): يبين نسبة الموظفين حسب الفئة الوظيفية للعام 2012



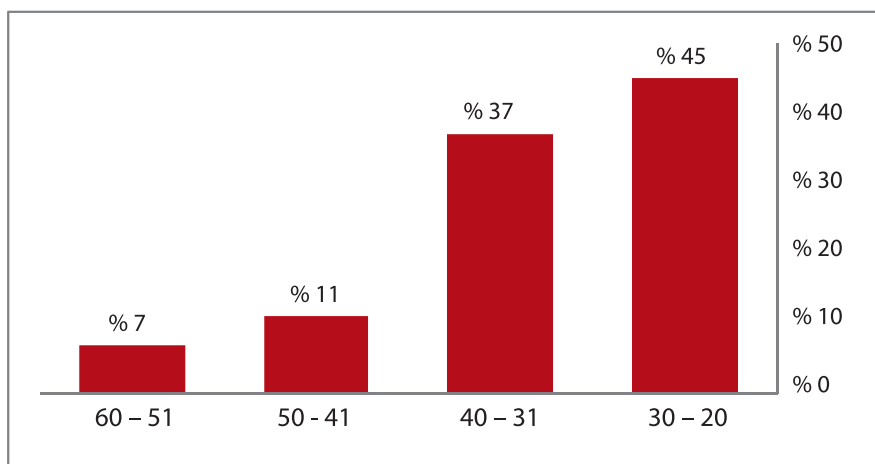
#### ل. عدد ونسبة الموظفين في المجلس موزعين حسب الفئة العمرية للعام 2012:

أعلى نسبة من الفئات العمرية للموظفين العاملين في السلطة القضائية هي من الفئة الشباب التي أعمارها ما بين (20 - 40) سنة، والبالغة (392) موظفاً أو ما نسبته (82%). والأقل الفئة ما بين (51 - 60). والبالغة (63) موظفاً أو ما نسبته (7%) وهذا مؤشر ممتاز، الى وجود كوادر شبابية منتجة. أنظر الجدول رقم (14). والرسم البياني رقم (11) أدناه.

جدول رقم (14): يبين الموظفين موزعين حسب الفئة العمرية

النسبة من المجموع	عدد الموظفين	العمر
%45	392	30 - 20
%37	325	40 - 31
%11	100	50 - 41
%7	63	60 - 51
%100	880	المجموع

الرسم البياني رقم (11): يبين نسبة الموظفين حسب الفئة العمرية



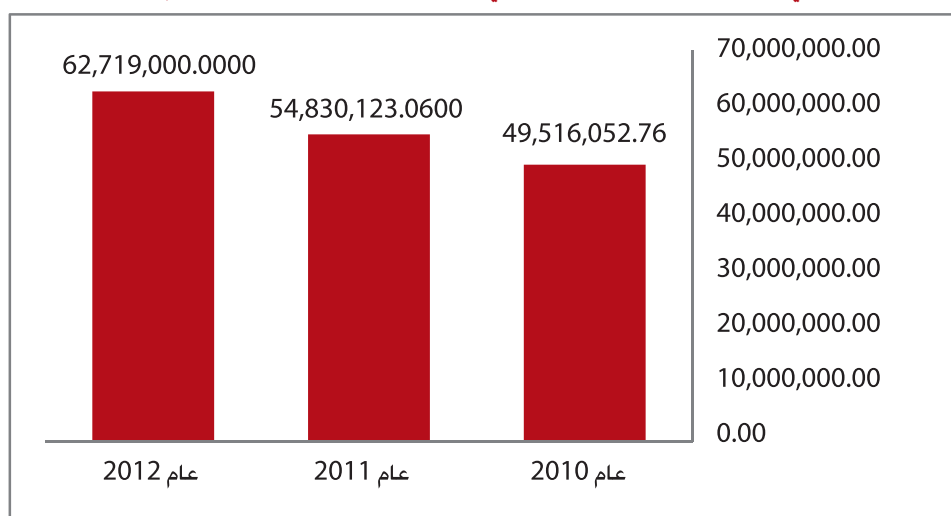
م. نسبة رواتب موظفي السلطة القضائية من إجمالي فاتورة رواتب موظفي دولة فلسطين: نلاحظ أن هناك إرتفاعا ملحوظا ومضطردا في فاتورة رواتب موظفي السلطة القضائية من حيث الأرقام المطلقة. ولكن من حيث النسبة تبدو الأمور ضمن المستويات الطبيعية. أنظر الجدول رقم (15) والرسم البياني رقم (12) أدناه.

الجدول رقم (15): يبين رواتب موظفي السلطة القضائية إلى موظفي دولة فلسطين

عام 2012	عام 2011	عام 2010	إجمالي الراتب
62,719,000.0000	54,830,123.0600	49,516,052.76	موظفو السلطة القضائية
6,812,048,000.0000	6,506,112,092.2400	5,937,743,622.31	موظفو دولة فلسطين
0.0092	0.0084	0.0083	نسبة رواتب موظفي السلطة القضائية من فاتورة الرواتب

المصدر: موقع وزارة المالية الإلكتروني [www.pmf.ps](http://www.pmf.ps)

الرسم البياني رقم (12): يبين رواتب موظفي السلطة القضائية خلال الأعوام 2010-2012



## - الخطط المستقبلية للعام 2013

الغاية من التخطيط هو وضع الأهداف في برنامج عملي قابل للتنفيذ. وهو أيضا رسم صورة واضحة للمستقبل وتحديد الخطوات الفاعلة للوصول إلى هذه الصورة. آخذين بعين الإعتبار نقاط القوة والضعف. والفرص المتاحة والمخاطر التي تحيط بجهة العمل.

وإذا ما أطلعنا على مسار الإنجازات خلال العام 2012. والمعوقات والمشاكل التي واجهتنا. يمكن بلورة بنود خطتنا السنوية للعام 2013. التي نأمل أن تساهم ولو بقدر بسيط في تحقيق رؤية ورسالة السلطة القضائية.

### أ. تفعيل قسم التعيينات والرواتب وذلك عبر:

- دراسة الإحتياج الفعلي من الموارد البشرية؛ كما ذكرنا سابقا إن الموارد البشرية هي الركن الأساس في أي مؤسسة. تتوقف عليها كفاءتها وجأحها في تحقيق أهدافها؛ فعملية التعيين لابد أن توازن بين احتياجات المؤسسة وأهدافها. فهي عملية متكاملة. ففي بداية كل عام وبعد معرفة الإعتمادات المالية المخصصة للسلطة القضائية. سنعمل على دراسة الإحتياج الفعلي من الموارد البشرية ومن ثم البدء في إجراءات التعيين الموضحة بموجب القانون.
- إنشاء برنامج خاص بالتعيينات يكون الهدف منه:
  - تعديل برنامج شؤون الموظفين فيما يخص حساب رواتب الموظفين.
  - اعداد تكلفة الوظائف الجديدة حسب بند الموازنة المخصص لهذا الغرض.
  - مراجعة وتعديل العلاوات الدورية والترقيات السنوية وتحليل الفروقات على قاعدة بيانات خاصة لذلك وضمن برنامج محوسب.

### ب. عقد دورات تدريبية:

- أعدت دائرة الشؤون الإدارية بالتعاون مع الأقسام التابعة لها خطة تدريبية مكثفة. تركز على عدة موضوعات ذات علاقة وثيقة مع طبيعة عمل الدائرة. هدفها تطوير كادرها الإداري. وهذه المواضيع هي:
- ادارة الموارد البشرية.
  - قانون الخدمة المدنية.
  - اعداد بطاقة الوصف الوظيفي.
  - التنبؤ الوظيفي.
  - اعداد الهياكل التنظيمية.
- وقد تم مخاطبة الجهات المختصة لتنفيذ هذه التدريبات في اقرب وقت ممكن.

### ج. إستحداث قسم خاص بالأرشيف:

إن دائرة الشؤون الادارية كغيرها من الدوائر لها مراسلاتها الخاصة. اضافة الى احتوائها على ملفات كافة موظفي السلطة القضائية وعددهم (880) موظفاً. والتي تشتمل كافة الحركات التي جرت على الموظف من بداية تعيينه وحتى إنتهاء خدمته. يفترض أن هذه الملفات سرية ، ولا يجوز الاطلاع عليها الا من قبل ذوي الاختصاص فقط ، لذلك نأمل خلال العام 2013 أن يتم استحداث قسم خاص للأرشيف يخصص جزء منه لهذه الملفات.

ويكون الهدف من إنشائه ما يلي:

- استلام البريد الوارد وترميزه وتسجيله وحفظ صورة عنه.
- تسجيل البريد الصادر وترميزه وتوزيعه على الجهات المعنية وحفظ صورة عنه.
- فتح الملفات اللازمة لحفظ نسخ وصور البريد الصادر والوارد والمعاملات.

- مراجعة الأرقام المثبتة على البريد الصادر والوارد والمعاملات للتأكد من تطابقها مع أرقام الملفات (تدقيق دوري).
- تنظيم وترتيب وحفظ الملفات بطريقة تسهل الرجوع إليها ، وتضمن المحافظة عليها من التلف والضياع.
- تنظيم عملية إغارة الملفات وضبط ومتابعة حركتها.

#### د. خطة تطويرية لقسم الحركة:

- تركيب جهاز تتبع للسيارة (أوتران) وذلك لمعرفة مكان السيارة وسرعتها.
- زي موحد للسائقين.
- اتصال موحد بين مسؤول الحركة والسائقين.
- تطوير برنامج محوسب لهذا القسم يتناسب مع طبيعة عمله.

#### هـ. إعداد وصف وظيفي:

الهدف من الوصف الوظيفي هو أن يكون هناك مخطط واضح لكل من الواجبات والمسؤوليات الملقاة على عاتق كل منصب. والذي بدوره يرسم الحدود الفاصلة بين كل وظيفة وأخرى.

وبالتالي سيتمكن الموظفون ومنهم حديثي التعيين من القيام بمسؤوليتهم على اكمل وجه. وسنعمل خلال العام 2013 على إنجاز وصف وظيفي لكافة المسميات الوظيفية المدرجة ضمن الهيكلية المصادق عليها. وبعد اقراره من الجهات المختصة سنعمل على توزيعه على كافة الموظفين كل حسب موقعه الوظيفي.

#### و. إعداد هيكلية تنظيمية جديدة:

الهيكل التنظيمي هو الذي يحدد تقسيم الأعمال بين العاملين وقنوات التنسيق الرسمية وتسلسل القيادة، ويُنظم العلاقات داخل المؤسسة ويحدد المسؤوليات.

وسنعمل خلال العام 2013 على اعداد هيكلية تنظيمية جديدة. تلبى الإحتياجات الفعلية لمدة لا تقل عن خمسة سنوات. تكون قادرة على التكيف مع الخطط التطويرية المستقبلية للسلطة القضائية.

#### ز. إعداد دليل إداري:

من المعروف أن قانون الخدمة المدنية نظم كافة الاجراءات التي تتعلق بإدارة الموارد البشرية. ومن أجل تسهيل تطبيق القانون. ستعمل دائرة الشؤون الادارية منذ بداية العام 2013 على تطوير دليل اداري يحتوي على الأسس والمعايير الواجب إتباعها في جوانب إدارة الموارد البشرية العاملة في السلطة القضائية. بحيث يتم الرجوع إلى الجزء ذي العلاقة من هذا الدليل للاسترشاد به.

#### ح. المحكمة النموذجية:

نتيجة العمل الجاري على تهيئة أقلام محكمة الصلح في رام الله، بالتعاون مع مشروع كيمونكس، ومن أجل حل الاشكاليات التي تعاني منها أقلام محاكم الصلح والبداية. مثل اكتظاظ المراجعين وغيرها من هذه الاشكاليات. درست ادارة المحاكم ممثلة بدائرة الشؤون الادارية وبالتعاون مع وحدتي التخطيط وادارة المشاريع ورئيس ديوان محكمة بداية رام الله. امكانية تطبيق نظام المحكمة النموذجية الذي يعتمد على الاستخدام الأمثل للمكان والافراد. وبعد موافقة الجهات المسؤولة على هذا النظام. وبدء تطبيقه في رام الله. ستتم دراسة امكانية تطبيقه لدى المحاكم الأخرى في حال نجاحه.



## ط. تفعيل نظام الإجازة الإلكترونية على برنامج شؤون الموظفين:

مثل هذا النظام يختصر الوقت ويسرع في أداء العمل. حيث أن كل موظف يمكنه الدخول للنظام باستخدام اسم المستخدم وكلمة المرور الخاصين به لكي يستعلم عن رصيده من الإجازات أو يطلب إجازة إلكترونيا بدون الرجوع لقسم شؤون الموظفين. ويقوم النظام تلقائياً بمعالجة الطلب وتقديمه إلى الرئيس المباشر آلياً ثم قسم شؤون الموظفين؛ وبعد ذلك يقوم بإرسال رسالة إلى الموظف بقبول طلبه وصدور القرار بالموافقة أو الرفض.

## ثانياً: دائرة الشؤون المالية

### - أبرز الإجازات في الدائرة المالية:

- تم طرح مزادة تلزم المشروبات في محاكم الضفة الغربية لعام 2012-2013. وذلك في النصف الثاني لعام 2012. الأمر الذي وفر إيرادات لمجلس القضاء الأعلى ولاستغلال هذا الإيراد لمقابلة النفقات التشغيلية الطارئة للمجلس ضمن آلية متفق عليها مع وزارة المالية.
- تم إنجاز موازنة مجلس القضاء الأعلى من قبل فريق الموازنة لعام 2013.
- تم الحصول على فوائد أمانات لحساب أمانات الضفة وغزة واستغلالها لمقابلة النفقات التشغيلية للمجلس مما ساعد في إنجاز وصرف العديد من النفقات الهامة في وقتها.
- أما بخصوص الدورات التدريبية فقد تم عقد دورة (ICDL) للموظفين الجدد ودورة صياغة المحررات الرسمية. ودورة في اللغة الإنجليزية.
- تم طرح عطاء لنظافة مجلس القضاء الأعلى وجميع محاكم الضفة الغربية عن طريق وزارة المالية. ورسى على شركة الجوهرة التي ستباشر عملها في بداية عام 2013.
- تم الحصول على منحة ثانية من مؤسسة UNDP لمشروع ميزان 2 (الدعم اللوجستي) ابتداءً من 2012/9/15 - 2013/9/14.
- تم الإنتهاء من 80% من مشروع إنشاء مراكز الإستعلامات وبقي 20% سيتم إنجازها خلال الأشهر الأولى من عام 2013.

أما بخصوص إجازات كل قسم في الدائرة المالية فقد جاءت الأمور على النحو التالي:

### 1. قسم النفقات:

- بلغت موازنة مجلس القضاء الأعلى للسنة المالية 2012. (81,114,830) شيكلاً. تم صرف مبلغ (4,359,300.49) شيكلاً و (1,122,178.61) دولار. (213,856.88) ديناراً. وتمثل هذه الموازنة النفقات التشغيلية (سلع وخدمات). والإيجارات والنفقات الرأسمالية؛ هذا عدا عن الرواتب بالعملات الثلاث. علماً أن هذه النفقات تتضمن مصاريف العام 2012. ومتأخرات العام 2011. وهذه المبالغ هي ما تم تحويله من الموازنة وجزء منه فوائد أمانات المجلس. وبالمقارنة بلغت موازنة العام 2011 (78,706.20) شيكلاً. وبلغت نفقاتها (5,076,829.76) شيكلاً. و(1,241,204.91) دولاراً. (161,215) ديناراً.

### - الإجازات:

- من أهم إجازات تجهيز وإجاز المعاملات المالية دون تأخير وحال ورودها الى الدائرة المالية والتواصل مع المستفيدين من أجل استكمال المعاملات المالية التي بحاجة الى متابعة .
- تدقيق ومتابعة عمل صناديق النثرية الموجودة لدى المحاكم ومتابعة النواقص لدى الصناديق وإعداد المطالبات المالية لاستعاضة هذه السلف.
- متابعة الأمور المالية مع البنوك ووزارة المالية وذلك من أجل تفادي وجود عوالمق للسنة المالية.

- تم تسجيل وأرشفة جميع المعاملات التي أجزت على برنامج بيسان وأرسلت للبنك للصرف للمستفيدين في الدفتر الخاص بالدائرة المالية وذلك لسهولة الرجوع إليها في حال تم إغلاق البرنامج في أي فترة من الفترات.

## 2. المشتريات:

- بلغت طلبيات الشراء لعام 2012 من العطاءات المركزية وعروض الأسعار (73) طلبية بمبلغ (211,223) دولاراً و(1,422,203) شيكلاً. بالمقارنة مع العام 2011. بلغت الطلبيات (108) طلبية بمبلغ (202,724.88) دولاراً و(980,000) شيكل. أي كان هناك ترشيد في الاستخدام وطلب المشتريات. هذا بإستثناء الطلبيات التي يتم شراؤها بالطريقة المباشرة والتي في أغلب الأحيان لا تتم عن طريق المشتريات ولا تتمكن من حصرها.

## - الإجازات:

- تم تأمين كافة الاحتياجات المقدمة لنا عن طريق دائرة اللوازم والتي يسمح لنا بشراؤها إذا توفر مخصص مالي للأصناف المطلوبة.

## 3. الإيرادات:

- بلغت قيمة الإيرادات لسنة 2012 حوالي (37,656,071) شيكلاً (سبعة وثلاثون مليون وستمائة وستة وخمسون ألفاً وواحد وسبعون شيكلاً). وهذه الإيرادات تشمل جميع صناديق المحاكم في الضفة. حيث يوجد خمسة عشر صندوقاً في جميع المحاكم . مقارنة بعام 2011. بلغت الإيرادات (29,283,404) شيكلاً (تسعة وعشرون مليون ومئتان وثلاثة وثمانون ألفاً وأربعمئة وأربعة شيكل)؛ أي أن الإيرادات إرتفعت في العام 2012 بمبلغ (8,372,667) شيكلاً. ثمانية مليون وثلاثمائة واثنتان وسبعون ألف وستمائة وسبعة وستون شيكلاً.

## - الإجازات:

- تم قطع الإيصالات في صناديق المحاكم من: رسوم محاكم وعدل وغرامات وتم تدقيقها من قبل قسم الإيرادات في الدائرة المالية بشكل شهري. وعمل التسوية البنكية من خلال قيمة الإيرادات الفعلية وكشف البنك.

## • مقارنة لإيرادات المحاكم لثلاث سنوات:

- بلغ إجمالي إيرادات محاكم الضفة الغربية لسنة 2010 حوالي (28,495,975.5) ثمانية وعشرون مليون وأربعمائة وخمسة وتسعون ألفاً وتسعمائة وخمسة وسبعون شيكل وخمسون أغورة ومن ثم إرتفعت الى (29,283,404) تسعة وعشرون مليون ومئتان وثلاثة وثمانون ألفاً وأربعمائة وأربعة شيكل لسنة 2011. وإرتفعت في عام 2012 الى (37,656,071) سبعة وثلاثون مليون وستمائة وستة وخمسون ألفاً وواحد وسبعون شيكلاً بنسبة زيادة 31.77%. وكانت أعلى نسبة مساهمة في الإيرادات لعام 2012 من بين المحاكم هي محاكم بداية رام الله (بداية وعدل) فقد ساهمت بنسبة 23.97% من مجموع الإيرادات بحيث بلغ مجموع إيراداتها عام 2012 حوالي (9,003,637.5) تسعة مليون وثلاثة ألف وستمائة وسبعة وثلاثون شيكلاً وخمسون أغورة. تليها محكمة بداية نابلس. حيث بلغ مجموع الإيرادات (7,608,358.5) سبعة مليون وستمائة وثمانية آلاف وثلاثمائة وثمانية وخمسون شيكلاً وخمسون أغورة بنسبة بلغت 20.26% من مجموع الإيرادات لسنة 2012؛ وبلغت إيرادات محكمة بداية جنين (1+2) حوالي (3,826,238) ثلاثة مليون وثمانمائة وستة وعشرون ألفاً ومئتان وثمانية وثلاثون شيكلاً أي بنسبة 10.18%؛ وكانت أدنى نسبة مساهمة خلال الفترة نفسها هي محكمة صلح طوباس وحصتها (729,939) سبعمائة وتسعة وعشرون ألفاً وتسعمائة وتسعة وثلاثون شيكلاً. بنسبة 1.94% من مجموع الإيرادات لسنة 2012. إنظر الجدول رقم (16) أدناه.

الجدول رقم (16): مقارنة بين أعوام 2010-2011-2012 لإيرادات المحاكم

اسم المحكمة	إيرادات المحاكم لسنة 2010	إيرادات المحاكم لسنة 2011	إيرادات المحاكم لسنة 2012	نسبة الزيادة	عام 2012
بداية رام الله	4,425,086	4,679,310	5,998,530	%35.55	%15.97
عدل رام الله	1,315,379.5	1,842,783.5	3,005,107.5	%128.45	%8.00
حلهول	1,037,675	978,831.5	1,196,815	%15.33	%3.18
الخليل	3,096,688	2,616,447	3,651,499	%17.91	%9.75
بيت لحم	1,390,043	1,426,242.5	1,795,099	%29.13	%4.78
ب+ص/أريحا	731,941	791,447	839,215	%14.65	%2.25
نابلس	4,766,321.5	5,368,777.5	7,608,358.5	%59.62	%20.26
قلقيلية	1,800,708	1,916,441	2,362,202	%31.18	%6.29
دورا	2,195,008.5	1,670,382	2,488,290	%13.36	%6.65
طولكرم	2,706,913.5	3,012,406.5	3,168,802	%17.06	%8.43
جنين (1)	1,893,281	2,105,294	2,296,755.5	%21.31	%6.11
جنين (2)	1,885,518	1,584,712.5	1,529,482.5	%18.88	%4.07
سلفيت	561,691.5	679,267	871,326	%55.12	%2.32
طوباس	465,832	554,798.5	729,939	%56.69	%1.94
العليا	223,832	56,263.5	0	%0.00	%0.00
<b>الإجمالي</b>	<b>28,495,975.5</b>	<b>29,283,404</b>	<b>37,551,133</b>	<b>%31.77</b>	<b>%100</b>

• أمانات المحاكم

أ. أمانات محاكم الضفة الغربية:

- أرصدة الأمانات بالشيكل: يظهر كشف الأمانات أدناه أن المحاكم تحتفظ بأموال بثلاث عملات هي الشيكال والدينار الأردني والدولار الأمريكي. بلغ رصيد آخر المدة عام 2010 حوالي 9.9 مليون شيكل. وبعد ذلك إنخفض رصيد آخر المدة إلى 9.3 مليون شيكل تقريباً في عام 2011. ومن ثم إرتفع الى 12.4 مليون شيكل في العام 2012. ومع ذلك كانت نسبة الزيادة من عام 2010-2012 في الرصيد 20% . وفيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالشيكل:
- رصيد أول المدة: إرتفع رصيد أول المدة في عام 2010 من 7.15 مليون شيكل الى 9.9 مليون شيكل لعام 2011 وإنخفض في عام 2012 إلى 9.3 مليون شيكل تقريباً بنسبة زيادة 23%.
- مجموع الإيداعات: إرتفعت الإيداعات من 23 مليون شيكل عام 2010 إلى حوالي 38 مليون لعام 2011. و من ثم إرتفعت بعام 2012 إلى حوالي 42 مليون شيكل بنسبة زيادة 44%.

- مجموع المصرفيات: إرتفعت المصرفيات من 20.4 مليون شيكل تقريباً لعام 2010 إلى 32 مليون شيكل عام 2011 وواصلت ارتفاعها إلى 46.6 مليون شيكل لعام 2012 بنسبة زيادة 56%.
  - الفوائد الدائنة: إرتفعت بنسبة عالية بالعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011.
  - الفوائد المدينة: إرتفعت بنسبة قليلة بالعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011.
- أرصدة الأمانات بالدينار: بلغ رصيد آخر المدة عام 2010 حوالي 5.5 مليون دينار وواصل ارتفاعه إلى حوالي 9.6 مليون دينار في عام 2011، ومن ثم انخفض في نهاية 2012 إلى 6.4 مليون. فكانت نسبة الزيادة في الرصيد 14%. وفيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدينار:
    - رصيد أول المدة: إرتفع رصيد أول المدة في عام 2010 من 4.14 مليون دينار إلى 5.5 مليون لعام 2011 وواصل ارتفاعه عام 2012 إلى 9.5 مليون دينار تقريباً بنسبة زيادة 57%.
    - مجموع الإيداعات: إرتفعت الإيداعات من 5.1 مليون عام 2010 إلى 6.8 مليون للعام 2011 ومن ثم إرتفعت بعام 2012 إلى 8.5 مليون دينار بنسبة زيادة 39%.
    - مجموع المصرفيات: إرتفعت المصرفيات بالعام 2010 من 3.7 مليون دينار إلى 6.2 مليون في عام 2011 وواصلت ارتفاعها إلى 15.4 مليون دينار لعام 2012 بنسبة زيادة 76%.
    - الفوائد الدائنة: إرتفعت بنسبة عالية بالعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011.
    - الفوائد المدينة: إنخفضت بنسبة كبيرة بالعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011.
- أرصدة الأمانات بالدولار: بلغ رصيد آخر المدة عام 2010 حوالي 395 ألف دولار. إرتفع عام 2011 فأصبح حوالي 705 ألف دولار. ومن ثم انخفض إلى 621 ألف دولار في عام 2012. فكانت نسبة الزيادة في الرصيد 36%. وفيما يلي تفاصيل عن الأمانات بالدولار:
    - رصيد أول المدة: إرتفع رصيد أول المدة في عام 2010 إلى 91 ألف دولار ومن ثم إرتفع عام 2011 إلى 395 ألف دولار. وبالعام 2012 إرتفع إلى 705 ألف دولار تقريباً بنسبة زيادة 87%.
    - مجموع الإيداعات: إرتفعت الإيداعات من 126 ألف دولار عام 2010 إلى 1.39 مليون لعام 2011 و من ثم إرتفعت بالعام 2012 إلى 1.89 مليون دولار بنسبة زيادة 33%.
    - مجموع المصرفيات: إرتفعت المصرفيات من 959 ألف دولار عام 2010 إلى 1.28 مليون دولار لعام 2011 ومن ثم إرتفعت المصرفيات بالعام 2012 إلى 2.25 مليون دولار. إرتفعت نسبة المصرفيات بنسبة 57%. للمزيد أنظر جدول رقم (17).
    - الفوائد الدائنة: إرتفعت بنسبة عالية بالعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011.
    - الفوائد المدينة: إنخفضت بنسبة كبيرة بالعام 2012 بالمقارنة مع عام 2011.

الجدول رقم (17): كشف تفصيلي بأمانات المحاكم ونسبة الزيادة للأعوام 2010-2012

نسبة الزيادة من 2010 - 2012	2012	2011	2010	البيان
0.23	9316991.1	9909695.34	7150264.58	الرصيد أول المدة بالشكل
0.44	41854162.46	37966152.04	23238477.45	مجموع الإيداعات بالشكل
0.56	46638512.03	32005534.98	20468680.83	مجموع المصرفيات بالشكل
1.00	7370000	6550000	0	مبالغ ربطت بالوديعة

1.00	542000	3626.45	1916.7	الفوائد الدائنة بالشيكل
0.24	16200.53	6947.75	12282.56	الفوائد المدينة بالشيكل
0.20	12428441	9316991.1	9909695.34	رصيد آخر المدة
0.57	9583736.616	5558281.469	4143185.61	الرصيد أول المدة بالدينار
0.39	8531416.3	6831571.544	5166756.73	مجموع الإيداعات بالدينار
0.76	15488890.19	6285650.817	3748672.19	مجموع المصروفات بالدينار
1.00	3680000	3480000	0	مبالغ ربطت بالوديعة
0.99	126052.32	293.71	1009.14	الفوائد الدائنة بالدينار
-0.13	3549.807	759.29	3997.821	الفوائد المدينة بالدينار
0.14	6428765.239	9583736.616	5558281.469	رصيد آخر المدة
0.87	705063.25	395343.03	91405.22	الرصيد أول المدة بالدولار
0.33	1892151.56	1398109.35	1263698.3	مجموع الإيداعات بالدولار
0.57	2256525.04	1288258.94	959493.43	مجموع المصروفات بالدولار
1.00	275000	200000	0	مبالغ ربطت بالوديعة
1.00	6358.46	114.55	0	الفوائد الدائنة بالدولار
-2.09	86.52	244.74	267.06	الفوائد المدينة بالدولار
0.36	621961.71	705063.25	395343.03	رصيد آخر المدة

#### ب. أمانات محاكم قطاع غزة:

- بلغ إجمالي الإيداعات في أمانات محاكم قطاع غزة (669,057.68) شيكلاً وإجمالي المصروفات (228,836.86) شيكلاً.

#### ج. التدوير الوظيفي

- تم اعتماد التدوير الوظيفي بين الموظفين في الدائرة المالية، وذلك لمعرفة كافة أعمال الدائرة، حيث أن كل موظف ينتقل من قسم إلى قسم لمعرفة الإجراءات اللازمة.

## ثالثاً: دائرة اللوازم والمخازن

### المقدمة

تعتبر دائرة اللوازم والمخازن شريان حيوي في المؤسسات المختلفة. وقد سعت الإدارة العليا في مجلس القضاء الأعلى إلى الاهتمام بدائرة اللوازم والمخازن ووضعها في الموقع الملائم لها في الهيكل الإداري. وتزويدها بالكادر الوظيفي الملائم للقيام بأداء مهامها بالشكل المناسب. وذلك حتى توفر للمجلس ما يلزمه في الوقت المناسب وبالجودة المناسبة والسعر المناسب والكميات المناسبة.

وجاء تعريف اللوازم وفق قانون اللوازم رقم (9) لسنة 1998 بأنها: الأموال المنقولة اللازمة لأية دائرة وصيانتها والتأمين عليها والخدمات التي تحتاج إليها الدائرة.

بدأت دائرة اللوازم والمخازن في مجلس القضاء الأعلى كدائرة مستقلة إعتباراً من تاريخ 2010/5/1م. حيث كانت قبل ذلك تتبع الدائرة المالية حيناً والمدير الإداري حيناً آخر.

وبتوسع مجلس القضاء الأعلى أفقياً ورأسياً استلزم ذلك إستحداث دائرة اللوازم لتناسب التوسع الحاصل في المجلس. ولتتمكن من تحمل العبء الثقيل المطلوب منها القيام به. وتندرج دائرة اللوازم والمخازن ضمن الهيكل التنظيمي لإدارة المحاكم والإدارة العامة للشؤون الادارية والمالية. وهي الدائرة الداعمة لوجستياً للمحاكم والدوائر التابعة لمجلس القضاء الأعلى. بحيث تتولى هذه الدائرة مهمة تأمين كافة الاحتياجات اللازمة وفق الخطط السنوية التي تنفذ وفقاً للسياسات العامة والخططة الاستراتيجية المقررة لمجلس القضاء الأعلى. وتستند الدائرة في عملها الى القوانين والأنظمة والتعليمات السارية والصادرة عن الجهات المختصة ومن ضمنها قانون رقم (9) لسنة 1998 بشأن اللوازم العامة واللوائح المنظمة له.

## 1. توجهات الدائرة

### أ. الرؤيا:

تسعى دائرة اللوازم إلى توفير الكادر الوظيفي الكفؤ والقادر على تحقيق رسالتها بالشكل المطلوب. وفي ظل التطور في المجالات المختلفة والتكنولوجية منها خاصة. تسعى دائرة اللوازم إلى الاستفادة من ذلك عبر تطوير البرامج المناسبة لتطوير أدائها ولتحقيق الترابط مع الجهات المختلفة المتقاطعة معها في جزء من العمل مثل: الشؤون المالية. وشؤون الموظفين. هذا من جهة. ومن جهة أخرى تطمح إلى إمكانية التواصل مع الموردين عبر شبكة المجلس. بعد أن يتم إدراج قسم المشتريات ضمن التبعية الإدارية لدائرة اللوازم بحيث يكون للدائرة موقع على الصفحة الألكترونية للمجلس في المستقبل القريب ليتمكن الموردين من تعبئة عروضهم عبر الشبكة لما في ذلك من سرعة في الأداء كسبباً للوقت وتوفيراً للجهد. لتتمكن الدائرة من أداء رسالتها بالشكل المطلوب.

### ب. الرسالة:

تهدف دائرة اللوازم إلى توفير لوازم ومشتريات مجلس القضاء الأعلى المختلفة في الوقت المناسب وبالسعر المناسب وبالجودة العالية. وهي بذلك تخدم الجهات المختلفة في المجلس من إدارات ومحاكم ودوائر ووحدات ومراكز. مساهمة في تحقيق الهدف العام للمجلس.

### ج. الأهداف:

- توفير الكادر الوظيفي المناسب والقادر على القيام برسالة الدائرة.
- تطوير الكادر الوظيفي العامل بالدائرة ليتمكن من تلبية متطلبات العمل.

- توفير لوازيم ومشتريات المجلس المختلفة في الوقت المناسب وبالسعر المناسب والجودة المناسبة.
- خدمة أهداف السلطة القضائية العليا من خلال علاقة الدائرة بالمحاكم والدوائر الأخرى وبالموردين المختلفين.

## د. موقع الدائرة:

يتواجد موظفو دائرة اللوازم في الطابق الخامس من مبنى مجلس القضاء الأعلى في حي البالوع في مدينة البيرة. وتتواجد المخازن في عدة أماكن مختلفة في مجمع محاكم رام الله ومجمع محاكم الاستئناف ومبنى المجلس. حيث أن عدد المخازن نسبة إلى الموقع قد وصل إلى أربعة مواقع متباعدة عن بعضها البعض.

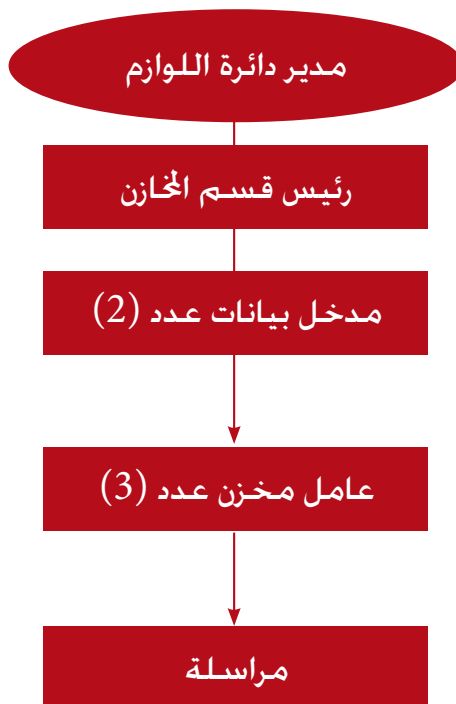
## 2. الهيكل الإداري (المسميات الوظيفية)

يتكون الهيكل الإداري لدائرة اللوازم من ثمانية موظفين موزعين على قسم واحد فقط وذلك حسب الجدول رقم (18) التالي:

الجدول رقم (18): بين الهيكلية الإدارية والمسميات الوظيفية لدائرة اللوازم

الرقم	الوظيفة	الحالة	العدد
1	مدير دائرة اللوازم	مصنف ومثبت	1
2	رئيس قسم المخازن	مصنف ومثبت	1
3	مدخل بيانات	مصنف ومثبت (1) عقد (1)	2
4	عامل مخازن	مصنف ومثبت (2) عقد (1)	3
5	مراسلة	مصنفة ومثبتة	1
المجموع		8	

الرسم البياني رقم (13): بين الهيكلية الإدارية والمسميات الوظيفية لدائرة اللوازم

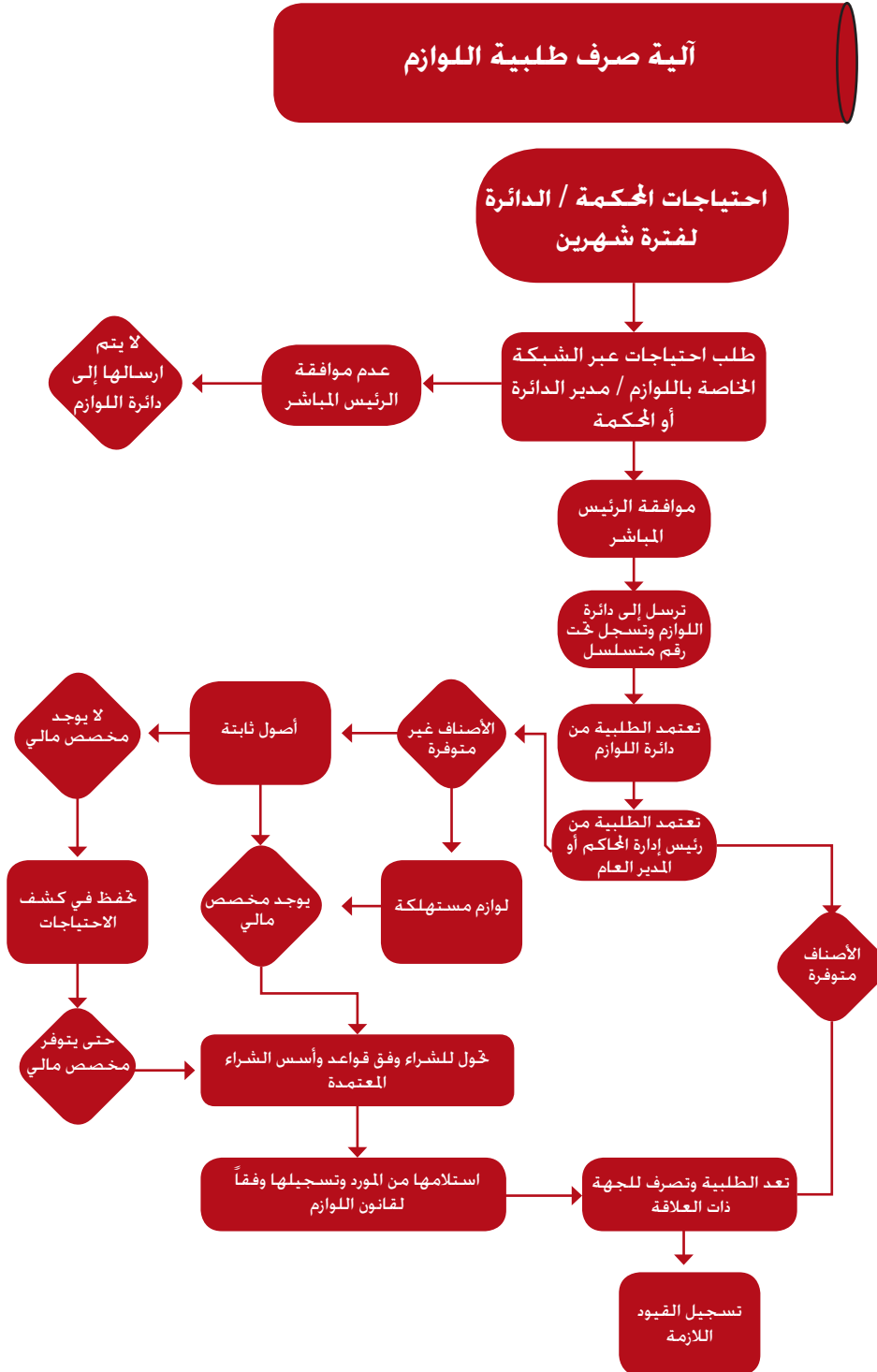




### 3. الإنجازات في مجال الأنشطة والبرامج

قامت دائرة اللوازم والمخازن بالتنسيق مع مبرمجي وحدة تكنولوجيا المعلومات بإعداد برنامج يلبي متطلبات واحتياجات الدائرة ويعمل على ربطها مع الجهات المختلفة بحيث تتمكن الجهات الطالبة من إرسال طلبات اللوازم عبر شبكة المجلس وفي ذلك تقليل للوقت والجهد. وتم تشغيل البرنامج قبل العام المنصرم. وأدى ذلك إلى توفير كبير في الوقت والجهد وتقليص في التكاليف الناجمة عن استخدام النماذج الورقية. إضافة إلى إعداد برنامج خاص بإدارة اللوازم والمخازن في العام 2012. أنظر الرسم البياني رقم (14). وجاري العمل حالياً على تحديث البرنامج. آمليين أن يكون هذا البرنامج قادراً على تلبية كافة احتياجاتنا من حيث إنجاز المدخلات والمخرجات وإصدار التقارير الدورية ومتابعة نظام العهدة لدى الجهات الفرعية.

الرسم البياني رقم (14): يبين آلية صرف اللوازم لدائرة أو محكمة





## وجاءت أبرز الإنجازات للسنة المالية 2012 على النحو التالي:

### أ. إدخال البيانات:

قام موظفو إدخال البيانات بإجازه ما يلي:

- متابعة إرساليات التوريد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لاستكمال توريد النواقص بأسرع وقت ممكن.
- سندات الإضافة : إجاز (66) سند إضافة للأصول الثابتة.
- سندات الإضافة : إجاز (151) سند إضافة للأصناف المستهلكة.
- سندات الإعارة : إجاز (411) سند إعارة خاص بالأصول الثابتة.
- سندات الإخراج : إجاز (592) سند إخراج خاص بالأصناف المستهلكة.
- سندات الإرجاع : إجاز (135) سند إرجاع خاص بالأصول الثابتة.
- تم إجاز سندات الإخراج من العهدة للأصول الثابتة الخاصة بالأصناف المتلفة والأصناف التي تم التبرع بها.

### ب. المخازن:

- إجاز (880) طلبية لوازم وهي تشكل ما نسبته 118% مقارنة بالعام 2011 .
- تم التخلص من الأرصدة التالفة في المخازن حسب الأصول.
- تم التخلص من الأرصدة الراكدة من المطبوعات والتي تم الاستغناء عنها والاعتماد على النماذج الإلكترونية ضمن برنامج ميزان (2)، وذلك بموجب إجراءات قانونية ورسمية حسب الأصول.
- تسريع إجاز معاملات الفواتير الموردة من قبل التجار والشركات بالتنسيق مع لجان الضبط والاستلام.
- تم تسليم الاتحاد الفلسطيني العام للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، منحة أثاث وأجهزة بعد متابعة دائرة اللوازم للإجراءات القانونية اللازمة من تنسيب معالي رئيس مجلس القضاء الأعلى، وحتى إستصدار قرار صادر عن مجلس الوزراء، والتنسيق والمتابعة مع دائرة اللوازم العامة من أجل العمل على تنزيل العهدة من عهدة المجلس.
- تم التعامل مع الأثاث الفائض عن حاجة المحاكم، وتم إستلامه لدينا في المستودعات الرئيسية بموجب سندات إرجاع والتي بلغ عددها (135) سند إرجاع.
- متابعة المنح المقدمة من قبل مشروع كيمونيكس للمحاكم والدوائر، والمنحة المقدمة من UNDP الخاص بمحكمة مكافحة جرائم الفساد.

### ج. العهدة:

- حل مشكلة التصنيف والترميز الموحد المعتمد من وزارة المالية من خلال تضمين برنامج اللوازم الجديد لذلك الترميز، ولم يتبق منها إلا التأكد من سلامة عمل البرنامج وفقاً للمعطيات وظهور النتائج المرجوة بعد أن تتم إجاز عملية الجرد الخاصة بالعام 2012.
- تم عمل اللازم بالتنسيق مع وزارة المالية - دائرة اللوازم العامة فيما يتعلق بجميع (العهد) سندات الإضافة الخاصة بالأصول الثابتة والمورد غالبيتها من خلال موازنة عام 2012 والبالغ عددها (66) سند إضافة.
- تم عمل اللازم بالتنسيق مع وزارة المالية - دائرة اللوازم العامة فيما يتعلق بجميع (العهد) المراد تنزيلها من عهدة المجلس.

### المقدمة

تضطلع دائرة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى بمسؤولية رسم وتنفيذ الخطة الاستراتيجية المتوسطة المدى لمجلس القضاء الأعلى. بحيث تكون خطة قطاع العدالة الاستراتيجية. والخطة الوطنية للسلطة الفلسطينية هما المحورين الرئيسيين الذين تبنى عليهما خطة المجلس. وتقوم الوحدة بتحديد إحتياجات مجلس القضاء الأعلى سواء المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره أو المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتية. ومن ثم تقديم هذه الإحتياجات على شكل مشاريع إلى الدول المانحة التي تدعم القضاء. كما شاركت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع في وضع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة متوسطة المدى للأعوام 2011 - 2013. وتعتبر الوحدة عضواً مشاركاً مثلاً لمجلس القضاء الأعلى في عدة مجموعات منها: مجموعة عمل قطاع العدل. ومجموعة عمل قطاع العدالة التقنية. وعضواً في اللجنة التقنية واللجنة التوجيهية لمشروع بناء المحاكم. وعضواً في لجنة الموازنة العامة لمجلس القضاء الأعلى. وعضواً في لجنة التدريب في مجلس القضاء. وعضواً في اللجنة المشتركة الفلسطينية الأوروبية لحقوق الإنسان.

### أولاً: وحدة التخطيط

#### 1. معلومات عامة

تأسست وحدة التخطيط وإدارة المشاريع عام 2008 في مجلس القضاء الأعلى. كخطوة باتجاه تطوير بنائه المؤسسي. وتطوير القضاء الفلسطيني. تم تمويل إنشاء الوحدة من الحكومة الهولندية عبر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP). باشرت الوحدة العمل بداية من خلال تعيين خبراء مؤهلين ليقوموا بتأسيس وحدة التخطيط للعمل على تحقيق الأهداف التي تم إنشاء الوحدة من أجلها. على أن ينقلوا خبراتهم لكوادر المجلس ليصبح المجلس قادراً على الاعتماد على كوادره في عملية التخطيط وإدارة المشاريع.

#### 2. هيكلية الوحدة

تتألف وحدة التخطيط وإدارة المشاريع خلال فترة التقرير من: رئيس للوحدة (يشغل المنصب حالياً قاض تم تعيينه من قبل مجلس القضاء الأعلى)، ومهندسة مسؤولة عن مشاريع البنية التحتية. وموظفة مشاريع. وموظفة متابعة وتقييم. وموظف تخطيط من كوادر المجلس. بالإضافة إلى مدير للتخطيط الاستراتيجي. ومساعدة إدارية تم تعيينهما من قبل البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). كما تقدم الشرطة الأوروبية المساعدة التقنية للوحدة من خلال خبيرة تم إنتدابها للعمل في الوحدة يومين في الاسبوع.

#### 3. أهداف الوحدة

- كما يتضح من إسم الوحدة. فإن الهدفين الرئيسيين لها هما:
  - وضع ومتابعة تنفيذ الخطة الاستراتيجية متوسطة المدى لمجلس القضاء الأعلى. بحيث تكون خطة قطاع العدالة الاستراتيجية والخطة الوطنية هما المحورين الرئيسيين الذين تبنى عليهما خطة المجلس.
  - تحديد إحتياجات مجلس القضاء الأعلى سواء المتعلقة بتطوير وبناء قدرات كوادره. أو المتعلقة بتحديث وتحسين بنيته التحتية. ومن ثم تقديم هذه الإحتياجات على شكل مشاريع إلى الدول المانحة التي تدعم القضاء.

#### 4. مهمات وحدة التخطيط وإدارة المشاريع

إستنادا لقرار مجلس الوزراء المتعلق بالتحضير لوضع الخطة الوطنية الفلسطينية للأعوام 2011-2013، ومتابعة وتقييم الخطة الاستراتيجية، وكون الوحدة عضوا مشاركا في اللجنة القطاعية لإعداد خطة قطاع العدالة الاستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام 2011-2013. فقد قامت بالمهام التالية:

- مناقشة خطة مجلس القضاء الأعلى الاستراتيجية المتوسطة المدى للأعوام 2011-2013، وخطة عمل المجلس السنوية للعام 2011-2012، والمشاركة بتحضير الموازنة السنوية للمجلس.
- تحضير وصياغة خطط العمل السنوية لدوائر مجلس القضاء الأعلى.
- المشاركة في مراجعة الهيكلية المؤسسية لمجلس القضاء الأعلى، والعمل على تطويرها.
- مراجعة الإتفاقيات، وصياغة مذكرات التفاهم المتعلقة بتمويل المشاريع وبالتعاون مع المؤسسات المختلفة وعرضها على رئيس مجلس القضاء الأعلى للإقرار والتوقيع.
- عكس إحتياجات المجلس لتطوير وبناء قدرات كوادره من قضاة وموظفين، بالإضافة إلى إحتياجاته فيما يتعلق بتحديث البنية التحتية للمحاكم والدوائر على شكل مشاريع، والبحث عن الجهات المانحة لتمويل هذه المشاريع.
- الالتقاء بالمؤسسات والجهات الداعمة للقضاء وبحث سبل التطوير والتعاون من أجل تقوية القضاء الفلسطيني.
- مراجعة كافة الدراسات والتقارير المقدمة من الجهات الدولية التي تعمل لدعم القضاء وقطاع العدالة، وتقديم التعديلات والاقتراحات على هذه الدراسات والتقارير.
- متابعة تنفيذ نشاطات المشاريع وقياس مدى تحقيقها لأهدافها.
- تقديم التقارير التي تعكس إنجازات مجلس القضاء الأعلى لمتختلف الجهات، على سبيل المثال: (وزارة التخطيط، رئاسة الوزراء، والجهات المانحة... الخ).
- التواصل مع الوزارات المختلفة بشكل عام، ووزارة التخطيط بشكل خاص فيما يتعلق بالمشاركة في مجموعات العمل المختلفة، لتنسيق المنح المقدمة لتطوير القضاء وقطاع العدالة في فلسطين.
- تقييم ومتابعة الخطة الاستراتيجية وخطط عمل مجلس القضاء الأعلى لقياس مدى تحقيقها لأهدافها.

#### ثانياً: إنجازات الوحدة

فيما يلي أبرز الإنجازات:

- تم الإنتهاء من وضع وصياغة مؤشرات الأداء وطباعة الخطة الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى وطباعة خطط العمل السنوية للأعوام 2011-2013.
- في إطار عملية التقييم السنوي، أنهت الوحدة عقد لقاءات مكثفة مع مختلف دوائر المجلس لغايات إعداد تقرير متابعة وتقييم للخطة الاستراتيجية للأعوام 2011-2012، كما قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بعد عقد لقاءات تشاورية مع دوائر المجلس كل على حدة بمساعدة تلك الدوائر على إنجاز خطط عمل الدوائر السنوية للعام 2012.
- قامت الوحدة بتوفير خبير قانوني للعمل على تطوير القضاء الإداري.
- شاركت وحدة التخطيط في أعمال لجنة الموازنة للعام 2012.
- شارفت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بعد عقد لقاءات تشاورية مع دوائر المجلس كل على حدة على الإنتهاء من تنسيق وصياغة خطط عمل الدوائر السنوية.
- قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بالتعاون مع الشرطة الأوروبية ودعم (UNDP) بتوفير شاشات الكترونية مبرمجة لتقديم المعلومات الإرشادية للجمهور.

- قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بالتعاون مع برنامج سيادة الممول من الإتحاد الأوروبي. بتطوير دليل إجراءات المحاكم؛ ويتمويل تدريب عدد من موظفي مجلس القضاء الأعلى. كما قامت الوحدة من خلال الشرطة الأوروبية بمتابعة تدريب دورة إدارة المشاريع لموظفي مجلس القضاء الأعلى وكذلك تدريب قضاة وموظفي محكمة جرائم الفساد.
- وتقوم الوحدة بالعمل مع عدد من المؤسسات والممولين على تنفيذ عدد من البرامج التطويرية وفقا للآتي:
- ✓ قامت وحدة التخطيط بالتعاون مع الشرطة الأوروبية بتنفيذ مشروع مراكز الاستعلامات للمحاكم (رام الله، نابلس، جنين) الممول من قبل (UNDP). كما قامت بتدريب موظفي الاستقبال للعمل في مراكز الاستعلامات. كما قامت الوحدة بالتعاون مع الشرطة الأوروبية بمتابعة تدريب دورة إدارة المشاريع لموظفي مجلس القضاء الأعلى. كذلك تدريب قضاة وموظفي محكمة جرائم الفساد بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي والشرطة الأوروبية.
- ✓ مشروع الفريق الموحد لبرنامج ميزان بقيادة مجلس القضاء الأعلى. ومن خلال وحدة تكنولوجيا المعلومات، قام مجلس القضاء بنقل برنامج إدارة سير الدعوى الإلكتروني (ميزان 2) لكل من النيابة العامة، والقضاء الشرعي والقضاء العسكري والقضاء الكنسي، حيث تم التوقيع على مذكرات تفاهم بهذا الخصوص. كما تم نقل البرنامج إلى نقابة المحامين. وعملت الوحدة بالتشاور مع المؤسسات المستفيدة على صياغة مشروع لتشكيل فريق موحد بقيادة مجلس القضاء الأعلى للعمل على تطوير البرنامج في كل هذه المؤسسات لغايات البحث عن تمويل لهذا المشروع.
- ✓ مشروع "تحديد العمر الافتراضي للدعوى"، قامت وحدة التخطيط بالتعاون مع الشرطة الأوروبية والإتحاد الأوروبي. بإطلاق هذا المشروع. حيث شاركت وحدة التخطيط بتشكيل لجنة تحديد العمر الافتراضي للدعوى المكونة من مجموعة من القضاة ومن إداريي المحاكم. وقد باشرت اللجنة بالعمل على تنفيذ المشروع من خلال العمل على تصنيف كافة القضايا المدنية وربطها بمجموعات رئيسية وتوحيدها على برنامج (ميزان 2) واختيار عينات من الملفات لدراستها. والعمل جار على تصنيف القضايا الجزائية. كما تم الاتفاق مع الشرطة الأوروبية على تزويد المجلس بعدد من الباحثين بعقود قصيرة الأمد لأغراض دراسة العينات.
- ✓ قامت وحدة التخطيط بالتعاون مع دائرة التدريب بعقد عدة دورات تدريبية خاصة بالقضاة والموظفين وكان جزء منها بتمويل من مشروع سيادة. هذا بالإضافة إلى متابعة مشروع المكتبات بالتعاون مع المكتب الفني، وطباعة المبادئ القانونية من خلال مشروع سيادة الممول من الإتحاد الأوروبي.
- ✓ مشروع الإتحاد الأوروبي لعام 2013: قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بالتعاون مع إدارة المحاكم بمناقشة مذكرة التفاهم المتعلقة (بالمساعدة التقنية لتعزيز عمل مجلس القضاء الأعلى). وذلك من أجل تقديم الدعم المتعلق بالتدريب وبناء القدرات وتطوير الهيكل التنظيمي للمجلس والذي سيتم تمويله والمباشرة في تنفيذه في عام 2013، وتبلغ قيمة المشروع الإجمالية مليون يورو.
- ✓ قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بالإنهاء من دراسة الشروط المرجعية لبناء وتوسعة مجمعات المحاكم في المشروع الأوروبي؛ (بداية قلقيلية، محكمة دورا، بداية طوباس، توسعة محكمة نابلس، بداية سلفيت، صلح حلحول، ومحكمة جنين).
- ✓ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: بالتعاون مع الشرطة الأوروبية تم تمويل مشروع بناء مراكز الاستعلامات، حيث تم وضع جميع الاحتياجات الضرورية لمراكز الاستعلامات بالتعاون مع الشرطة الأوروبية. وتم تدريب موظفي الاستقبال. وبالتعاون مع دائرة التخطيط تم تمويل مؤتمر إدارة المحاكم ودعم وتأهيل وتدريب قضاة وموظفي محكمة جرائم الفساد.
- ✓ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية: قامت الوحدة بالتعاون مع مشروع (PEJEP) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية بتأمين احتياجات المحاكم وتأهيل دوائر التنفيذ والاقلام والأرشيف في

كل من الخليل، طولكرم، ورام الله، وتدريب الدوائر المختلفة. حيث تم تدريب عدد من موظفي المجلس والقضاة. كما تم استقدام خبراء في وزن القضايا لدراسة الوقت الفعلي الذي يستغرقه الفصل في القضايا. وتحديد العدد اللازم من القضاة للعمل في المحاكم وجاري مراجعة وتدقيق الدراسة. كما تم التعاون مع النيابة العامة في توفير تمويل من قبل أحد المشاريع الامريكية لتطوير وتأهيل النظارات (غرف انتظار الموقوفين) وقاعات المضبوطات في مبنى مجمع المحاكم في رام الله. وتم وضع المخططات الهندسية للنظارات من قبل مكتب هندسي. حيث قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بدراساتها. كما تم تزويد محكمة رام الله بمصعد خارجي لأغراض توفير نقل آمن للموقوفين إلى قاعات المحكمة. وتم التعاون من خلال مشروع PEJEP على توفير التمويل من خلال مشروع آخر ممول من قبل الوكالة الامريكية للتنمية لإعادة تأهيل محكمة صلح رام الله. وقد تم الإنتهاء من وضع المخططات الهندسية لمحكمة الصلح للطابقين الثاني والثالث من مبنى محكمة رام الله.

✓ هيئة مكافحة الفساد: شاركت وحدة التخطيط بالمشاركة باللجنة الفنية لوضع آلية تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد .

✓ الممثلة الكندية ووزارة التخطيط: بناء على الاتفاقية المبرمة بين وزارة التخطيط والوكالة الكندية للتنمية لتمويل بناء وتأثيث (قصر العدل في رام الله، ومجمع المحاكم في الخليل، ومجمع المحاكم في طولكرم، ومشروع تطوير إدارة المرافق). كانت أبرز التطورات على هذا المشروع على النحو التالي :

- ما زال المجلس بانتظار قرار الوكالة الكندية للتنمية فيما يتعلق بعدم كفاية التمويل لبناء المجمعات الثلاثة، حيث قام المجلس بتحديد أولوياته ببناء مجمعي محاكم الخليل وطولكرم وتصميم دار القضاء برام الله.

- فيما يتعلق بمشروع تصميم دار القضاء في رام الله والممول من الجانب الكندي، قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بإعداد جدول الاحتياجات والمساحات الوظيفية لمبنى دار القضاء بتقسيم المشروع لثلاثة أجزاء أو مباني (صلح وبداية، إستئناف ومحاكم خاصة، محكمة عليا ومجلس قضاء). كما قامت الوحدة بمراجعة التقييم البيئي لمشروع دار القضاء. ومراجعة الشروط المرجعية لعطاء تصميم دار القضاء في رام الله.

- أما مشروع مجمع المحاكم بطولكرم الممول من الجانب الكندي (CIDA) ، فقد قامت وحدة التخطيط بدراسة جميع المخططات الهندسية لمشروع بناء المحاكم في طولكرم، حيث تم الإنتهاء من مراجعة المخططات للمرحلة الأخيرة . وقد تم فعلا البدء في تنفيذ المرحلة الاولى من المشروع بحفر الاساسات.

- كما قامت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع بمناقشة الاحتياجات والمواصفات للأثاث والمعدات . حيث تم الإنتهاء من تحضير قائمة الإحتياجات من الأثاث والمعدات اللازمة لمجمع المحاكم بطولكرم وتم تسليمها إلى الجهة المسؤولة UNDP & CIDA .

- وبالتعاون مع بعثة الخبراء المرسله من الجانب الكندي لتحديد إطار عمل مشروع تطوير إدارة مرافق المحاكم، وبناء على التقرير المبدئي من اللجنة، سيتم إرسال بعثة من مجلس القضاء في أوائل شباط (فبراير) 2013 إلى كندا للعمل على تطوير هذا المشروع.

• وخلال عام 2012، تلقت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع العديد من الإحتياجات من دوائر المجلس، وعلى أساس هذه الإحتياجات قامت الوحدة بصياغة المشاريع وتوفير التمويل لدعم الإحتياجات التالية:

- ✓ دعم مكتب رئيس مجلس القضاء بخبير للعمل كمستشار قانوني.
- ✓ دعم تطوير مكتب الدراسات والأبحاث القانونية في المجلس من خلال توفير خبير باحث قانوني.
- ✓ دعم إنشاء مكاتب قضائية في محاكم الضفة الغربية لا يزال العمل جار على التنفيذ من قبل الاتحاد الاوروبي ووزارة المالية .

- ✓ دعم وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات. من خلال توفير خبير لتطوير عمل الوحدة.
- ✓ دعم طباعة قرارات المحكمة العليا للمكتب الفني.
- ✓ دعم عمل المكتب الفني من خلال توفير خبير إحصائي.
- ✓ بالتعاون مع وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات. وبالتحديد مع فريق تطوير برنامج (ميزان2) قدمت وحدة التخطيط وإدارة المشاريع دعماً لوجستياً لهذه الوحدة. حيث تم إيفاد عشرة موظفين لتطبيق خطة تدقيق البيانات. وقد تم الانتهاء من المرحلة الأخيرة من مشروع تطوير برنامج السير بالدعوى (ميزان2) وتطبيقه بالكامل في كافة محاكم الضفة الغربية. بالإضافة إلى هذا. فقد قدمت وحدة التخطيط طلباً لتعيين خبير لدعم تطوير مشروع (ميزان2). وقد تمت الموافقة على هذا الطلب. ويزاول الخبير حالياً عمله في وحدة التكنولوجيا وإدارة المعلومات.
- ✓ تقوم الوحدة بالتعاون المستمر مع دائرة التدريب من أجل تنسيق التمويل المتعدد لموضوع تدريب القضاة وموظفي مجلس القضاء الأعلى.
- ✓ توفير العديد من احتياجات المحاكم ودوائر المجلس من أجهزة ومعدات من خلال مشروع PEJEP.
- ✓ توفير التمويل لعقد المؤتمر القضائي الخامس ومؤتمر إدارة المحاكم ومؤتمرات فرعية لقضاة المحاكم على إختلاف درجاتهم.
- ✓ توفير التمويل لطباعة التقرير السنوي لعام 2011. ولطباعة الأجندات السنوية للقضاة ودوائر المحاكم لعام 2013 من خلال مشروع PEJEP.

### ثالثاً: الرؤية المستقبلية

تعمل وحدة التخطيط وإدارة المشاريع جاهدة لتطوير قدرات الكوادر العاملة فيها. وذلك من أجل إبقاء أسسها متينة لضمان استمرارية العمل بمنهجية واضحة ورؤية جديّة ومتجددة. تهدف الوحدة لزيادة كواردها من الموظفين المؤهلين من خلال مجلس القضاء الأعلى وذلك ليكون هناك قدرة على تقسيم المهام بشكل أفضل لما له من أهمية بزيادة انتاجية الوحدة وتحسين نوعية أجازاتها بفضل التخصص في المهام. بالإضافة إلى مراجعة الهيكلية المتعلقة بالوحدة بما يتلاءم وطبيعة العمل المطلوب منها.

### رابعاً: الشركاء و الممولون

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- الوكالة الكندية للتنمية.
- الإتحاد الأوروبي.
- الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية / مشروع كيمونكس.
- برنامج الأمم المتحدة للنساء.
- مشروع سيادة.
- بعثة الشرطة الأوروبية.



### المقدمة

تتلخص جهود المركز الإعلامي القضائي خلال العام 2012. في دعم المحاور الثلاثة الرئيسية لخطة عمل المركز والوثيقة الاستراتيجية للسلطة القضائية -2011- 2013. وهي: نشر المعلومات بناء على معايير الوقت المناسب والدقة والموضوعية؛ وتطوير مفاهيم الإعلام القضائي كحقل من حقوق الإعلام المتخصص؛ وأخيراً، توعية الجمهور بالشؤون القانونية والقضائية لتحقيق الانسجام بين مفاهيم سيادة القانون والمفاهيم المجتمعية السائدة.

أما بخصوص مساهمة المركز الإعلامي بتعزيز ثقة الجمهور الفلسطيني بالقضاء، فيمكن إعتبار العام 2012، هو محطة فارقة في هذه المسيرة خصوصاً بعد تعيين قضاة مختصين بنظر قضايا الصحفيين منذ بداية التشكيلة القضائية الصادرة بتاريخ 2/9/2012، بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى، وكنتيجة لمؤتمر الإعلام العدلي، والإنجاز الإعلامي الكبير لقرار المحكمة العليا الفلسطينية بخصوص قرار المعلمين المفصولين، وإلغاء شرط السلامة الأمنية في تقلد الوظيفة العامة.

### أولاً: نشاطات المركز الإعلامي القضائي

قام المركز الإعلامي القضائي خلال عام 2012، بالمهام المنوطة به من التنظيم والتنسيق والتغطية الإعلامية لنشاطات دوائر ووحدات مجلس القضاء الأعلى حسب الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية 2011 - 2013، كونها حلقة الوصل بين هذه الدوائر والجمهور، ومن أبرز هذه النشاطات:

#### 1. تنظيم وتحضير كامل أوراق العمل والمطبوعات والبرامج، بالإضافة إلى التغطية الإعلامية والفضائية الكاملة للمؤتمرات التالية:

- المؤتمر القضائي الخامس.
- مؤتمر إدارة المحاكم الثاني.
- مؤتمر الإعلام العدلي.
- المؤتمر الأول لقضاة محاكم الصلح.
- المؤتمر الأول لقضاة محاكم البداية.
- المؤتمر الأول لقضاة محاكم الإستئناف.
- مؤتمر حول (القضاء الإداري في فلسطين واقع وآفاق).

#### 2. تنظيم الإحتفالات وتأمين التغطية الإعلامية والفضائية لتوقيع الإتفاقيات التالية:

- إتفاقية تعاون بين مجلسي القضاء الفلسطيني والإيطالي.
- إتفاقية بين مجلس القضاء الأعلى وبلدية نابلس.
- إتفاقية لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- مذكرة تفاهم مع القضاء الشرعي لتبادل المعلومات.
- إطلاق مشروع "تحديد العمر الافتراضي للدعوى".

### 3. تنظيم ورشات العمل وحلقات النقاش التالية:

- ورشة عمل حول دور المحاكم الجنائية في التعامل مع الأدلة العلمية ودور الطب الشرعي في الإثبات القضائي.
- حلقة لمناقشة حقوق الانسان في القضاء الفلسطيني.
- سلسلة لقاءات لتطوير دليل الإجراءات الموحدة.
- ورشة عمل لمراسلي المركز الإعلامي القضائي في المحاكم.

### 4. نشر المعلومات (التغطية الإعلامية المكتوبة):

- في سياق المعلومات، تم إفراد زوايا خاصة لأخبار القضاء والمحاكم لدى ثلاث من أهم الوكالات الإعلامية المحلية والأكثر مشاهدة، والتي تعتبر مصادر معلومات للصحف والمواقع الأخرى وهي:
  - وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) تحت عنوان ”القضاء“.
  - وكالة معا الإخبارية (معا) تحت عنوان ”المواطن“.
  - موقع وتلفزيون وطن، تحت عنوان ”المكتبة القانونية“.
- تم إنتاج (263) تقريراً إخبارياً خلال العام 2012، نشرت في الصحف والوكالات المختلفة واشتملت على:
  - متابعة زيارات القضاة الإشرافية لمراكز الإصلاح والتأهيل في جميع المحافظات، حيث تم تنظيم (10) زيارات خلال العام 2012.
  - متابعة قرارات محاكم الجمارك البدائية التي أصدرت (14) حكماً في قضايا جمركية خلال العام 2012، متنوعة ما بين الغرامة المالية والحبس.
- توقيع أربع إتفاقيات مشتركة تمت خلال العام 2012، بين مجلس القضاء الأعلى وعدة جهات مختلفة.
- تغطية نشاطات دائرة التدريب القضائي من خلال (5) ورشات عمل متنوعة لـ مختلف الموظفين في جميع الدوائر.
- متابعة قرارات المحاكم فيما يخص الإنتخابات المحلية.
- تغطية قضية المعلمين المفصولين.
- متابعة (12) تقريراً إخبارياً حول محكمة جرائم الفساد، شاملة لقرارات المحكمة والإتفاقيات واللقاءات.
- متابعة قضايا حرية الرأي والتعبير.
- متابعة الحركة الإعلامية التي واكبت مقترحات وزارة العدل بشأن التعديلات القانونية والتصريحات الصادرة عن السلطة القضائية بهذا الخصوص.
- إضافة الى كل ما ورد فُجمل أيضاً أعداد التقارير الإخبارية الصادرة عن جميع محاكم محافظات الضفة الغربية وقطاع غزة خلال العام 2012، وهي كما في الجدول رقم (19).

#### جدول رقم (19): بيبين توزيع التقارير الإخبارية

الرقم	المحافظة	عدد التقارير الإخبارية
1	جنين	13
2	طولكرم	18
3	رام الله	150
4	بيت لحم	11
5	الخليل	12
6	نابلس	22
7	أريحا	10
8	غزة	1
9	قلقيلية	14
10	طوباس	1
11	سلفيت	2



## ثانياً: المطبوعات والمنشورات

- إستناداً إلى رسالة المركز الإعلامية، وخططه في نشر المعلومات وتوعية الجمهور بالشؤون القضائية، فقد عمل المركز خلال العام 2012 على إصدار المنشورات والمطبوعات التالية:
1. إصدار مجلة قضاؤنا العدد الثامن؛ ولا زال العدد التاسع قيد التنفيذ بسبب تعذر التمويل من مؤسسة USAID.
  2. إصدار الأجنحة القضائية لسنة 2012.
  3. التعاون مع إدارة المحاكم والتدريب القضائي لإصدار سلسلة دليل الإجراءات الموحدة للمحاكم بأجزائه الأربعة.
  4. نشر وتوزيع بروشور مركز إستعلامات الجمهور.

## ثالثاً: برامج التوعية

بناءً على المؤشرات التي اعتمدها المركز الإعلامي القضائي لتقييم واقع العمل الإعلامي للسلطة القضائية، ومن ضمنها نتائج مؤتمر الإعلام العدلي، وإحصائيات مؤسسات حقوق الإنسان المختلفة؛ بدياً جلياً وجود نقص في الثقافة العامة للمجتمع الفلسطيني فيما يتعلق بالأمور القضائية والقانونية بشكل عام؛ وأن ثقافة القانون بحاجة للمزيد من العمل والوقت لتعميمها وتعميقها. وبناء عليه، تم العمل مع مشروع تعزيز العدالة الفلسطينية (PJEP) الممول من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID) على تطوير برامج توعية للجمهور الفلسطيني تستهدف كافة شرائح وفئات المجتمع. وذلك بالتوافق مع الوثيقة الاستراتيجية للسلطة القضائية، وبالتنسيق مع وحدات مجلس القضاء الأعلى المختلفة، وبالتعاون مع مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، وتم التخطيط لأكثر من (20) نشاطاً وبرنامجاً مع مؤسسات وهيئات عدة معنية بتطوير الوعي القانوني المجتمعي، نسردها في هذا التقرير مع توضيح ما تم إنجازه حتى الآن، وما تم تعليقه بسبب الظروف السياسية وانقطاع تمويل الوكالة الأمريكية لنشاطات السلطة القضائية:

### 1. برامج مع المدارس:

يعتبر قطاع التعليم هو الأهم بين القطاعات عند التوجه لبناء برامج توعية ذلك أن الفئات العمرية الصغيرة في المجتمع هي الأكثر إستعداداً لتطوير مفاهيمها الفكرية، وهي التي يعوّل عليها في استمرار عملية البناء المجتمعي في المستقبل، وعليه تم العمل في هذا السياق على ما يلي:

- تم تطوير (دليل المعلم في سيادة القانون)، وطبعت منه 1200 نسخة، وتم تبنيه رسمياً من قبل وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع مرصد العالم العربي للديمقراطية والانتخابات.
- تم العمل من خلال ملتقى الطلبة في بيت لحم على الاتفاق مع ست مدارس حكومية لتقديم برامج ولقاءات حول سيادة القانون.
- تم عمل عروض مسرحية في ستة مواقع مع مؤسسة "جهود" في سلفيت وطولكرم حول سيادة القانون، ومسابقة لطلاب هؤلاء المدارس حول القانون.
- تم عقد مسابقات في (20) موقعا في شمال الضفة الغربية حول القانون من خلال مؤسسة اللد.

### 2. برامج إعلامية باشرت عملها:

- إنتاج مسلسل تلفزيوني حول عمل المحاكم الفلسطينية على فضائية معا (مكس) يوضح إجراءات التقاضي أمام الجمهور، ويتناول قضايا تهم المجتمع.
- أنتج المركز الإعلامي القضائي برنامج "كلمة القانون".

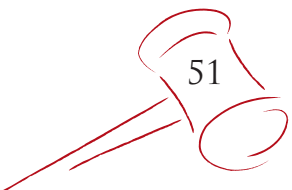
- تم تدريب لـ (8) صحفيين حول دور المحكمة العليا ومحكمة النقض الفلسطينيتين. بالتعاون مع شبكة أمين الإعلامية الرائدة في هذا المجال. كما تم إنتاج أخبار عن المحاكم والقضاء.

### 3. برامج تم تعليقها :

- **المرصد:**
  - أ. إجراء مسابقة للطلاب في 1000 مدرسة حكومية اعتماداً على دليل المعلم المنجز.
  - ب. إنشاء لجنة التقييم.
  - ج. الإعلان عن الفائزين .
  - د. نشر كتيب للأعمال الفائزة.
- **جامعة القدس:** برنامج مكون من ثلاثة عناصر هي:
  - أ. ورشات عمل عن سيادة القانون ونظام العدالة.
  - ب. أفلام وثائقية حول القانون. وعمل 500 نسخة DVD لنشر هذه الأفلام.
  - ج. يقوم الطلاب بكتابة (20) تقريراً لكي تنشر في مجلة "مسيرات التربية" التابعة للجامعة.
- **ملتقى الطلبة:** عقد (40) نشاطاً للشباب من الذكور والإناث من قبل لجنة مشكلة من منظمات المجتمع المدني. وإختيار هؤلاء الشباب لتشكيل لجنة إعلامية مكونة منهم. وبعد عقد ورشة عمل حول: سيادة القانون، والخطة الاستراتيجية لقطاع العدل. يتم إعداد خطة عمل بالتعاون مع ممثلي قطاع العدالة لتحديد المبادرات الشبابية التي سيتم تنفيذها في المناطق المستهدفة حول سيادة القانون.
- **شبكة معا:** تعيين صحفيان بدوام كامل. أحدهما للعمل في تلفزيون معا. والثاني للعمل في وكالة معا الاخبارية. والهدف: تقديم تقارير حصرية للحالات التي تظهر أمام المحاكم في الضفة الغربية وكيف توجهت للقضاء. إنتاج تقارير يومية (5 أيام في الأسبوع) للتلفزيون (من خلال نشرة الأخبار) وعبر الإنترنت (من خلال وكالة معا الاخبارية). تشجيع ردود فعل الجمهور لجميع المقالات المنشورة عبر وكالة معا الاخبارية عبر مرافق تعليق على الانترنت.
- **تلفزيون وطن:** إنشاء قسم جديد (ركن) على موقع صفحة ويب لتلفزيون وطن لقطاع العدل بعنوان: "إعرف حقوقك". على أن يتم إنتاج وبت حلقات تلفزيونية ذات صلة بقضايا قانونية متداولة مثل: حقوق المرأة وأداء النظام القضائي وحقوق المواطن وغيرها؛ وكان الطموح أن يتم توزيع هذه الحلقات وما ينشر في ركن "إعرف حقوقك" على المشتركين في قائمة بريد تلفزيون وطن والشركات والمؤسسات التابعة له. وكذلك على موقع مجلس القضاء الأعلى.
- **تلفزيون وطن:** إنتاج وبت برنامج تلفزيوني حواري بعنوان "إنصاف". مع كافة الأطراف المعنية بالشأن القانوني؛ ويلقي الضوء على دور كل طرف وعمله في قطاع العدالة. وتكامل هذه الأدوار وما تم تحقيقه إلى الآن. ومستقبل قطاع العدالة.
- **منتدى الحريات:** إنشاء قاعدة باسم منتدى القانون في ثلاث مناطق: رام الله والخليل ونابلس. ووضع وتنفيذ خطة استراتيجية لعمل المنتدى لمدة ثلاثة سنوات. وإنشاء صفحة على موقع التواصل الاجتماعي "الفيس بوك".
- **تم إنتاج خمس حلقات "أنيميشن" كرتون حول:** سيادة القانون بعنوان "الكانون كانون" تبث على تلفزيون فلسطين. بالتعاون مع شركة "دوزان للإنتاج" وجرى تعليق إنتاج (15) حلقة أخرى.
- **وبرامج أخرى ما زالت قيد مرحلة التخطيط.**

## رابعاً: الدورات التدريبية

1. مشاركة الموظفة كيان كتوت في ورشة عمل لمدة يومين حول بناء القدرات الإعلامية بدعم من الشرطة الأوروبية وتنفيذ شبكة أمين.
2. مشاركة الموظف فارس سباعنة بدورة حول إدارة الأزمات الإعلامية مع ديوان الموظفين العموميين.
3. مشاركة الموظف فارس سباعنة بدورة تدريبية حول إدارة المشاريع مع بقية دوائر السلطة القضائية مع (مركز معاً) وبتمويل من الشرطة الأوروبية.
4. مشاركة الموظف سامر البيتاوي مع دورات حول المونتاج والتصوير التلفزيوني.



### إنجازات الإدارة العامة عام 2012

#### 1. برنامج إدارة سير الدعوى (ميزان2)

تم العمل على تطوير البرنامج وتزويده بتقنيات جديدة حسب ما يرد من مقترحات من المحاكم والجهات الرقابية على أداء المحاكم. حيث تم تفعيل البرنامج في كل من دائرة التفتيش القضائي والمكتب الفني وشمل ذلك:

##### أ. محكمة العدل العليا:

- تدريب (10) موظفين من موظفي المحكمة على برنامج إدارة سير الدعوى الجديد.
- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم الى الجديد.
- تدقيق البيانات المحولة والعمل على تنقيحها ومن ثم مسحها الكترونيا.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والالكترونية.

##### ب. محكمة النقض:

- تدريب (10) موظفين من موظفي المحكمة على برنامج إدارة سير الدعوى الجديد.
- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم الى الجديد.
- تدقيق البيانات المحولة والعمل على تنقيحها ومن ثم مسحها الكترونيا.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والالكترونية.

##### ج. محكمة صلح سلفيت:

- تدريب (15) موظفا من موظفي المحكمة على برنامج إدارة سير الدعوى الجديد.
- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم الى الجديد.
- تدقيق البيانات المحولة والعمل على تنقيحها ومن ثم مسحها الكترونيا.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والالكترونية.

##### د. محكمة صلح دورا:

- تدريب (40) موظفا من موظفي المحكمة على برنامج إدارة سير الدعوى الجديد.
- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم الى الجديد.
- تدقيق البيانات المحولة والعمل على تنقيحها ومن ثم مسحها الكترونيا.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والالكترونية.

##### هـ. محكمة صلح حلحول:

- تدريب (20) موظفا من موظفي المحكمة على برنامج إدارة سير الدعوى الجديد.
- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم الى الجديد.
- تدقيق البيانات المحولة والعمل على تنقيحها ومن ثم مسحها الكترونيا.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والالكترونية.

## 2. تم توفير (41) متطوعاً من خلال مشروع كيمونيكس، قاموا بعمل التالي:

- جرد وتدقيق الملفات التنفيذية وحصر الدفعات المالية وتحضيرها من أجل تسجيلها على برنامج الميزان (2).
- أرشفة وتسجيل جميع الملفات الخاصة بأرشفة رئيس مجلس القضاء الأعلى.

## 3. تم تطبيق برنامج الميزان في دوائر التنفيذ في محاكم (رام الله، نابلس، جنين، طولكرم، أريحا، قلقيلية، الخليل، بيت لحم)، وتدريب الموظفين عليه، ونقل كافة البيانات القديمة من برنامج الميزان (1) وتدقيقها من واقع الملفات الورقية حيث جرى:

- تدريب (60) موظفاً من العاملين في دوائر التنفيذ على برنامج إدارة سير الدعوى الجديد.
- تحويل كافة البيانات من البرنامج القديم إلى الجديد وتدقيقها.
- متابعة التطبيق ومطابقة الجداول والسجلات الورقية والإلكترونية.

## 4. متابعة أرشفة القضايا ومرفقاتها من خلال برنامج الميزان (2) حيث:

- تم الإنتهاء من أرشفة جميع الملفات المدورة في جميع المحاكم وأرشفة كل الوارد الجديد أولاً بأول.
- وبدء العمل على أرشفة الملفات المفصلة حسب كل محكمة وإجازاتها.
- كانت أعداد الملفات المسوحة ضوئياً على النحو التالي، أنظر الجدول رقم (20):

عدد الملفات	المحكمة
25360	محكمة صلح طوباس
22615	محكمة صلح حلحول
15289	محكمة بداية بيت لحم
13374	محكمة صلح أريحا
10242	محكمة صلح سلفيت
6200	محكمة استئناف رام الله
5206	دائرة تنفيذ بيت لحم
4958	محكمة بداية اريحا
4631	محكمة استئناف القدس
3921	محكمة النقض
3665	دائرة تنفيذ اريحا
3527	محكمة جرائم الفساد
2517	محكمة الجمارك البدائية
2314	محكمة استئناف الضريبة

عدد الملفات	المحكمة
190841	محكمة صلح نابلس
127871	محكمة بداية نابلس
87490	محكمة صلح رام الله
84293	محكمة صلح جنين
83548	محكمة بداية جنين
72264	محكمة صلح بيت لحم
68200	محكمة صلح طولكرم
63712	محكمة بداية رام الله
59315	محكمة صلح قلقيلية
48575	محكمة بداية الخليل
41825	محكمة بداية طولكرم
40007	محكمة صلح الخليل
38588	محكمة بداية قلقيلية
26544	محكمة صلح دورا
25401	محكمة العدل العليا

## 5. إستكمال تطوير برنامج البريد الصادر (أرشفة المراسلات الورقية ومسحها ضوئياً):

تم الإنتهاء من تطبيق البرنامج في جميع محاكم ودوائر المجلس وتدريب جميع الموظفين عليه.

## 6. متابعة تركيب نظام الدور الحديث في دوائر التنفيذ في كل من رام الله ودورا ونابلس الأمر الذي أدى إلى زيادة رضا جمهور المراجعين، وتسريع عمليات الإستعلام، وتقديم الطلبات، وتعزيز الشفافية، وإبعاد المحسوبية.

7. متابعة تجهيز غرف السادة القضاة الجدد من كافة مستلزمات الأتمته وتوفير التدريب اللازم لهم من أجل إجادة العمل على برنامج إدارة سير الدعوى الميزان (2).
8. متابعة عمليات الصيانة والدعم الفني على مدار الساعة لجميع المحاكم والدوائر، حيث توفر الادارة العديد من أشكال الدعم الفني والتدريب خلال العمل على مدار ساعات الدوام.
9. متابعة تطوير الخدمات الالكترونية للسادة المحامين وتدريبهم على إستخدامها بالتعاون مع نقابة المحامين.
10. إطلاق الموقع الالكتروني الجديد لمجلس القضاء الأعلى والذي يعكس رؤية جديدة من حيث سهولة التعامل معه، وتوفيره للعديد من الخدمات الالكترونية.
11. توقيع مذكرة تفاهم مع القضاء الشرعي جرى بموجبها:
- تزويد وحدة تكنولوجيا المعلومات في القضاء الشرعي بنسخة من قاعدة البيانات وبرنامج الميزان (2).
  - تدريب طواقم تكنولوجيا المعلومات في القضاء الشرعي على برنامج الميزان (2).
  - توفير كافة أشكال الدعم الفني لهم.
12. تدريب طواقم تكنولوجيا المعلومات في القضاء العسكري على برنامج الميزان وتوفير كافة أشكال الدعم الفني لهم.
13. عقد ورشة عمل في أريحا لجميع رؤساء أقلام المحاكم لمناقشة برنامج الميزان (2)؛ ووضع التوصيات والمقترحات اللازمة لتطويره، حيث خرجت الورشة بالعديد من التوصيات والمقترحات التي أدت في مجموعها الى تحسين بيئة التقاضي الالكترونية من خلال برنامج إدارة سير الدعوى الميزان (2).
14. المشاركة في الإعداد لمؤتمر إدارة المحاكم الثاني في بيت لحم.
15. المشاركة في مؤتمر أمن وسلامة القضاء السيبراني الذي تم عقده في بيروت بالتعاون مع جامعة الدول العربية، وتقديم عرض عن برنامج إدارة سير الدعوى الميزان (2) ومميزاته والخدمات الالكترونية التي يوفرها.
16. المشاركة في زيارة فنية وادارية لمحاكم ونيابات إمارة دبي للاطلاع على آخر ما تم تطبيقه في مجال القضاء الالكتروني، وإعداد مقترحات جديدة بناء على الخبرة المستفادة من الزيارة، وإعتمادها من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى من أجل تطبيقها في المحاكم الفلسطينية.

### مقدمة

نصت المادة (9) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002، والمادة (26) من قانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 على إنشاء المكتب الفني. وقد نصت المادتين على أن يختص المكتب الفني بإستخلاص المبادئ القانونية التي تصدر عن المحكمة العليا. وتبويبها. ونشرها وإعداد الأبحاث والآراء والدراسات القانونية اللازمة. إلا أن تفعيل المكتب الفني لم يتم عملياً إلا في شهر 10/2008. وقد بدأ المكتب الفني بمرحلة تحضيرية تمثلت في جمع كافة الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا المنعقدة في رام الله وغزة خلال الست سنوات السابقة. وإعادة طباعتها مرة ثانية لعدم وجود نسخة إلكترونية. وبالتزامن مع طباعتها تم البدء بعملية إستخلاص المبادئ القانونية. حيث عمل المكتب الفني وبالتعاون مع دائرة التخطيط وإدارة المشاريع في مجلس القضاء الأعلى على وضع خطة استراتيجية لعمل المكتب بغية التغلب على التراكم الحاصل نتيجة غياب عملية النشر فترة طويلة تجاوزت ستة أعوام. وبناء على هذه الخطة. فإن المكتب الفني سيتغلب على هذا التراكم في نهاية العام 2013 للوصول إلى نشرة دورية تشتمل على كل ما يصدر عن المحكمة العليا أولاً بأول.

### أولاً: النشر الورقي

أ. قام المكتب الفني خلال العام 2012 واستكمالاً لعملية نشر كتب المبادئ القانونية بإصدار الكتب التالية:

1. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة العدل العليا للسنوات 2007/2008/2009.
2. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الجزائية للسنوات 2007/2008/2009.
3. الأحكام والمبادئ القانونية الصادرة عن محكمة النقض في القضايا الحقوقية للسنوات 2007/2008/2009 في ثلاثة أجزاء.
4. الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا بهيئتها العامة. وقد إحتوى هذا الكتاب على الأحكام التي أصدرتها الهيئة العامة للمحكمة العليا والهيئة العامة لمحكمة النقض.

ب. عمل المكتب الفني على نشر القوانين ذات العلاقة بالشأن القضائي وفقاً لآخر التعديلات التي طرأت على هذه القوانين بكتيبات صغيرة وقد اشتملت على ما يلي:

1. اشتمل الكتاب الأول على القانون الأساسي المعدل لسنة 2003 وقانون المحكمة الدستورية.
2. اشتمل الكتاب الثاني على قانون البيئات في المواد المدنية والتجارية رقم (4) لسنة 2001.
3. اشتمل الكتاب الثالث على قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001.
4. اشتمل الكتاب الرابع على قانون الإجراءات الجزائية رقم (3) لسنة 2001.
5. اشتمل الكتاب الخامس على قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2001، وقانون تشكيل المحاكم النظامية لسنة 2002.

## ثانياً: النشر الإلكتروني

يعمل المكتب الفني على إنجاز هذه المهمة من خلال مذكرة التفاهم التي وقعت ما بين رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس جامعة بيرزيت، للتعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق. وقد تم نشر جميع الأحكام القضائية على صفحة قاعدة بيانات المقتضي حتى عام 2012. وتم الإشارة على صفحة المقتضي الإلكتروني بأن هذه القاعدة هي ثمرة تعاون بين المكتب الفني ومعهد الحقوق.

ولا بد من التنويه، بأن المكتب الفني يعمل باستمرار على متابعة عملية النشر على المقتضي. وكذلك تم نشر أحكام محاكم الإستئناف على صفحة المقتضي حتى عام 2012.

## ثالثاً: الإحصاء

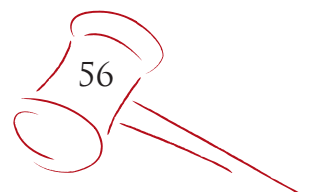
يعمل المكتب الفني وبشكل دوري (شهري) على إحصاء القضايا التي تم فصلها في كافة المحاكم النظامية، والقضايا المدورة والمسجلة حديثاً وتقديم تقرير إحصائي بهذا الخصوص لسعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى، بما يساهم في معرفة عدد القضايا المفصلة والمدورة والمسجلة حديثاً لكل محكمة أو قاض على حدة. كما يقوم المكتب الفني بإجرازية مسائل أخرى يطلبها رئيس المحكمة العليا بما فيها من دراسات وأبحاث وآراء تخص مجلس القضاء الأعلى والمحاكم ودوائر المجلس الأخرى.

## رابعاً: المكتبات

يعمل المكتب الفني على إنشاء مكتبات قانونية في كل محكمة. وقد قام المكتب بإعداد وإختيار قوائم الكتب لجميع المكتبات التابعة لمجلس القضاء الأعلى؛ ويتولى المكتب الفني الإشراف على جميع المكتبات القانونية التابعة للمجلس، ومتابعة عطاء المكتبات لغايات تزويد المكتبات بكتب جديدة.

## خامساً: إبداءات الرأي والأبحاث القانونية

1. يقوم المكتب بناءً على طلب من رئيس المحكمة العليا أو الهيئات القضائية، بإبداء الرأي وتقديم الإستشارات في العديد من المسائل التي يكلف بها.
2. إعداد الأبحاث والدراسات والأوراق العلمية القانونية.
3. المشاركة في المؤتمرات والندوات القانونية وتقديم أوراق قانونية خلالها.





### مقدمة

وضعت دائرة التفتيش القضائي جدولاً زمنياً محدداً للزيارات الدورية للمحاكم (صلحاً، وبداية، وإستئنافاً). بدءاً من 2012/1/2 لغاية 2012/12/31. حيث قامت الدائرة بتنفيذ (56) زيارة ميدانية تشمل التفتيش خلالها؛ الكادر القضائي من حيث أعمال السادة القضاة، والتفتيش على القضاة بصفتهم الإدارية، وذلك على النحو التالي :

- التفتيش على أعمال السادة القضاة من حيث فحص عدد القضايا التي فصل أو شارك في الفصل فيها القاضي في فترات مختلفة.
- الكفاءة القضائية والقانونية والمقدرة على الأداء كماً ونوعاً.
- موالة الإجراءات والوقت المستغرق في الفصل .
- متابعة أسباب تراكم القضايا والتأجيلات الطويلة غير المبررة .
- طباعة الأحكام وتسليمها للخصوم في الوقت المناسب لعدم تفويت فرصة الطعن .
- تسبب الأحكام وتعليلها قانونياً ومنطقياً .
- تشخيص مواطن الضعف القانوني والقضائي.

أما بخصوص التفتيش على القضاة بصفتهم الإدارية فيشمل. التفتيش على رؤساء المحاكم، والقاضي الأقدم في محاكم الصلح من حيث: إشرافهم على جميع الأقسام التابعة لهم، وتفقدتهم للسجون العامة، ومراكز التوقيف الواقعة ضمن إختصاص محكمتهم، والوقوف على علاقاتهم مع زملائهم القضاة، وكيفية توزيع الأعمال القضائية على السادة القضاة .

وعملاً بإحكام المادة العاشرة من لائحة التفتيش القضائي وما تضمنته من صلاحيات للدائرة بالقيام بالتفتيش المفاجئ على المحاكم؛ فقد قامت الدائرة بمائة وإحدى عشر زيارة مفاجئة؛ للاطلاع على سير العمل في المحاكم، وحرص القضاة على تأدية واجباتهم وإستعدادهم الذهني، وثقافتهم القانونية، وطريقة تعاملهم مع أطراف الدعوى، وأسلوبهم في إدارة سير الدعوى، وذلك من خلال حضور المفتشين للجلسات وتقديم التقارير وفقاً لمشاهداتهم وملاحظاتهم .

وفيما يلي أبرز ما قامت به الدائرة من إنجازات وفقاً لاختصاصاتها المنصوص عليها:

### أولاً: الشكاوى

ورد في المواد (13،14،15) من لائحة التفتيش القضائي رقم (4) لسنة 2006، إختصاص الدائرة بالشكاوى المقدمة ضد القضاة. وقد بينت تلك المواد الضوابط الواجبة للإتباع من حيث نوعية الشكاوى وإحالتها إلى الدائرة إذا كانت تتعلق بوقائع معينة جديرة بالفحص أو التحقيق ناجمة عن السلوك الشخصي أو التصرف الإداري للقاضي من حيث: أسباب التأجيلات غير المبررة والطويلة الأمد، وأسباب إطالة أمد التقاضي، والتأخير غير المبرر للنطق بالحكم، والسلوك السلبي للقاضي مع أطراف الدعوى، أو الخبراء أو الشهود أو أعضاء النيابة العامة والمحامون.

وقد أحال معالي القاضي فريد الجلاد رئيس مجلس القضاء الأعلى للدائرة عام 2012، (121) شكوى، تم التعامل معها وفقاً للأصول وقد تم الفصل بـ (105) شكوى وبقي مدور (16) شكوى للعام 2013.

وفي هذا السياق فقد تم حفظ (57) شكوى لعدم الإختصاص أو عدم تعلق الشكوى بالأسباب المنصوص عليها في اللائحة. و(48) شكوى تم بموجبها توجيه ملاحظات للسادة القضاة جراء أمور مسلكية أو تصرفات إدارية أو إطالة أمد التقاضي.

## ثانياً: تقارير الكفاية

قامت الدائرة بإعداد تقارير كفاية للسادة القضاة الذين تم تعيينهم في عام 2011 للوقوف على إستعدادهم الذهني ومهارات الأداء لديهم ومعرفة جوانب الضعف في الأداء القانوني لديهم وعددهم ثلاثة عشر قاضياً. وقد رصدت الدائرة من خلال الزيارات الدورية والمفاجئة للمحاكم وإدارات الأقسام بعض مواطن الضعف لدى السادة القضاة فُجملها على النحو التالي:

### 1. في القضايا الجزائية:

- أ. صياغة وتسبب الأحكام وعدم تطبيق أحكام المادة (427) عقوبات على جرائم السرقة والإحتيال وإساءة الإئتمان.
- ب. تمديد التوقيف وإخلاء السبيل بالكفالة. وإعادة النظر ومدى صلاحيات القضاة في هذا الشأن.
- ج. إجراءات الإدعاء بالحق المدني أمام القاضي الجزائي.
- د. عدم تعليل منح الأسباب الخففة تعليلاً وافياً.

### 2. في القضايا المدنية:

- أ. البطلان. متى يكون الإجراء باطلاً ومتى يحكم في البطلان؟
- ب. صياغة وتسبب الأحكام وحالات البطلان في الحكم .
- ج. عقد دورات تدريبية في التعامل مع نوع معين ومحدد من القضايا التالية:
  - قضايا إزالة الشبوع والقسمة.
  - قضايا تنفيذ عقود المغارسة .
  - قضايا الأولوية والشفعة .
  - قضايا إعتراض الغير وإعادة المحاكمة.
  - التعويض في دعاوى التأمين.

## ثالثاً: قضاء التنفيذ

لاحظت الدائرة وجود تشعب في الإجتهدات بين السادة قضاة التنفيذ في كيفية إحتساب مدة التوقيف الـ(91) يوماً المنصوص عليها في قانون التنفيذ من ناحيتين:

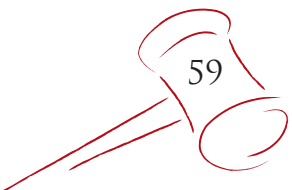
1. إذا تم توقيف المحكوم عليه في نهاية العام وإمتد توقيفه إلى العام الجديد. وكيفية إحتساب ذلك.
2. هل يتم إحتساب مدة السنة من بداية السنة الميلادية أم من تاريخ صدور الحكم بالتنفيذ أم من تاريخ حجز حرية المحكوم عليه؟

أيضاً لوحظ أن السادة قضاة التنفيذ يصدرون قرارات متناقضة بشأن تطبيق أحكام المادة (44) من قانون التنفيذ المتعلقة بعدم جواز حجز على الأموال العامة المنقولة وغير المنقولة التي للدولة أو للأشخاص الإعتباريين العامة أو الهيئات المحلية أو أموال الأوقاف المخصصة لأداء أعمالها. وكذلك قضايا الشيكات التي تقدم للبنك بعد (6) أشهر

## رابعاً: أقلام السير في محاكم الصلح

لوحظ أن أقلام السير في المحاكم تقوم بتنظيم كشوفات عن خلاصات أحكام السير وترسلها إلى رؤساء أقلام النيابة العامة كلاً في محكمته بعد تبليغها وإكتساب الحكم الدرجة القطعية. وذلك من أجل تنفيذها؛ إلا أن بعض موظفي النيابة العامة لا تتوفر لديهم السجلات الخاصة لتسجيل مضمون هذه الكشوفات قبل إرسالها إلى قسم التنفيذ في الشرطة ولم تتم المتابعة من قبل النيابة لمعرفة إذا ما تم التنفيذ. أم لم يتم. ولم تخاطب المحكمة بذلك.

كما لوحظ أيضاً. أن تنفيذ الشرطة لا تتوفر لديهم الإمكانيات اللوجستية لتنفيذ هذه الأحكام بسبب أعدادها الكبيرة (كما يدعون)؛ مما يؤدي بالنتيجة إلى عدم التنفيذ الذي يرتب عليه هدر المال العام. ونقترح تشكيل لجنة متخصصة من إدارة المحاكم والنيابة والشرطة لمتابعة هذا الأمر.



### مقدمة

التدريب مفهوم مركب يتكون من عدة عناصر فهو يعني تغييرا الى الأحسن أو تطورا في معلومات الفرد وقدراته ومهاراته وأفكاره وسلوكياته وإجتهاداته.

كما يعني أيضاً ضرورة تدريب العاملين الجدد على طبيعة العمل ومستوياته. والمهارات اللازمة لأدائه بكفاءة عالية. وتهيئتهم للقيام بالمهام الجديدة. وإكسابهم المهارات الفكرية. والفنية والسلوكية لمقابلة المتطلبات الأساسية للوظيفة الجديدة. كما أن استخدام التكنولوجيا في أساليب العمل يتطلب تطورا مستمرا. وهو بحاجة الى مهارات نوعية وخاصة. إضافة الى أن زيادة إنتاجية الفرد وتحسين جودة أدائه لا تتأتى إلا من خلال التدريب والتطوير المستمر.

### أولاً: هيكلية الدائرة

صدر أول قرار لتشكيل لجنة تتولى التدريب في مجلس القضاء الأعلى في بداية العام 2002. وكان الهدف منها إيجاد نواة المعهد القضائي. وكانت تتكون من تسعة قضاة من المحافظات الشمالية (الضفة). والمحافظات الجنوبية (غزة). وكانت مهمتها التواصل مع مشروع DPK (مشروع سيادة القانون) من أجل متابعة تدريب القضاة وأعضاء النيابة العامة ابتداءً من وضع خطط التعليم المستمر وإنهاء بتنفيذها وتقييمها.

وفي عام 2004 تم تزويد هذه اللجنة بعدد من الموظفين: قانونيان إثنان من أجل متابعة الأمور الفنية. وموظف مالي واحد لإعداد التقارير المالية والموازنات التقديرية لنشاطات التدريب. وسكرتيرة.

وفي إجتماع اللجنة بتاريخ 2005/8/22. جرى مناقشة أهمية إنشاء دائرة تدريب قضائي تكون لجنة التدريب القضائي مشرفة عليها. وذلك من أجل تسهيل التعاون مع الدول المانحة من خلال دائرة تدريب قضائي. حيث ستعمل اللجنة على تقديم تصور لهيكلية الدائرة من أجل طرحها على مجلس القضاء الأعلى لإقرارها.

وفي عام 2006. تم إعادة هيكلة اللجنة بإضافة ستة أعضاء من النيابة العامة. موزعين بين مساعدي النائب العام في غزة والضفة إضافة الى رؤساء نيابة.

ومنذ ذلك الحين ومع بداية كل عام قضائي جديد. يعاد تشكيل لجنة التدريب القضائي بناء على مصلحة العمل. مع بقاء المهام والصلاحيات المسندة اليها كما هي: كما أن دائرة التدريب شهدت في العام 2012 زيادة ملحوظة في طاقمها الإداري.

### 1. المهام والصلاحيات المسندة الى دائرة التدريب القضائي

أسندت لدائرة التدريب القضائي مجموعة من المهام التي تتلاءم مع طبيعة عملها؛ ويمكن حصرها في جملة واحدة هي: كل ما يتعلق بتدريب القضاة والموظفين العاملين في السلطة القضائية. وجاءت لائحة التدريب القضائي والمقررة من قبل مجلس القضاء الأعلى في جلسته رقم (18) لسنة 2012. بتفصيل هذه المهام وهي كالتالي:

- أ. تحديد منهجية وسياسة التدريب.
- ب. تحديد الإحتياجات التدريبية للقضاة والموظفين ووضع خطط وبرامج التدريب السنوية بالتعاون مع دائرة التخطيط في مجلس القضاء الأعلى.

- ج. إعداد برنامج للتدريب الأولي وآخر للتدريب المستمر للقضاة والموظفين ينسجمان والخطة الإستراتيجية والسنوية. ولها في ذلك التعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.
- د. تطوير منهاج شامل للتدريب القضائي بما فيه المهارات الإدارية واستخدام التكنولوجيا ولها في ذلك التعاون مع المعهد القضائي الفلسطيني.
- هـ. ترشيح بعض القضاة والموظفين للدورات والنشاطات التدريبية الداخلية والخارجية وتحديد الفئة المستهدفة من كل تدريب.
- و. تنفيذ الخطط والبرامج التدريبية الداخلية والخارجية.
- ز. تقييم البرامج والدورات التدريبية ورفع التقييمات والتوصيات بشأنها إلى رئيس المجلس .
- ح. تنظيم وفهرسة المواد التدريبية السمعية والمرئية والمكتوبة وحفظها بالتعاون مع المكتب الفني. لغايات إستعمالها كمنهاج متقدم للتدريب القضائي وإستخدامها كمنهاج معتمد لدى المعهد القضائي.
- ط. المتابعة والإشراف على الطلبة المبتعثين للدراسة في المعاهد القضائية العربية والأجنبية والتواصل معهم والإشراف على تفاصيل النتائج التي يحققونها ومتابعة متطلباتهم.
- ي. التعاون مع مؤسسات التدريب القضائي العربية والأجنبية المماثلة لأغراض تنظيم دورات تدريبية خارجية بما يتناسب والفئات المستهدفة ولأغراض الإستفادة من الخبرات الموجودة لديهم.
- ك. تبادل الوثائق والمعلومات القضائية والقانونية مع مؤسسات التدريب القضائي في الدول العربية والأجنبية التي تباشر نشاطاً مماثلاً.
- ل. أية أمور أخرى ذات صلة بطبيعة العمل.

## 2. تطور نشاطات الدائرة

كان التركيز في بدايات عمل التدريب على القضاة وأعضاء النيابة العامة دون أن يكون للكادر الإداري أي نصيب حتى العام 2005. ومع التوسع المستمر في هيكلية اللجنة والدائرة كان هناك تطور مواز ومستمر في نشاطاتها. حيث شمل هذا التطور المجالات التالية:

### أ. الدورات التدريبية للقضاة:

عقد في العام 2012 للسادة القضاة (28) دورة بواقع (90) يوماً تدريبياً. حيث إنخفضت الدورات الى النصف مقارنة مع العام الذي سبقه. وذلك نظراً لزيادة الإهتمام بتدريبات الكادر الإداري. ولكنه يعتبر إنجازاً مقارنة مع الأعوام 2006، 2007، 2008.

وإذا ما عدنا الى الأعوام 2006-2007 وحتى منتصف العام 2008، نرى إنخفاض في عدد الدورات. نظراً لأن الدائرة كانت تقوم بمهام التخطيط وإدارة المشاريع إضافة الى عملها.

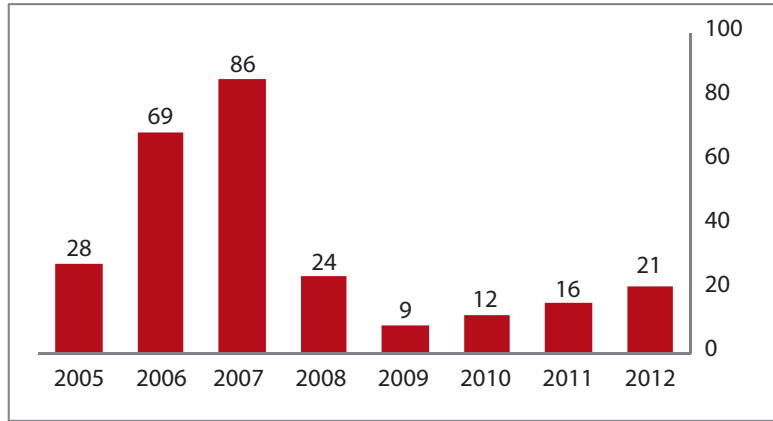
وفي أواخر العام 2008 عاودت دائرة التدريب الى ممارسة نشاطاتها. وفي السنوات التي تليها إستمرت في تطوير عملها وتكثيف الدورات التدريبية لكل من القضاة والموظفين. حيث بلغت ذروتها في العام 2010، نظراً لتعيين (20) قاضي صلح على دفعتين كل دفعة خضعت لبرنامج تدريبي مستقل. إضافة الى إفتتاح محكمة جرائم الفساد، وتنفيذ برنامج تدريبي مستقل لقضاة المحكمة.

وكانت الدائرة في العام 2005، قد شهدت إرتفاعاً في عدد الدورات المنفذة، والتي وصل عددها (21) دورة بواقع (96) ساعة تدريبية. حيث كانت بداية نشأة الدائرة وتوافد الممولين، وإفتتاحها على جهات التدريب العربية والدولية، مما كثف نشاطاتها التدريبية. انظر الجدول رقم (21)، والرسم البياني رقم (15).

الجدول رقم (21): يبين الدورات التي عقدت للقضاة

الرقم	السنة	عدد الدورات	عدد الأيام
1	2005	21	96
2	2006	16	81
3	2007	12	79
4	2008	9	182
5	2009	24	206
6	2010	86	161
7	2011	69	169
8	2012	28	90

الرسم البياني رقم (15): يبين عدد الدورات التي عقدت للقضاة



#### ب. الدورات التدريبية للموظفين:

نذكر هنا أن الدورات التدريبية للموظفين كانت ذروتها في العام 2012، نظرا للتعاون البناء مع إدارة المحاكم ودورها الهام في دعم تدريب الكادر الإداري. ففي العام 2012، نفذت (79) دورة بواقع (602) يوماً تدريبياً. وهي الأكثر إذا ما قورنت مع الأعوام السابقة. فارتفعت من (16) دورة في 2009 إلى (39) في 2011، ومن ثم (79) في العام 2012.

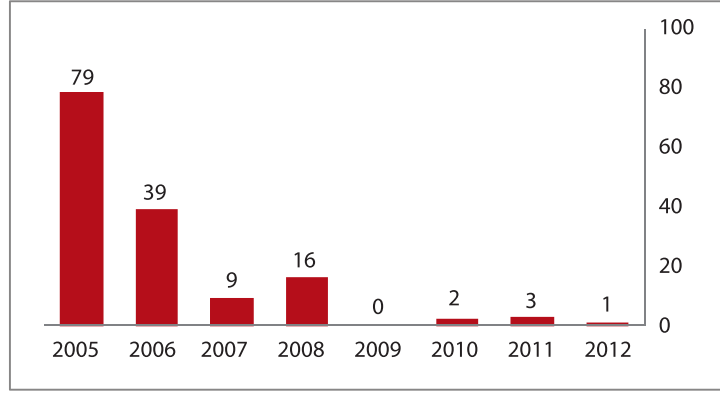
أما في العام 2008، فلم يكن هنالك أية دورات تدريبية للموظفين، نتيجة لإفتتاح المعهد القضائي، وانتقال كافة نشاطات التدريب إليه.

وفي الأعوام من 2005 ولغاية 2007، كان التركيز على دورات القضاة دون الموظفين. إنظر الجدول رقم (22) والرسم البياني رقم (16) أدناه.

الجدول رقم (22): يبين الدورات التدريبية للموظفين

السنة	عدد الدورات	عدد الأيام
2005	1	2
2006	3	3
2007	2	3
2008	-	-
2009	16	102
2010	9	16
2011	39	203
2012	79	602

الرسم البياني رقم (16): يبين عدد الدورات التدريبية للموظفين



أما فيما يتعلق بنوعية التدريب المقدمة، نشير هنا الى التطور الذي حصل، حيث أنتقل التدريب من مجرد ورشات عمل لمدة يوم أو اثنين الى برامج تدريبية أكثر تخصصاً وتنوعاً. وهذا واضح في الأعوام 2010 (للقضاة) و2011 (للموظفين). حيث نفذت كافة أنواع برامج التدريب من أساسي، ومستمر، وتدريب مدربين، وتطوير مناهج، ومتخصص.

وللمحافظة على ديمومة وإستمرارية التدريب، وللإستغناء قدر الإمكان عن المدربين من خارج القضاء، نفذ في العام 2012 أول برنامج لتدريب المدربين خاص بالموظفين. أنظر الجدول رقم (23)

السنة	تدريب أساسي	تطوير مناهج	تدريب مدربين	تدريب متخصص	تدريب مستمر	مشاركات خارجية	تدريبات موظفين	مؤتمر
2005	(3) برامج: - اثنان في المركز القومي للدراسات القضائية في مصر - واحد في المعهد القضائي الاردني	0	1	0	(7) دورات	(8) مشاركات	دورة واحدة	مؤتمر للتدريب القضائي
2006	(3) برامج: - برنامج في المعهد القضائي الاردني - برنامج تدريب عملي - برنامج لمدة (19) لقاء	0	0	0	(6) دورات	(11) مشاركة	(3) دورات	0
2007	(3) برامج: - اثنان في المعهد القضائي الاردني - برنامج لمدة 18 لقاء	0	0	0	(5) دورات	(10) مشاركات	دورتان	0
2008	3 برامج: - واحد في المعهد القضائي الاردني - اثنان في المعهد الفلسطيني : الاول لمدة 4 شهور، والثاني لمدة 3 شهور	0	1	0	دورة	مشاركتان	0	0
2009	برنامجان: - واحد في المعهد القضائي الفلسطيني - الثاني في المعهد القضائي الاردني	0	0	0	(18) دورة	مشاركة واحدة	(16) دورة	المؤتمر القضائي
2010	برنامجان من (51) لقاءً	برنامج واحد موزع على (7) لقاءات	برنامج واحد نفذ على مرحلتين	برنامج واحد موزع على (7) لقاءات	(14) دورة	(5) مشاركات	(9) دورات	0
2011	برنامجان من (120) لقاءً	برنامج واحد من ستة عشرة لقاءً	0	ثلاثة برامج موزعة على (13) لقاءً	(11) دورة	مشاركتان	- برنامج أساسي واحد موزع على (24) لقاءً. - برنامج مستمر واحد موزع على تسعة لقاءات. - برنامج متخصص واحد مكون من ستة لقاءات.	0
2012	0	0	0	0	(23) دورة	مشاركة واحدة	- برنامج مستمر مكون من (48) لقاءً. - برنامج متخصص مكون من (4) لقاءات. - برنامجان مخصصان لتدريب مدربين موزعين على (27) لقاءً.	0

## ثانياً: تحديد الإحتياجات التدريبية

### 1. القضاة

كما هو الحال في كل عام، تم تحديد الإحتياجات التدريبية للقضاة للعام 2012، من خلال نقاشات لجنة التدريب القضائي في إجتماعاتها لأهم المشاكل التي تواجه القضاة في عملهم؛ وما هي أهم الدورات التي تساهم في حل هذه الإشكاليات إضافة الى إستشارة دائرة التفتيش القضائي بصفتها المفتش الدائم على سير عمل القضاة في المحاكم، وإستفتاء القضاة، وكل ما رشح من ذلك إضافة الى ما تم ترحيله من خطة السنة السابقة وضع في خطة للتدريب عرضت بنسختها المسودة على لجنة التدريب ليصار إلى مناقشتها وإقرارها بصيغتها النهائية : ومن ثم زودت دائرة التخطيط وإدارة المشاريع بنسخة منها لعرضها على الجهات الداعمة والممولة من أجل توفير الدعم اللازم لتنفيذ هذه الخطة. انظر الخطة التدريبية ملحق رقم (1).

### 2. الموظفون

أما فيما يتعلق بالإحتياج التدريبي للموظفين للعام 2012، فتتمت بلورته بالتعاون مع إدارة المحاكم من خلال:

أ. مراسلة إدارات مجلس القضاء الأعلى من أجل تزويدنا باحتياجاتهم التدريبية التي تساهم في تطوير مستوى الأداء.

ب. إستشارة دائرة الرقابة والجودة والتي تخرج بشكل دائم ومستمر بجولات تفتيشية على عمل المحاكم ودوائر العدل والتنفيذ والتبليغات، وبالتالي تكون على إطلاع دائم ومستمر بمواقع الخلل في عمل الطواقم الإدارية في المحاكم.

ج. ما ورد لإدارة المحاكم من إشكاليات وخلل في سير العمل، حيث صقلت هذه الإشكاليات وبلورت الحلول لمواقع الخلل في صيغة إحتياجات تدريبية.

د. ما تم ترحيله من خطة التدريب للسنة السابقة.

وكما هو الحال للقضاة كذلك هو بالنسبة للموظفين، جمعت هذه الموضوعات ووضعت في خطة تدريب سنوية نوقشت وأقرت من قبل لجنة خاصة بالتدريب وأرسلت لدائرة التخطيط لتوفير التمويل اللازم، ومن ثم بوشر في التنفيذ. انظر الخطة التدريبية ملحق رقم (2).

## ثالثاً: إنجازات الدائرة

### 1. المصادقة على لائحة التدريب القضائي

تعمل دائرة التدريب القضائي منذ العام 2005 على إستصدار قرار من مجلس القضاء الأعلى باعتماد لائحة خاصة بالتدريب القضائي تنظم سير العمل وتكون مرجع لها في كافة المراحل ، حيث قدم رئيس الدائرة في العام 2005 لرئيس المجلس تصور حول نظام لدائرة التدريب القضائي؛ ومنذ ذلك الحين ولغاية شهر 2012/11، ونحن نعمل وبشكل حثيث ومستمر على الوصول الى هذا الهدف ، حيث عرض النظام - والذي سمي لاحقاً بلائحة بناء على قرارات لجنة التدريب في إحدى جلساتها - على لجنة التدريب مرارا وتكرارا وفي كل جلسة كان يرحل للجلسة التالية حتى ينتهي الأعضاء من دراسته ، حتى أقرت في جلسة المجلس رقم (18) والذي يمكن وصفه بأهم إنجاز لهذا العام.

### 2. المساهمة في تطوير دليل الإجراءات الموحدة لأقلام المحاكم، دوائر العدل، دوائر التنفيذ، ودوائر التبليغات

عملت الدائرة وبالتعاون مع إدارة المحاكم على عقد سلسلة من ورشات العمل من أجل مراجعة ومناقشة أدلة الإجراءات المعمول بها في المحاكم؛ نظرا لكثرة الشكاوى التي ترد حول تطبيقه، حيث



جمعت عدة فئات ممثلة بصفاتهم الوظيفية وتغطي كافة شرائح الموظفين العاملين في المحاكم. نظمت لقاءات مع المشرفين على أقلام المحاكم، العدل، التنفيذ، التبليغات، لمناقشة الأدلة ومراجعتها ورفع توصياتهم حول التعديلات اللازمة. ومن ثم قامت إدارة المحاكم بتشكيل لجان مختصة لدراسة هذه الملاحظات والتوصيات، والتي عملت بدورها على تقديم تصور نهائي للنسخة المحدثة والمطورة والتي طبعت في شهر 1/2013، وهي الآن متوفرة لدى إدارة المحاكم بالنسخة المحدثة.

### 3. دعم المعهد القضائي الفلسطيني

يندرج تحت خطة الدبلوم للمعهد القضائي الفلسطيني تدريب الطلاب لدى محاكم أول درجة "صلح، بداية"، حيث يقوم كل طالب بملازمة قاضي أثناء نظر الدعاوى للإطلاع على سير الدعاوى وكيفية التعامل مع الخصوم. ويقوم القاضي بتكليف الطالب بإعداد دراسات قانونية حول الدعاوى المنظورة أمامه. ويلزم القاضي بتقديم تقرير مفصل عن أداء الطالب في نهاية المساق.

ومنذ إطلاق برنامج الدبلوم، ونحن نعمل بالتعاون مع المعهد القضائي في تنظيم توزيع الطلاب المتدربين على المحاكم تحت إشراف رؤساء المحاكم ومتابعة حضورهم وتزويد المعهد القضائي بالأوراق اللازمة والمطلوبة من جهتهم بهذا الشأن.

كما أن دائرة التدريب من خلال لجناتها تعمل وبشكل مستمر على تكليف عدد من السادة القضاة، والذين يشهد لهم في مجال التدريب وشاركوا في برامج تطوير المناهج، للعمل كمحاضرين في دبلوم المعهد القضائي.

### 4. تقييم أثر برامج التدريب

التقييم هو عملية هادفة لقياس فاعلية الخطة التدريبية وكفاءتها ومقدار تحقيقها الأهداف المطلوبة وإبراز نواحي الضعف والقوة فيها، ويعرف أيضا بأنها الإجراءات التي تقيس: كفاية البرامج التدريبية، ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها المرسومة. كفاية المتدربين ومدى التغيير الذي نجح التدريب في إحداثه فيهم، وكفاية المدربين الذين قاموا بتنفيذ العمل التدريبي. وفي العام 2012 اختارت الدائرة مجموعة من الدورات التي تم تنفيذها خلال العام لغايات التقييم، تم توزيع استبيان خاص على المشاركين، إضافة إلى مقابلات أجريت مع مسؤوليهم بهدف قياس مدى الاستفادة.

وبالمجمل أظهرت النتائج أن التدريب حقق أهدافه، حيث أسهم في سد الفجوة الوظيفية في مكان عملهم، وساعدهم على زيادة سرعتهم في إنجاز الأعمال.

وبخصوص الأثر المهني الذي أحدثته برامج التدريب هو الإبداع وحب العمل والعطاء والراحة. زيادة الفعالية بالعمل والخبرة والكفاءة.

### 5. دورات الموظفين في العام 2012

أ. دورة الطباعة: نظرا لطبيعة عمل موظفي المحاكم، وبالأخص الموظفين الكتبية الذين يدونوا محاضر الجلسات الكترونيا على برنامج الميزان، والذي يتطلب مهارة وسرعة لدى هؤلاء الكتبية، كان لابد من زيادة هذه المهارة على استخدام الحاسب الآلي والتمرين على الطباعة بشكل سريع لإنجاز العمل بالسرعة والدقة المطلوبة، وذلك من خلال عقد دورة تدريبية حول الطباعة، والتي استهدفت (61) موظفاً من تعيينات عام 2010 من فئات: مدخلي البيانات، الكتبية، والسكرتارية.

عقدت الدورة بتاريخ 2011/10/9 وحتى 2012/2/5، في مركز جلاكسي لأنظمة المعلومات وكانت بتمويل من مشروع كيمونيكس، استمرت الدورة لمدة ثلاثة شهور بمعدل (72) ساعة تدريبية، وفي نهاية الورشة تم تسليم شهادات للمشاركين.



حفل تخريج الموظفين المشاركين في الدورة

ب. دورة تصوير فيديو: كانت هذه الدورة من ضمن التدريبات المتخصصة التي استهدفت دائرة الاعلام، بغرض تأهيل موظفيها في تصوير وإنشاء الفيديو وإنتاج الأفلام والقصص الإخبارية.



حفل تخريج الموظفين المشاركين في الدورة

وفي نهاية الدورة تم تسليم شهادات للمشاركين. وكان من إنجازات خريجي هذه الدورة، إنتاج فلم قصير حول ادارة المحاكم، عرض في مؤتمر ادارة المحاكم الثاني الذي عقد تحت عنوان "إدارة المحاكم تعزيز فعالية الهيئات القضائية وخدمات الجمهور" في 10-12 أيار 2012.

ج. دورة اللغة الإنجليزية: نظرا لأهمية اللغة الإنجليزية في التواصل مع الجهات الداعمة للقضاء، فكان لا بد من تطوير مهارات الكادر الاداري في ادارات المجلس في اللغة الإنجليزية، حيث تم بالتعاون مع ادارة المحاكم اختيار الفئة المستهدفة من التدريب وعددهم (24) موظفاً، اغلبهم من الفئات العليا. اجتازوا الدورة التي عقدت لمدة شهرين ابتداء من 2011/12/8 في المركز الإعلامي القضائي، بعد أن تم تقسيمهم إلى مستويين أول وثاني حسب نتيجة إمتحان المستوى.



#### حفل تخريج الموظفين المشاركين في الدورة

د. دورة كمبيوتر ICDL: مع التطور الهائل في مجالات التكنولوجيا أصبح الحاسب الآلي عنصراً مهماً في العمل. وباتت المعرفة العلمية في مجال التكنولوجيا والحاسب الآلي هي من أساسيات العمل، وخاصة الرخصة الدولية لقيادة الحاسب. وال ICDL هي إختصار لأربع كلمات (الرخصة الدولية لقيادة الحاسوب). وهي دورة بسيطة يتم من خلالها التعرف على مبادئ الحاسب و برامج الأوفيس. إضافة الى زيادة مهارة الموظفين على استخدام الحاسب الآلي وتطوير قدراتهم على استخدام برامجه وتطبيقاته بشكل يتناسب مع طبيعة عملهم.

وقد اشتملت الدورة التي خصصت لموظفي المحاكم على (68) موظفاً من الكتبة ومدخلي البيانات وموظفي الاستقبال. كانت الدورة لمدة ثلاثة شهور (بمعدل 72 ساعة تدريبية) ابتداء من 2012/4/3. عقدت في مركز جلاكسي لأنظمة المعلومات وبتنظيم من مشروع كيمونيكس وفي نهاية الورشة تم تسليم شهادات للمشاركين.

هـ. دورة صياغة المراسلات الرسمية: إن إتقان صياغة المراسلات مسألة مهمة لتفعيل سرعة العمل الإداري والمهني خصوصا فيما يتعلق بقواعد اللغة العربية كونها اللغة الرسمية في المحادثات.

استهدفت الدورة (12) موظفا من موظفي الإدارات وكانت لمدة شهر ابتداء من 2012/2/14 بمعدل 18 ساعة تدريبية. اشتملت الدورة على موضوعات أهمها: العدد والمعدود. النحو. تصميم وصياغة المحررات الرسمية. حصل المتدربون في نهاية الدورة على شهادات.

و. وتدريب المحضرين على دليل الإجراءات المعدل والموحد: ناقش هذا التدريب أهمية التبليغات بالنسبة للقضايا. وشرح أصول التبليغات وفق قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية رقم (2) لسنة 2001. ومن ثم واجبات المحضر وسلوكه الوظيفي.

شارك في الدورة (167) محضراً تم تقسيمهم إلى مجموعات حسب مكان السكن. كل مجموعة خصص لها تدريباً منفصلاً بواقع يومان. ابتداء من 2012/9/2. بلغ عدد أيام التدريب (9) أيام. حيث عقد التدريب في فندق القصر / نابلس. لسكان منطقة الشمال والوسط وفندق الأجل / بيت لحم لسكان الجنوب.



ز. تدريب دوائر التنفيذ على دليل الإجراءات المعدل: عقدت الدورة بتاريخ 2012/10/11. كان الهدف منها تعزيز معرفة ومهارة مأموري التنفيذ المكلفون بالإشراف على موظفي دوائر التنفيذ لتوحيد إجراءات هذه الدوائر. بحيث يستطيع المتدربون في نهاية التدريب من معرفة تطبيق ما شمله دليل الإجراءات الموحدة وكيفية متابعة ذلك في دوائريهم وتذليل أية صعوبات تواجههم سواء بالإجراءات الإدارية أو الفنية لديهم.

شمل التدريب مأموري التنفيذ في المحاكم وقد بلغ عددهم (14) موظفاً لمدة يوم واحد في فندق السيزر/ رام الله. تم تدريبهم على عدة موضوعات أهمها: مناقشة الإجراءات الإدارية المنصوص عليها في الدليل وكيفية تطبيقها والإشكاليات. مناقشة المواضيع التي يتضمنها الفصل المتعلق في إدارة الأمانات المالية وكيفية تطبيقها والإشكاليات.

ح. تدريب كتاب العدل على كشف الأوراق المزورة: هدفت الورشة إلى تعريف كتاب العدل بالتزوير وأساليب كشفه والتعريف القانوني له. بالإضافة إلى التفريق بين التزوير والتزييف. حتى يتمكنوا من كشف التزوير أثناء عملهم.

ناقشت الورشة عدة موضوعات: أركان وأنواع التزوير. وسائل كشف تزوير المستندات والوثائق والتوقيعات. مكونات الوثائق والمستندات. صفات المستندات المطبوعة. وسائل كشف تزوير الوثائق والمستندات. التوقيعات والكتابات المزورة وكشفها ومضاهاة الخطوط اليدوية. أساليب تزوير التوقيعات. الأختام وأساليب كشف تزويرها. البصمات وخصائصها وفوائدها. تزييف الأوراق النقدية وأساليب كشفها. تاريخ العملات وجريمة التزييف وخصائصها. ترويج العملات المزيفة ومكافحة تزييف العملات دولياً. الأساليب التي يتبعها المزيّفون في تزييف العملات الورقية. خطوات فحص العملات الورقية المزيفة. وسائل الضمان والحماية. وتزييف اليورو. وغيرها من المواضيع ذات الصلة. عقدت الورشة في 2012/11/25 لجميع كتاب العدل في كافة المحاكم البالغ عددهم (24) موظفاً تم تقسيمهم إلى مجموعتين بواقع يومان لكل مجموعة في فندق الموفنيك/ رام الله.



أحد أيام التدريب

ط. برنامج تدريبي حول التعامل مع الجمهور: التعامل مع الآخرين مهارة لا يحسنها كثير من الناس. كما أن بيئة العمل المشحونة بضغط العمل. تؤثر على الخدمة المقدمة. وبالتالي على مصلحة العمل. ولا يخفى على أي إنسان أن طبيعة عمل المحاكم تتطلب مواجهة الجمهور من محامين وأصحاب القضايا والحقوق وغيرهم. الذين يحمل كل منهم شخصية ونفسية

مختلفة عن الآخر. وتحقيقاً للهدف العام لمجلس القضاء الأعلى. وهو تقديم خدمة مميزة لتعزيز ثقة المواطنين بالقضاء. كان لابد من تطوير مهارات الكادر الاداري في المحاكم حول فن التعامل مع الجمهور. حيث نفذ هذا التدريب لكافة موظفي المحاكم البالغ عددهم (343) موظفاً تم تقسيمهم إلى خمسة عشر مجموعة تلقت كل مجموعته تدريباً منفصلاً لمدة يومين على مدار شهر كامل. ابتداءً من 2012/11/14.

ط. برنامج تدريب مدربين: كان هذا البرنامج الأول من نوعه خلال فترة تدريب الموظفين. والهدف منه خلق نواة مدربين قادرين على تدريب زملائهم وتم اختيار مجموعة من الموظفين من لديهم المعلومة الكافية بحكم خبرتهم في العمل. من أجل صقل هذه المعلومة واكسابهم المهارات الاساسية لتدريب المدربين. وبلغ عددهم (14) موظفاً.



اللقاء التمهيدي مع المتدربين بحضور رئيس ادارة المحاكم

استمر التدريب لمدة ثلاثة شهور. تراوح ما بين (11) يوماً تدريبياً داخل القاعة. و(14) يوماً خارج القاعة من تاريخ 2012/3/27. وذلك حسب طبيعة المهام التطبيقية التي يكلف بها المتدربون.

تناول البرنامج الموضوعات التالية: (مقدمة عن التدريب وعلاقته بالأداء. ومناقشة خطة تطبيق التدريب. المرحلة الأولى: مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد تقرير الاحتياجات. مرحلة تطوير خطة التدريب لكل مجموع (أفلام المحاكم، التنفيذ، كتاب العدل والتبليغات). مرحلة تصميم برنامج التدريب. مرحلة تطوير المادة التدريبية. مرحلة مهارات التيسير. مرحلة تنفيذ التدريب. مرحلة تقييم التدريب.

وتطبيقاً لهذا البرنامج على أرض الواقع وكتقييم للخريجين. عقدت مجموعة من ورشات العمل لعب فيها المتدربون دور المدرب. وهذه الورشات هي:

- ورشة عمل لدوائر الكاتب العدل: عقدت لموظفي دوائر الكاتب العدل وعددهم (15) موظفاً من كافة المحاكم لمناقشة موضوع. التطبيق العملي لقانون كاتب العدل. وتوحيد إجراءات كاتب العدل. بالإضافة إلى شرح رسوم العدلية والإعفاءات. وعقدت لمدة يومين بتاريخ 2012/7/2.

- ورشة عمل لدوائر الأقسام: شارك فيها موظفو الأقسام من كافة المحاكم وعددهم (18) موظفاً لمناقشة موضوع. شرح قانون المحاكمات المدنية وقانون الرسوم. وطريقة إنجاز المعاملات. وعقدت لمدة يومين بتاريخ 2012/6/16.
- ورشة عمل لدوائر التنفيذ: كانت حول موضوع إدارة وإجراءات القضية التنفيذية لموظفي دوائر التنفيذ من يعملون في إدخال البيانات ومراجعات الجمهور وتنفيذ قرارات قاضي التنفيذ. وعددهم (16) موظفاً من كافة المحاكم. وعقدت بتاريخ 2012/6/25 ولمدة يومين.
- ورشة عمل لدوائر التبليغات: تحدث فيها المدربون حول قانون الخدمة المدنية. شارك فيها ما مجموعه (51) موظفاً من دوائر التبليغات من كافة المحاكم. وقسموا إلى ثلاث مجموعات وكانت في حزيران 2012.

#### ك. ورشات عمل لتطوير أدلة الاجراءات الموحدة للمحاكم النظامية:



ورشة عمل رؤساء الديوان

من خلال تطبيق أدلة الاجراءات التي صدرت في العام 2010. وبدعم من مشروع نظام. ظهر هنالك بعض المشاكل والعقبات. كان لا بد من دراستها والوقوف على أسبابها. وقد تم ذلك من خلال التواصل مع الجهات المستفيدة من هذه الأدلة والاستماع اليهم. حيث عقدت مجموعة من ورش العمل. موزعة كالتالي:

- ورشة عمل حول دليل الإجراءات لأقسام المحاكم: كانت بتاريخ 2012/3/18. شارك فيها رؤساء الديوان ورؤساء الأقسام.
- ورشة عمل حول دليل الإجراءات لدوائر التنفيذ: بتاريخ 2012/3/19. شملت مأموري التنفيذ ومساعدتهم.
- ورشة عمل حول دليل الإجراءات لدوائر الكاتب العدل: بتاريخ 2012/3/20. شملت كتاب العدل ومساعدتهم.
- ورشة عمل حول دليل الإجراءات لدوائر التبليغات: عقدت هذه الورشة بتاريخ 2012/3/20 شارك فيها مدراء دوائر التبليغات.

وفي نهاية هذه الورشات جمعت الملاحظات والتوصيات التي رشحت ونوقشت من خلال لجان مختصة. ورفعت النسخة النهائية من هذه الأدلة الى إدارة المحاكم لإجراء اللازم.



ل. برنامج تدريبي متخصص لدائرة الرقابة والجودة: يعتبر هذا البرنامج أول برنامج تدريبي متخصص لدائرة الرقابة والجودة منذ استحداثها قبل عام تقريبا. وتكمن أهمية البرنامج بالمواضيع التي ناقشها مع مدراء الرقابة والجودة ورؤساء الديوان الذين بلغ عددهم (20) موظفاً. فقد ناقش الموضوعات التالية: عناصر العمل، مقدمة عن الجودة، استراتيجيات العمل، نموذج ضمان الجودة، عمليات الفحص والمراقبة، الأولويات ومقومات النجاح بالإضافة إلى المؤشرات.

م. ورشة عمل لتدريب المحضرين: ناقشت هذه الورشة موضوع نظام التبليغات: الإطار القانوني وتطبيقاته العملية، بالإضافة إلى عرض تعديلات دليل الإجراءات الموحد لدوائر التبليغات.

استهدفت الورشة (93) موظفاً من المحضرين تم تقسيمهم إلى مجموعتين حسب مكان السكن. المجموعة الأولى مأمورو التبليغ في الشمال والوسط، وقد بلغ عددهم (65) موظفاً وعقدت الورشة في فندق الياسمين بنابلس. أما المجموعة الثانية فكانت لمأموري التبليغ في الجنوب والبالغ عددهم (28) موظفاً وعقدت الورشة في فندق بيت لحم / بيت لحم في شهر أيار 2012.

ن. تدريبات متخصصة لأقلام المحاكم: تهدف هذه الدورة إلى تعريف الموظفين العاملين في أقلام المحاكم بقانون الإجراءات الجزائية وقانون أصول المحاكمات المدنية من تسجيل الدعوى الجزائية وفصلها، والاستدعاءات المقدمة على القضايا الجزائية بكافة أنواعها، والطلبات المقدمة إلى المحكمة الجزائية، بالإضافة إلى قانون الرسوم. شارك في الورشة (42) موظفاً مقسمين إلى مجموعتين، كل مجموعة لها تدريباً منفصلاً ولدة يومين وبدأ في 2012/10/11.

ونود التنويه أنه سيتم إكمال التدريب لكافة موظفي الأقلام خلال السنة المقبلة، بهدف توحيد إجراءات العمل.



افتتاح الدورة بحضور مدير مشروع كيمونكس السيد مايك شيبيرد

س. تدريبات متخصصة لدوائر التنفيذ: خصص هذا التدريب للحديث عن: قانون التنفيذ، رسوم التنفيذ، بالإضافة إلى قانون أصول المحاكمات المدنية. عقد التدريب في حزيران 2012، واستهدف كافة موظفي دوائر التنفيذ البالغ عددهم (65) موزعين على مجموعتين.

ع. تدريبات متخصصة لدوائر العدل: تأتي هذه الورشة في اطار التدريبات المتخصصة التي أستهذفت دوائر الكاتب العدل. حيث ناقشت مجموعة من الموضوعات: قانون الكاتب العدل والقوانين المرتبطة به من قانون المالكين والمستأجرين، وقانون تأجير الأراضي الزراعية. بالإضافة إلى قانون التصرف في الأموال غير المنقولة وتعديلاته.

إستهذفت الورشة كافة موظفي دوائر الكاتب العدل البالغ عددهم (36) موظفاً. واستمرت لمدة يوم واحد لكل مجموعة بداية من تاريخ 2012/7/16.

ف. تدريبات متخصصة لدوائر التبليغات: إنطلاقاً من أن مجلس القضاء الأعلى بصدد تطوير التقنيات المتبعة لدى دوائر التبليغات وأداء العاملين فيها ليصبح التبليغ في وقت قياسي ولا يأخذ وقتاً طويلاً. عقدت هذه الورشة التي ركزت على الموضوعات التالية: أهمية التبليغات بالنسبة للقضايا. وواجبات المحضر وسلوكه الوظيفي. وأصول الشرح على التبليغات وأسباب البطلان. والعقوبات الجزائية لمواد الإهمال الوظيفي واستثمار الوظيفة. وقد استهدفت كافة موظفي دوائر التبليغات البالغ عددهم (124) موظفاً. نفذ التدريب على أربعة لقاءات بواقع يوميين لكل لقاء.

ص. ورشة عمل حول تنفيذ قرارات قاضي التنفيذ: إستهذفت الورشة الموظفين الذين ينفذون قرارات قاضي التنفيذ خارج المحاكم والبالغ عددهم (17). تهدف الورشة إلى تعزيز معرفة ومهارة الموظفين في كيفية تنفيذ هذه القرارات وبفاعلية عالية. وتناولت الورشة عدة موضوعات مفصلة هي:

- مقدمة عن تنفيذ القرارات تشمل: مفهومها ومن يقوم بها ونفقات التنفيذ والمدة الجائز خلالها التنفيذ.
  - كيفية التعامل مع أطراف القضية خلال التنفيذ.
  - القرارات التي يتم تنفيذها وطبيعتها.
  - كيفية صياغة محضر التنفيذ.
  - الأشياء التي لا يجوز حجزها .
  - الأموال المحجوزة سريعة التلف.
  - أسس الإستعانة بالخبرة وإختيار الحارس خلال التنفيذ .
  - تقديم الإستشكال التنفيذي خلال التنفيذ.
- إستهذفت الورشة لمدة يومين في فندق الموفنبيك، رام الله بتاريخ 2012/10/18.

ق. ورشة عمل حول إجراءات القضية التنفيذية: هدفت الورشة إلى تعريف موظفي دوائر التنفيذ بجميع المراحل التي تمر بها القضية التنفيذية. إستهذفت الورشة (18) موظفاً. وكانت لمدة يومين في فندق الموفنبيك/ رام الله. وقد تم تدريبهم على الموضوعات التالية:

- الشروط الواجب توافرها في السند التنفيذي وفقاً لقانون التنفيذ.
- التحقق من صفة طالب التنفيذ والأوراق المطلوبة لذلك.
- إجراءات حجز المال لدى الغير وطرق تقديمه وحريره تباليغ له.
- تسديد الملف وما يتطلب لذلك.
- كيفية صياغة المراسلات والتباليغ وإعطاء نماذج كأمثلة عنها.
- كيفية تنفيذ القرارات خارج المحاكم.
- إحتساب رسوم التنفيذ والطلبات.

عقدت الورشة في 2012/11/8.



د. برنامج تدريبي متخصص لموظفي الإستقبال: على ضوء إزداد الثقة بالقضاء الفلسطيني زاد عدد المراجعين للمحاكم الفلسطينية. الأمر الذي تطلب توفير موظفين استقبال مؤهلين وقادرين على إرشاد المواطنين ومساعدتهم للحصول على الخدمة القضائية الأمثل.



#### إفتتاح البرنامج بحضور رئيس إدارة المحاكم وممثل الشرطة الاوروبية

من هنا صار مطلوب تدريب هؤلاء الموظفين، وإطلاعهم على أهمية عملهم من إستقبال المراجعين والطلبات وتسهيل مهامهم وإرشادهم للحصول على الخدمة القضائية الأفضل، حيث ينوي مجلس القضاء توفير شاشات الكترونية مبرمجة لتقديم المعلومات والإرشادات للمراجعين في المحاكم.

وقد عقد برنامج تدريبي متخصص إبتداء من 2012/3/25، ولمدة أربعة ايام، شارك فيه تسعة موظفي إستقبال في كل من محاكم جنين ونابلس ورام الله.

إشتمل البرنامج على عدة موضوعات: برنامج ميزان (2)، التعامل مع الجمهور، آلية تقديم الشكاوي، الدليل الإرشادي للجمهور وإجراءات العمل في المحاكم، المصطلحات القانونية باللغة الانجليزية.

ش. برنامج تدريبي بعنوان تدريب مدربين لمدراء التدريب والتخطيط والمتابعة والتقييم: يهدف هذا البرنامج الى رفع كفاءة موظفي دائرة التدريب، فهو تدريب متخصص يسعى الى زيادة المعرفة حول عدة موضوعات ذات صلة بطبيعة عمل الدائرة مثل:

- تحديد الإحتياجات التدريبية وتطوير خطة سنوية.
- تصميم البرامج التدريبية.
- تطوير المادة التدريبية.
- مهارات التيسير.
- مرحلة تنفيذ التدريب.
- مرحلة تقييم التدريب.

شارك في البرنامج سبعة موظفين موزعين بين دائرة التدريب، والتخطيط، ودائرة تكنولوجيا المعلومات، بدأ البرنامج في 2012/5/15، ولم يستكمل لأسباب تتعلق بضغط العمل وسيستأنف خلال العام 2013.

ت. ورشة عمل لمأموري التنفيذ بالتعاون مع صندوق النفقة: عقدت الورشة بناء على طلب من صندوق النفقة لبحث المعوقات والمشاكل التي تواجه عمل الصندوق وفحص الأسباب التي تقف وراءها. شارك فيها مأموري التنفيذ البالغ عددهم (12) موظفاً من كافة المحاكم لمدة يوم واحد.

ناقشت الورشة عدة موضوعات مثل: علاقة صندوق النفقة بمجلس القضاء. والمعوقات التي تواجه صندوق النفقة أثناء التنفيذ. وعقدت بتاريخ 2012/5/26.

ث. ورشة عمل استكمالية بالتعاون مع صندوق النفقة حول قضايا النوع الاجتماعي: جاءت هذه الورشة إستكمالاً للورشة السابقة. التي عقدت لمأموري التنفيذ من أجل:

- تعريفهم بمفهوم التنمية وعلاقة كل من الرجال والنساء بذات المفهوم من منظور حقوقي.
- فهم الفرق بين الجنس والنوع الاجتماعي.
- إيجاد الوعي بالذات وتوزيع الأدوار القائم على النوع الاجتماعي.

إستمرت الورشة لمدة يومين . وعقدت في 2012/7/18.

خ. دورة إدارة المشاريع: الهدف من هذه الدورة هو تعزيز قدرات ومهارات موظفي مجلس القضاء الأعلى على تصميم وتنفيذ مشاريعهم. وكذلك تطوير مهاراتهم في إستخدام برنامج الكمبيوتر الخاص بإدارة المشاريع وهو برنامج MS project.



اليوم التدريبي السابع مع المدربة ساندرنا رشيد

إستهدفت الدورة مدراء الدوائر وعددهم (12) موظفاً من كافة الدوائر في مجلس القضاء الأعلى. وقد جاءت استكمالاً للمرحلة الأولى التي نفذت في آذار 2011. واستمرت الورشة لمدة شهر بواقع (9) أيام في شهري 11-12/2012. وقد تضمنت الدورة ما يلي:

- تحديد الإحتياجات
- تطور المشكلة
- تحليل الشركاء
- الإطار القانوني كأداة تقييم ومراقبة
- الأهداف- المخرجات- النشاطات- المؤشرات
- خطة تنفيذ المشروع
- المراقبة والتقييم. إعداد التقارير
- الموازنة

وتطرقت في نهاية التدريب الى البريد والمراسلات الرسمية، والتوثيق، ودراسة حالات لقصص ناجحة. وتم تخصيص آخر ثلاثة أيام من الدورة للحديث عن برنامج الكمبيوتر MS project.

ذ. برنامج تدريبي متخصص لموظفي محكمة جرائم الفساد: نظرا لخصوصية عمل محكمة جرائم الفساد، كان لابد من تأهيل كادرها الإداري بما يتلاءم مع طبيعة عملها، حيث تم بالتعاون مع بعثة الشرطة الأوروبية COPPS EUPOL، تطوير برنامج تدريبي متخصص لكافة موظفي هذه المحكمة، يشمل مجموعة من المواضيع التالية: الإجراءات القانونية، المهارات الإدارية، وبرنامج ميزان (2) ودورة في اللغة الإنجليزية، وسيستكمل خلال العام 2013.

بدأ البرنامج بتاريخ 2012/11/26، وذلك بتنفيذ الموضوع الأول دورة اللغة الإنجليزية، وسيستكمل خلال العام 2013.

## 6. ورشات عمل للسادة القضاة

أ. ورشات عمل حول قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى:



### إحدى اللقاءات في المعهد القضائي الفلسطيني

بعد تكرار الشكوى من بطء الفصل في دعاوى، وإستمرار أثر الدور السلبي للقاضي الذي كان سائداً في ظل قانون أصول المحاكمات الحقوقية لسنة 1952؛ ورغم الدور الإيجابي الذي ذكره قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية وقانون البنات في المواد المدنية والتجارية لسنة 2001، وعدم ممارسة هذا الدور في الواقع العملي.

إلا أن كل هذه الأسباب مجتمعة أدت الى التفكير جدياً في عقد دورة تدريبية حول: قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى من أجل تفعيل دور القضاء الإيجابي في إدارة سير الدعوى، بالإضافة الى توحيد أسلوب العمل والإجراءات في جميع المحاكم بما يحقق سرعة الفصل في الدعوى.

وقد عقدت دورة إدارة سير الدعوى، والتي إستهدفت (77) قاضي صلح من مختلف المحاكم الفلسطينية في 2012/2/5، وإنتهت في 2012/2/27، وعقدت في المعهد القضائي الفلسطيني بدعم من مشروع سيادة، الممول من الاتحاد الأوروبي.



وقد تكونت الورشة من ثلاث لقاءات. حيث كان التركيز الأكبر على اللقاءات العملية. وجاءت اللقاءات على النحو التالي:

- **اللقاء الأول:** خصص لمناقشة بعض أوراق العمل حينذاك وابداء الملاحظات عليها وعرض بعض القضايا كتطبيقات.
- **اللقاء الثاني:** خصص للتجربة العملية التي مارسها كل قاضٍ خلال الاسبوع الذي سبق موعد هذا اللقاء والملاحظات والاقتراحات والصعوبات التي يبديها.
- **اللقاء الثالث:** خصص هذا اللقاء ليقوم كل قاضٍ بتقديم نموذج عملي لملف دعوى قام بالسير فيه وفق ما سبق مناقشته في اللقاءين الأول والثاني. ومتابعة ما يمكن أن يكون قد إستجد من صعوبات واقتراحات.

وبختام هذه اللقاءات تم تدوين ملاحظات واقتراحات مقدمة من القضاة خلال اللقاءات الثلاثة . واعادة صياغة ورقة العمل في ضوءها لتكون دليلاً عملياً لإدارة سير الدعوى المدنية يلتزم به جميع القضاة في مختلف المحاكم الفلسطينية.

#### ب. مهارات الصياغة في اللغة العربية:

اعتمد هذا التدريب لقضاة البداية والصلح بهدف تقوية القضاة في صياغة القرارات باللغة العربية وزيادة المعرفة في القواعد والتراكيب التي تؤثر على معنى القرار.

بدأ البرنامج التدريبي نهاية شهر نيسان 2012، وإنتهى في منتصف شهر أيار 2012. وقسم التدريب لأربع مجموعات. الأولى إستهدفت (38) قاضي صلح ، والثانية استهدفت (40) قاضي صلح ، والثالثة استهدفت (29) قاضي بداية، والرابعة (25) قاضي بداية.

وتضمن البرنامج أربعة مسارات رئيسية في اللغة العربية: من أبرزها نظام الجملة في اللغة العربية وأثره في الدلالة النصية لغوية أو قانونية، ودراسة تدريبية لنصوص مختارة في أحكام وقرارات قانونية، والثالثة مهارات لغوية في كتابة الهمزة وعلامات الترقيم، وأخرها دراسة تدريبية شاملة، وعقد البرنامج التدريبي بالتعاون مع مشروع سيادة. الممول من الاتحاد الأوروبي.



إفتتاح البرنامج الثاني من تطوير المناهج

### ج. جولة دراسية الى المغرب:

في إطار تفعيل التعاون مع الدول العربية الشقيقة، وسعيًا للاطلاع على خبرات الدول الأخرى في مجال تطوير المناهج، وعلى غرار الجولة الدراسية الى كندا، والتي نظمت خلال البرنامج الأول من تطوير المناهج، عملت الدائرة ومن خلال البرنامج الثاني الذي عقد في 2011، على تنظيم جولة دراسية الى المغرب، والتي نفذت فعلاً من 4-13/3/2012، بمساعدة من المعهد العالي للقضاء في المغرب، شارك فيها (22) قاضياً من عدة محاكم.

الجدير ذكره أن ما يميز مثل هذه البرامج هو المزج بين كل من الثقافة الأكاديمية والثقافة القضائية، الأمر الذي يساهم في اكتساب القضاة الفلسطينيين قدرات بحثية، بهدف تعزيز الاستقلال القضائي وخدمة المواطن الفلسطيني.

### د. قانون الإجراءات الجزائية:

أدرجت هذه الورشة ضمن برنامج التدريب المستمر للعام 2012، وقد استهدفت القضاة العاملين في الدوائر الجزائية والهيئات الجنائية في محاكم الصلح والبداية، شارك فيها ما مجموعه (58) قاضياً موزعين على ثلاث مجموعات، نفذت على ثلاث مراحل (ثلاث ورشات)؛ كل ورشة لمدة ثلاثة أيام في رام الله.



### إفتتاح الورشة الاولى

كان الهدف من هذه الورشات مناقشة عدد من الموضوعات المتعلقة بقانون الاجراءات الجزائية، حيث تناولت الجلسة الاولى موضوع تحريك الدعوى الجزائية ولائحة الاتهام، في حين كان الموضوع الثاني دعوى الحق المدني أمام القضاء الجزائي القاضي؛ والثالث موضوع اختصاص القاضي الجزائي والقيود المفروضة عليه والتوقيف والافراج بالكفالة؛ أما الرابع فكان موضوع البينات التي تقدم في القضايا الجزائية؛ وكان الخامس موضوع التبليغات؛ في حين كان الموضوع السادس سلطة القاضي في تقدير الأدلة القاضي؛ أما الموضوع السابع فكان وقف تنفيذ العقوبة؛ وكان الموضوع الثامن هو الطعن في الأحكام الجزائية؛ وكان الموضوع التاسع هو قانون اصلاح الأحداث؛ أما العاشر فكان موضوع الأحكام وصياغتها؛ وأخيراً كان موضوع المضبوطات وكيفية التصرف فيها.

وكان من ضمن التوصيات التي خرجت بها الورشة؛ إن بعض الموضوعات التي طرحت بحاجة الى وقت أطول مثل، دعوى الحق المدني، والطعن بالأحكام الجزائية، مما يستدعي تنظيم ورشات عمل متخصصة لها مستقبلاً.

##### هـ. إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنايات:

وفقا لاستراتيجية السلطة القضائية الساعية لجعل كوادرها على إتصال دائم بما وصل إليه العلم القضائي الحديث. جاءت الحاجة والأهمية الملحة لابتعثهم في دورات قضائية متخصصة ومركزة لدى المعهد القضائي الأردني سيما وأنه من المعاهد المتطورة والتي تواكب العلوم القضائية الحديثة وتربطه علاقات تعاون بالسلطة القضائية الفلسطينية.



تخريج إحدى الدفعات في المعهد القضائي الأردني

جاء التركيز في هذه المرحلة على القضاة العاملين في قطاع غزة. حيث تم إبتعث (22) قاضيا من قضاة محاكم الاستئناف الى المعهد القضائي الاردني على ثلاث دفعات: الاولى كان عدد المشاركين فيها (7) قضاة، والثانية (8) قضاة والثالثة (7) قضاة.

وقد تلقى المشاركون وعلى مدى أسبوعين تدريباً متخصصاً على يد قضاة وخبراء أردنيين في المواضيع ذات العلاقة؛ كالتوقيف الاحتياطي، وصياغة الأحكام الجزائية، والأدلة العلمية، والطب الشرعي كما نظم المعهد للمشاركين برنامج زيارات ميدانية لعدد من المؤسسات ذات الصلة بالعمل القضائي، حيث زار المشاركون محكمة التمييز والتقوا معالي رئيس المجلس القضائي رئيس محكمة التمييز الذي قدم لهم شرحاً حول النظام القضائي الأردني وطبيعة عمل المحكمة. كذلك اشتمل البرنامج زيارات الى مراكز الإصلاح والتأهيل ومحكمة بداية عمان بصفتها الجنائية، ومحكمة الجنايات الكبرى، وإدارة المختبرات والأدلة الجرمية.

ولا يخفى أن ذلك التدريب سوف يكون له مردود إيجابي ليس فقط على الكوادر القضائية المبتعثة فحسب، بل سوف تعم الفائدة من خلال نقل تلك الخبرات والمهارات المكتسبة إلى الكوادر القضائية الجديدة التي سوف تلتحق بالسلطة القضائية خاصة في المحافظات الجنوبية.

يذكر أن هذا التدريب نظم بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية USAID.

##### و. ورشة عمل حول الوساطة القضائية:

يعتبر نظام الوساطة القضائية من الأساليب التي تعمل على إختصار الوقت والجهد المطول الذي من الممكن أن تأخذه الإجراءات القضائية، لذلك سعت بعض الدول لتفعيل هذا النظام في محاكمها، كما أن الأردن لجأت إليه، حيث صدر قانون يُسمى قانون الوساطة القضائية رقم (37) لسنة 2003، إضافة إلى تخصيص قاضٍ متخصص ينظر في قضايا الوساطة المقدمة إليها.





### اجتماع المتدربين مع سعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى بعد تلقيهم التدريب

وعليه، فإن تفعيل نظام الوساطة يأتي من خلال تأهيل كادر قضائي يكون النواة الأساسية لنظام الوساطة القضائية في المحاكم الفلسطينية. ومن هنا بدأت فكرة التحضير لهذه الورشة، حيث أختيرت مجموعة من القضاة المرشحين من قبل رؤساء محاكمهم. عقدت الورشة بحضور (11) قاضي صلح بتاريخ 2012/4/12، واستمرت حتى 2012/4/14، في فندق الانكرسويت في رام الله، وغطت الورشة الموضوعات التالية:

- ماهية الوساطة وأنواعها وميزاتها وأساليبها والفرق بين الوساطة والتحكيم والتقاضي، وفوائد الوساطة ومبرراتها.
  - الاجراءات العملية للوساطة، إحالة النزاع وإختيار الوسيط، وتمارين عملي.
  - المنازعات الملائمة وغير الملائمة للوساطة وتمارين عملي.
  - أنماط وأساليب المفاوضات (وسائل تقليدية، وسائل مستحدثة).
  - أساليب الاتصال.
  - نطاق سلطة قاضي التسوية.
  - الشروط الواجب توافرها في الوسيط وتمارين عملية.
- الجدير بالذكر أنه بعد إنتهاء الورشة تم مخاطبة الجهات المختصة بخصوص توفير المكان المناسب للسادة القضاة المتدربين من أجل خروج هذا النظام الى التطبيق العملي.

### ز. ورشة عمل حول التأمين:

عقدت هذه الورشة بالفترة الواقعة ما بين 2012/7/21 حتى 2012/7/23، بمشاركة عدد من قضاة الصلح والبداية، حيث كان عددهم (20) قاضياً، وقد عقدت الورشة في فندق السيزر في رام الله، غطى التدريب عدة أهداف ومحاور رئيسية تتعلق بموضوعات التأمين مثل:

- التأمين كتمارسية: طلبات التأمين، وثائق التأمين وملاحقها، والتعويضات.
- دراسة نصوص قانون التأمين الفلسطيني رقم (20) لسنة 2005 المتعلقة بالتأمين وتعويضات الحوادث.
- دراسة نصوص قانون العمل رقم (7) لسنة 2000، المتعلقة بتعويض إصابات العمل.
- إعادة التأمين، الاشراف والرقابة الحكومية على أعمال التأمين.
- إحتساب بدل الدفع الفوري بتعويضات حوادث السيارات.
- إتفاقية باريس الاقتصادية لعام 1995، الموقعة فيما بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل.
- الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق.
- تطبيقات على تدخل الدولة بشركات التأمين.

### ح. ورشات عمل حول المعاملات البنكية:

عقدت هذه الورشات لما هناك من ضرورة لوجود قضاة متخصصون في الجوانب المالية والمصرفية لتسريع وتسهيل البت في القضايا المتعلقة بالعمل المالي. وأهمية إلمام القضاة بأساسيات العمل المصرفي والمالي، وإلمامهم كذلك بالمصطلحات التي يتم تداولها في هذا القطاع.

نفذت هذه الورشات لعدد من قضاة البداية بصفتها الاستئنافية. وقضاة الاستئناف في معهد فلسطين للدراسات القانونية والمصرفية، بدعم من سلطة النقد الفلسطينية. وقد تمت على ثلاث مراحل:

- **المرحلة الأولى:** عقدت بتاريخ 2012/6/16، بعنوان "ثقافة مصرفية أساسية" حيث تناولت: التعريف بالبنوك ونشأتها وتطورها. أنواع البنوك وأهدافها ومهامها. الخدمات والمنتجات التي تتعامل بها البنوك والتطورات الحديثة. ثقافة مصرفية إسلامية. أساسيات الودائع. وأساسيات التسهيلات والقروض البنكية.
- **المرحلة الثانية:** عقدت بتاريخ 2012/6/23، بعنوان "العمليات البنكية الخارجية". حيث تناولت: مفهوم التجارة الخارجية وموقعها بين القطاعات المصرفية الأخرى بشكل عام. الاعتمادات المستندية كأحد أهم أدوات التجارة الخارجية. والكفالات المصرفية كأحد أهم أدوات التجارة الخارجية.
- **المرحلة الثالثة:** عقدت بتاريخ 2012/6/30، بعنوان الجوانب القانونية للأعمال المصرفية.

### ط. ورشة عمل حول المفاهيم البنكية وغسيل الأموال :



سعادة القاضي سامي صرصور يفتتح الورشة

إستحوذ غسل وتبييض الأموال عالميا على مساحة كبيرة من إهتمام المسؤولين والباحثين والرأي العام الدولي. لما له من إنعكاسات خطيرة على المجتمع. وقد فرض بذلك على كافة الجهات المعنية ضرورة مكافحته وضمان عدم سيطرته على المفاهيم الانسانية والاخلاقية والدينية والتربوية؛ وأن سلامة الاقتصاد الوطني أساسي في إستقرار الحياة السياسية والاجتماعية. ولأن دور القضاء هو الدور الحاسم في الإدانة أو عدمها لمرتكبي جريمة غسيل الاموال. فقد عقدت ورشة عمل حول هذا الموضوع لعدد من قضاة الصلح والبداية، والاستئناف وقضاة محكمة جرائم الفساد في المعهد القضائي الفلسطيني بتاريخ 2012/3/3.

تناولت الورشة عدة مواضيع مثل: الجوانب القانونية المتعلقة بجريمة غسيل الأموال، المفاهيم البنكية، وغيرها من الموضوعات الهامة المدرجة تحت هذا الإطار.



## رابعاً: إستراتيجية الدائرة للعام 2013

إن إستراتيجية دائرة التدريب القضائي لا بد وأن تصب وتنسجم مع الإستراتيجية العامة للسلطة القضائية. بل إن الدائرة أداة لتنفيذ الهدف الأبرز للسلطة القضائية وهو زيادة ثقة المواطن الفلسطيني بالقضاء، والدائرة بعملها تساهم في تحقيق هذا الهدف. وإذا ما أخذنا بعين الإعتبار إحتياجات القضاء في فلسطين وهي متعددة الجوانب، فإن وضع خطة إستراتيجية للتدريب القضائي يساهم في مأسسة التدريب بهدف تحسين رجال القضاء بالمعرفة والكفاءة والخبرة في شتى فروع العلوم القانونية أو التكنولوجية أو في مجال اللغات.

وعلى ضوء التجارب السابقة في مجال التدريب القضائي، فإن الإحتياجات متعددة، وغير محصورة بالقضاة وإنما تمتد لتشمل الكادر الإداري. وفيما يلي نلقي الضوء على الفئة المستهدفة والموضوعات التي تحتل سلم الأولوية بالتدريب:

### 1. إستراتيجية تدريب القضاة للعام 2013

فيما يتعلق بالقضاة، خاطبت الدائرة رؤساء المحاكم مستفسرة حول آلية العمل التي اتبعت في الأعوام الماضية، وما هي أهم الموضوعات التي يرونها ضرورية في مجال التدريب القضائي، فجاءت الردود معبرة عن الرضا على آلية العمل.

أما بخصوص الموضوعات التدريبية ذات الأولوية، فقد أظهرت الردود التي وصلت الدائرة وصيغت بناءً عليها الخطة التدريبية (انظر الخطة التدريبية ملحق رقم "3")، والتي ستركز على المواضيع التالية:

- التدريب المستمر حول عدة موضوعات .
- التدريب المتخصص لمحكمة جرائم الفساد.
- ورشات عمل حول التفتيش القضائي.
- ورشات عمل في القطاع المصرفي.
- ورشات عمل حول قضاء الاحداث.

### 2. إستراتيجية تدريب الموظفين للعام 2013

عملت الدائرة بالتعاون مع إدارة المحاكم على تحديد الإحتياجات التدريبية للموظفين من خلال توزيع إستبيان على كافة الموظفين العاملين في السلطة القضائية، لدراسة واقع الحال ومن ثم الخروج باحتياجات العام 2013.

وفي ذات الوقت وزع إستبيان آخر خاص بالفئات المشرفة، للتعرف على مواطن الخلل والقصور في العمل من وجهة نظرهم، ومن ثم رؤيتهم حول آليات رفع مستوى الأداء.

وجمع ما لا يقل عن (450) إستبانة معبأة من قبل الفئات المستهدفة؛ فرغت البيانات ونحن الآن في مرحلة التحليل، وسيصدر قريباً التقرير في صيغته النهائية، والذي سيمكننا من بناء إستراتيجية تدريبية، والتي نأمل أن تعبر عن التوقعات المرجوة منها في بناء القدرات والمهارات وتنمية المعارف وأتماط السلوك الإيجابي للعاملين بالقضاء.

نذكر هنا أن هذه الخطوة هي الأولى من نوعها في مجال تحديد الإحتياجات، فمثل هذا العمل كان ينجز من قبل المشاريع الداعمة للقضاء.

### 3. بناء قاعدة بيانات للدائرة

تعتبر قواعد البيانات ذات أهمية كبيرة لتقدم أي مجتمع يخطط لبناء مستقبله على أسس علمية وتقنية سليمة. فهي توفر بيانات ذات أهمية في سير العمل اليومي ورسم السياسات. ومنذ أن تأسست الدائرة وهي تفتقر الى وجود مثل هذه القاعدة. علما أن طبيعة عملها تتطلب وباستمرار رفع شتى أنواع التقارير. من إحصائيات حول نوعية الدورات. وأعداد المشاركين...الخ.

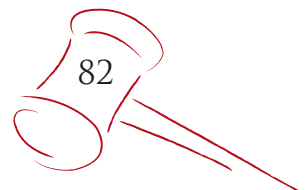
وخلال الربع الأول من عام 2013. سيتم توفير قاعدة بيانات تكون مرجع للدائرة في كافة إنجازاتها.

### 4. تقييم الدورات التدريبية

التقييم هو المؤشر الأساس على فحص مدى تحقيق الهدف. والهدف العام من عقد أي نشاط هو رفع الكفاءة والمهارة وتحسين مستوى الاداء.

وفي الاعوام الماضية. كان التركيز فقط على تنفيذ النشاطات دون أن يكون للتقييم أي دور باستثناء التقييمات القبلية والبعديّة. وذلك لسبب يعود الى قلة الكادر الاداري المتوفر. ولضغط العمل. وخلال العام 2013. ستتبع الدائرة استراتيجية التقييم بكافة أنواعه. للتحقق من الاهداف المرجوة.

وأخيراً. فإن دائرة التدريب القضائي تصبو لتحقيق الأفضل للجميع من خلال تنفيذ برامج تدريبية تعمل على سد الإحتياجات التدريبية والوظيفية والمعلوماتية التي يحتاج إليها كل من القضاة والموظفين من أجل الوصول للأفضل والرقى بالجهاز القضائي. كما تصبو الدائرة نحو تذليل الصعوبات التي تواجهها من خلال التعاون المشترك بين مرافق الجهاز القضائي للوصول بكادر قضائي وإداري متميز في أدائه وعمله.



### مقدمة

تم إنشاء مركز الأبحاث والدراسات القضائية بموجب لائحة رقم 1 لسنة 2010، المنشورة في العدد 90 الجريدة الرسمية. يتولى هذا المركز مهمة إجراء الدراسات والأبحاث المرتبطة بالشأن القضائي بما يخدم الرؤية الاستراتيجية لمجلس القضاء الأعلى نحو تطوير بنية وعمل النظام القضائي الفلسطيني.

وفيما يلي عرض لأجزاء وطموحات المركز:

### أولاً: أهم الإنجازات:

1. عقد مؤتمر حقوق الإنسان في التطبيقات القضائية بالتعاون مع مكتب المفوض السامي بتاريخ 2012/6/8-7 في فندق الموفمبيك/رام الله، تناول عدة محاور أهمها حقوق الإنسان في القضاء والاتفاقيات الدولية، وأكد على أهمية استمرار التعاون ما بين المفوضية السامية لحقوق الإنسان و مجلس القضاء الأعلى في سبيل تعزيز إدماج حقوق الإنسان في الأحكام القضائية الفلسطينية، حيث شارك في المؤتمر مجموعة من السادة القضاة ورؤساء محاكم البداية واستضاف المؤتمر المستشارة منى رثماوي رئيس قسم سيادة القانون في المفوضية السامية لحقوق الإنسان بجنيف.
2. المشاركة بالإعداد والتحضير لبرنامج ومنشورات المؤتمر القضائي للعام 2012 المنعقد في فندق الانتركونتيننتل/بيت لحم بتاريخ 2012/8/30-31 بعنوان (هيبة السلطة القضائية واستقلال القاضي).
3. إعداد ونشر التقرير السنوي السابع للسلطة القضائية للعام 2011.
4. عقد مؤتمر القضاء الإداري بالتعاون مع وزارة العدل في فندق السيزر/رام الله بتاريخ 2012/9/5-4 بعنوان (القضاء الإداري في فلسطين واقع وآفاق) بمشاركة نخبة واسعة من أساتذة القانون ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية المختلفة.
5. وضع مسودة مقترح قانون المحاكم الإدارية.
6. المشاركة بجملة من الندوات وحلقات العمل في المؤسسات القانونية المختلفة بناء على تكليف من رئيس مجلس القضاء الأعلى.
7. إعداد جملة من المذكرات قانونية لمكتب سعادة رئيس مجلس القضاء الأعلى منها الأثر القانوني على اكتساب فلسطين عضو مراقب في الأمم المتحدة.
8. قام مركز الأبحاث والدراسات القضائية خلال العام 2012 بتمثيل مجلس القضاء الأعلى لدى رئاسة الوزراء في الخطة التشريعية للحكومة لمناقشة مشاريع القوانين المقترحة على مجلس الوزراء ووضع الملاحظات القانونية على هذه القوانين المشاركة في حلقات النقاش المنبثقة عنها وقوانين أخرى في مواضيع مختلفة.

9. شارك المركز بأوراق عمل مختلفة في الندوات والمؤتمرات منها ورقة عمل حول معايير التعيين والترقية في الجهاز القضائي في الندوة التي نظمها ديوان الموظفين العام وهيئة مكافحة الفساد المنعقدة في فندن البست إبسترن والمشاركة بورقة عمل في مؤتمر الإعلام العدلي.
10. قام المركز بالمشاركة في الفريق الوطني لإعداد مسودة مقترح دليل الصياغة التشريعية والمشاركة بالوفد الوطني لدورة الصياغة التشريعية في لاهاي بهولندا.
11. قام المركز بإعداد جملة من اللوائح المتصلة بالعمل القضائي منها لائحة التميز للهيئات القضائية ولائحة العلاوات للقضاة ولائحة الابتعاث والمنح الدراسية وتم رفعها لمجلس القضاء الأعلى لاتخاذ ما يراه بشأنها.
12. تم رفد المركز بخبير قانوني لمساعدة القانونيين العاملين بالمركز على إعداد الدراسات والأبحاث القانونية ضمن أساليب منهجية خاصة بالبحث العلمي القانوني السليم.
13. قام المركز بإعداد دراسات قانونية حول الحماية القضائية للحقوق والحريات العامة وآليات تطوير القضاء الإداري الفلسطيني ودور المحكمة الدستورية بتفسير القوانين والحدود القانونية للعلاقة بين الإعلام والقضاء والمبادئ الدستورية.

### ثالثاً: أهم المخططات والطموحات للعام 2013:

1. إعداد مكتبة بحثية خاصة بمركز الأبحاث والدراسات القضائية تضم كافة الأبحاث والدراسات التي قام المركز بإعدادها.
- تنظيم دورة للباحثين القانونيين بالتعاون مع إدارات المجلس المختلفة حول منهجية البحث القانوني واستخدام المقتضي.
3. عقد مؤتمر آليات تطوير قضاء الإحداث.
4. عقد ورشات عمل متخصصة لنقاش مسودة مشروع قانون المحاكم الإدارية.
5. إصدار أول مجلة قضائية فصلية متخصصة تعنى بنشر الأبحاث والدراسات القانونية ذات الأهمية.
6. المشاركة في فعاليات المركز العربي للبحوث والدراسات القضائية في لبنان.
7. ربط المركز بالمراكز البحثية القانونية العربية والدولية والاستفادة من تجاربهم ونقلها للحالة الفلسطينية.
8. إعداد مذكرة تفاهم بين المركز وكليات الحقوق في الجامعات الفلسطينية للتعاون المشترك في مجال الأبحاث القانونية.

### مقدمة

يعد مكتب رئيس المجلس من الدوائر الحيوية في مجلس القضاء الأعلى ولما له من دور فعال في الاطلاع على عمل جميع الدوائر والمحاكم بلا استثناء والمتابعة والتواصل معها في الدور المتسلسل للسلطة القضائية.

### • المهام:

1. تدقيق كافة المعاملات الادارية والمالية والمراسلات الواردة لمكتب رئيس المجلس من قبل الادارات المختلفة والمحاكم بكافة انواعها واعطاء التوصية المناسبة حسب الضرورة.
2. تلقي المراسلات الواردة إلى مكتب رئيس المجلس سواء المراسلات الداخلية أو الخارجية وأرشفتها ومتابعتها.
3. إعداد مشاريع الردود على المراسلات الواردة بغية توقيعها من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى.
4. متابعة المراسلات الصادرة من مكتب رئيس المجلس وإعداد مشاريعها ومتابعتها.
5. التنسيق مع الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى لتنظيم جلسات مجلس القضاء الأعلى ومتابعة تنفيذ القرارات الصادرة عن المجلس.
6. متابعة وتنسيق الزيارات الخارجية والداخلية التي يقوم بها رئيس مجلس القضاء الأعلى وأعضاء المجلس والسادة القضاة.
7. المشاركة والتنسيق وتشكيل اللجان لعقد المؤتمرات وورشات العمل بالتنسيق مع كافة دوائر مجلس القضاء الأعلى.
8. متابعة وتنسيق الاجتماعات الداخلية والخارجية مع رئيس مجلس القضاء الأعلى كاجتماع الدوائر والهيئة العامة للمحكمة العليا ورؤساء المحاكم والاجتماعات التي يقوم بها رئيس المجلس مع جهات من خارج مجلس القضاء الأعلى وتنفيذ القرارات المنبثقة عن هذه الاجتماعات.
9. أرشفة كافة المراسلات الصادرة والواردة سواء الحديثة منها أو القديمة.
10. التنسيق بين دوائر مجلس القضاء الأعلى والمحاكم في المهام المشتركة، منها عقد دورات لكافة الموظفين.
11. المشاركة في إعداد هيكلية مجلس القضاء الأعلى المعدلة.
12. المشاركة في إعداد مسودة تتعلق بدور السلطة القضائية في مكافحة الفساد بالتنسيق والتعاون مع هيئة مكافحة الفساد ووضع الخطة الاستراتيجية لمكافحة الفساد.
13. المشاركة في اللجان المشكلة من قبل رئيس مجلس القضاء الأعلى لإعداد موازنة السلطة القضائية.
14. التنسيق مع الدائرة الإعلامية لتغطية الأخبار الواردة من مجلس القضاء الأعلى والمحاكم والدوائر.
15. متابعة عمل موظفي الأمن بغية توفير الاحتياجات الأمنية لمقر مجلس القضاء الأعلى والسادة القضاة والوفود الرسمية، ومتابعة أية تعليمات صادرة عن رئيس المجلس.

## • الإجازات:

- تصميم برنامج الكتروني خاص بمكتب رئيس المجلس يتم من خلاله تسجيل البريد الصادر والوارد الكترونياً وارشفته ومتابعته الكترونياً.

## • إعداد مذكرات التفاهم التالية:

- مذكرة تفاهم مع مجلس القضاء الاعلى الايطالي ومجلس القضاء الاعلى الفلسطيني وهدفها تعزيز التعاون بين الطرفين.
- مذكرة تفاهم بين مجلس القضاء الاعلى والنيابة العامة والهدف منها تطبيق برنامج ميزان (2) في النيابة العامة.
- مذكرة تفاهم حول تطبيق برنامج ميزان (2) في المجلس الاعلى للقضاء الشرعي.
- مذكرة تفاهم حول تبادل المعلومات بين الجهاز المركزي للإحصاء والمكتب الفني.
- مذكرة تفاهم مع وزارة العمل وتهدف الى تخصيص قضاة للمحاكم العمالية.

## • في موضوع الشكاوى:

يتم التعامل مع الشكاوى الواردة لمكتب رئيس المجلس اما مباشرة بالرد على المواطنين بخصوص شكاوهم او تحويلها الى دائرة الشكاوى وفق ما يتطلبه من معالجة لموضوع الشكاوى وذلك مباشرة مع الاشخاص المعنيين بالشكاوى.

وقد تم استحداث قسم للشكاوى خلال العام 2012 من قبل دائرة الامانة العامة لمجلس القضاء الاعلى. وتتسم الية عملها على تنظيم تقديم ومتابعة الشكاوى للوصول الى الية منظمة وفعالة لنتائج واضحة.

وقد استقبل قسم الشكاوى خلال العام 2012 ما عدده 200 شكوى وتم التعامل مع اغلبها وما زالت بعض الشكاوى قيد المتابعة لدى دائرة التفتيش القضائي وغيرها من الدوائر المعنية بموضوع الشكاوى.

## • في موضوع الارشيف:

تم استحداث هذا القسم بتعليمات من رئيس مجلس القضاء الأعلى وذلك حفاظاً على الملفات من الضياع أو التلف وسهولة الرجوع اليها حسب الطرق الالكترونية الحديثة ويعمل في هذا القسم موظفتين منتدبتين يعملن على أرشفة ملفات السنوات السابقة بإشراف مكتب رئيس المجلس.

وكانت إجازات الارشفة الالكترونية على النحو التالي:

1. الارشفة لعام 2010: كان عدد الملفات التابعة لسنة 2010 والتي تم الانتهاء من عملها هو (51) ملف. وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الملفات وترميمها كان اجمالي عدد ملفات سنة (2010) هو (65) ملف بعد الترميم .
2. الارشفة لعام 2009: كان عدد الملفات التابعة لسنة 2009 والتي تم الانتهاء من عملها هو (51) ملف. وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الملفات وترميمها اصبح اجمال الملفات (57) ملف بعد الترميم.
3. الارشفة لعام 2008: كان عدد الملفات التابعة لسنة (2008) والتي تم الانتهاء من عملها هو (45) ملف. وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الملفات وترميمها اصبح اجمال الملفات (64) ملف بعد الترميم.
4. الارشفة لعام 2007: كان عدد الملفات التابعة لسنة (2007) والتي تم الانتهاء من عملها هو (39) ملف. وبعد الانتهاء من عملية تقسيم الملفات وترميمها اصبح اجمال الملفات (51) ملف بعد الترميم.

### مقدمة

تم تأسيس الدائرة في شهر تشرين الثاني لعام 2010 بموجب قرار من سيادة رئيس مجلس القضاء الاعلى على ان تكون تبعية الدائرة الادارية لسعادة رئيس ادارة المحاكم وتم اختيار اربعة موظفين للعمل بها إضافة إلى سكرتيرة تتولى طباعة تقارير الدائرة وما يوكل اليها من مهام. علما انه تم اختيار موظفي الدائرة من تتوفر بهم الخبرة والكفاءة. وتم تكليفهم بالإشراف وتدقيق الاعمال الادارية للدوائر التالية:

1. اقليم المحاكم المدنية والجزائية ومخالفات السير
2. اقليم دوائر التبليغات.
3. دوائر العدل.
4. دوائر التنفيذ.
5. صندوق المحكمة.

### • آلية العمل

يقوم موظفو الدائرة بزيارة المحاكم وتدقيق الاعمال الادارية لكافة الدوائر المبينة اعلاه واعلام رئيس المحكمة بالإيجابيات والسلبيات التي تم ملاحظتها ورفع تقرير لسعادة رئيس ادارة المحاكم بكافة الملاحظات الادارية الخاصة بأعمال دوائر المحكمة وتضمينها بالتوصيات اللازمة والضرورية لغاية تلافي الاخطاء وتعزيز الايجابيات.

### • إنجازات الدائرة

1. تعديل دليل الاجراءات الموحدة لأقسام المحاكم والتبليغات ودوائر التنفيذ والعدل وذلك لمواكبة التطورات والتغيرات التي حدثت في المحاكم خاصة فيما يتعلق بالتطور الذي حصل على برامج الميزان وذلك من أجل حسن سير العمل والحد من الأخطاء.
2. انجاز اللوحات الارشادية الخاصة بالمراجعين في دوائر المحاكم من أجل تسهيل وصول المراجعين إلى الغاية التي حضروا من أجلها.
3. انجاز كافة التحقيقات الإدارية المحالة من مجلس القضاء الأعلى إلى الدائرة ورفع التوصيات بذلك.
4. عمل ورشات تدريبية للموظفين العاملين في دوائر المحاكم بالتنسيق مع دائرة التدريب القضائي.
5. ابداء التوصيات اللازمة بخصوص الحوالات المالية المتعلقة بأبناء غزة فيما يخص الملفات التنفيذية والتي تم حجز المستحقات المالية لدى وزارة المالية برام الله بموجبها.
6. رفع توصيات على الكتب المحالة من معالي رئيس المجلس ورئيس ادارة المحاكم والتي تتعلق بعمل دوائر المحاكم.
7. معالجة الاخطاء والتجاوزات التي تم اكتشافها من قبل الدائرة اثناء الزيارات التفتيشية لدوائر المحاكم والحد من ذلك.
8. تدقيق الدليل الارشادي للجماهير.

# الباب الثاني: أعمال المحاكم النظامية

---

الفصل الأول: مؤشرات أعمال محاكم الصلح

الفصل الثاني: مؤشرات أعمال محاكم البداية

الفصل الثالث: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية

الفصل الرابع: مؤشرات أعمال محكمة الإستئناف

الفصل الخامس: مؤشرات أعمال محكمة النقض

الفصل السادس: مؤشرات أعمال المحكمة العليا

الفصل السابع: مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

الفصل الثامن: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ





يتطرق الباب الثاني من التقرير السنوي للسلطة القضائية لعام 2012 إلى أعمال المحاكم النظامية: وفي سبيل إستخلاص مؤشرات أعمال المحاكم النظامية. تم إستخدام المنهجية العلمية المتبعة في تصنيف البيانات لأعمال المحاكم. والتي تم الحصول عليها من برنامج ميزان 2 المعتمد لدى مجلس القضاء الأعلى<sup>1</sup>. وفيما يلي تعريف لمؤشرات أعمال المحاكم وآلية إحتسابها وفقاً للمؤشرات التالية:

1. مؤشر القضايا المدورة: يقيس عدد القضايا التي لم يتم الفصل فيها خلال السنة السابقة ويتم تدويرها الى السنة اللاحقة. ويساوي مجموع القضايا المدورة والواردة خلال السنة - القضايا التي يتم فصلها خلال السنة.
2. مؤشر القضايا الواردة للمحاكم خلال السنة: يقيس عدد القضايا بمختلف أنواعها التي ترد إلى المحاكم يومياً وشهرياً و سنوياً والتي يتم توزيعها على القضاة للنظر فيها.
3. مؤشر عدد القضايا المفصولة: يقيس عدد القضايا التي يتم الفصل فيها من قبل المحكمة وجمع على مستوى كل محكمة يومياً وشهرياً و سنوياً.
4. مؤشر القضايا المدورة والواردة: تحسب القضايا المدورة والواردة على مستوى المحكمة وجمع شهرياً وتساوي القضايا الواردة خلال اليوم والشهر والسنة + القضايا المدورة من السنة السابقة والمدورة يومياً وشهرياً و سنوياً.
5. مؤشر نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة: يقيس نسبة إنجاز المحكمة شهرياً و سنوياً؛ ويساوي عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا الواردة X 100. أما نسبة القضايا المفصولة الى مجموع القضايا المدورة والواردة فيساوي عدد القضايا المفصولة ÷ عدد القضايا المدورة والواردة X 100. لأن القضاة يفصلون في كلا النوعين من القضايا الواردة والمدورة.

1. قد تظهر بعض الاختلافات في بعض الأرقام للمدور بين السنوات السابقة واللاحقة. ويعود ذلك لعدم تحديث البيانات وقت إصدار التقرير والذي يجري العمل عليها حالياً.

### المقدمة

تتكون المحاكم النظامية في فلسطين وفقاً لقانون تشكيل المحاكم النظامية رقم (5) لسنة 2001 وقانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002.

تنشأ محاكم الصلح حسب نص المادة (13) من قانون السلطة القضائية بدائرة كل محكمة بداية. وتتشكل من قاض منفرد، ويتولى مجلس القضاء الأعلى تنظيم أعمال محاكم الصلح وتقسيمها إلى دوائر متخصصة، ويمكن بقرار من مجلس القضاء إنتداب قاضي الصلح للنظر في الأمور المستعجلة ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

### أولاً: مؤشرات أعمال محاكم الصلح كافة

يبين الجدول رقم (1) مؤشرات أعمال محاكم الصلح خلال الأربع سنوات الأخيرة (2009-2012). المتعلقة بالقضايا الحقوقية والجزائية و السير المدورة والواردة للمحاكم، والقضايا التي تم الفصل فيها ونسبة القضايا المفصلة إلى القضايا الواردة ومتوسط القضايا الواردة شهريا ومتوسط القضايا المفصلة شهريا. فيما يلي أبرز مؤشرات أعمال محاكم الصلح:

**1. القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير:** إرتفع عدد القضايا الواردة لجميع محاكم الصلح من (28348) قضية عام 2009 إلى (34501) قضية عام 2010، تبعها إرتفاع في عدد القضايا الواردة عام 2011 إلى (41272) قضية ولتصل في العام 2012 إلى (47636) قضية، بنسبة زيادة %13.4 مقارنة بالسنة السابقة. أما على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول ما يلي:

- **القضايا الحقوقية الواردة:** بلغ عدد القضايا الحقوقية الواردة لمحاكم الصلح عام 2009. (7126) قضية، ووصل إلى (7808) قضية عام 2010 وإلى (10148) قضية عام 2011 وإلى (13270) قضية عام 2012 بنسبة زيادة %23.5 مقارنة بالسنة السابقة. يظهر الإرتفاع المضطرب في عدد القضايا الحقوقية الواردة للمحاكم على زيادة ثقة المواطن بالقضاء وقناعته باللجوء إلى المحاكم بما يعزز مبدأ سيادة القانون.

- **القضايا الجزائية الواردة:** شهد عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم ارتفاعاً متزايداً، وذلك من (21222) قضية عام 2009 إلى (26693) قضية عام 2010 وواصل عدد القضايا ارتفاعه إلى (31124) قضية عام 2011 وليصل في العام 2012 إلى (34366) قضية بنسبة زيادة %9.4 مقارنة بالسنة السابقة. يؤشر الإرتفاع المتزايد في عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم الصلحية على ثقة المواطن بالقضاء وزيادة وعيه بضرورة اللجوء إلى القانون لنيل حقوقه وفض المنازعات.

- **قضايا السير الواردة:** ارتفعت قضايا السير الواردة لمحاكم الصلح من (53486) قضية عام 2011 إلى (62056) قضية عام 2012 بنسبة زيادة %13.8 مقارنة بالسنة السابقة. وإرتفاع عدد قضايا السير في العام 2012 يعنى إما لإنخفاض مستويات الوعي المروري لدى المواطن، أو لتشديد الدوائر المختصة على الموضوع، أو بسبب زيادة عدد السيارات أو لكل هذه الأسباب مجتمعة.

**2. القضايا المفصلة في جميع المحاكم الصلحية:** بلغ عدد القضايا المفصلة في المحاكم الصلحية (حقوقية، جزائية) عام 2009، 42832 قضية وإنخفض إلى (39849) قضية عام 2010 في حين ارتفع قليلا عدد القضايا المفصلة عام 2011، وليصل إلى (41515)، وليشهد ارتفاعا ملحوظا في العام 2012 فوصل إلى (46028) قضية بنسبة زيادة 9.8% مقارنة بالسنة السابقة. أما على مستوى تفاصيل القضايا تظهر النتائج ما يلي:

- **القضايا الحقوقية المفصلة في جميع المحاكم الصلحية:** تظهر النتائج ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا الحقوقية المفصلة من (7437) قضية عام 2009 إلى (8452) قضية عام 2010 وواصل عدد القضايا الحقوقية ارتفاعه إلى (9400) قضية عام 2011، وبلغ (11390) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 17.5% مقارنة بالسنة السابقة.

- **القضايا الجزائية المفصلة في جميع المحاكم الصلحية:** إنخفض عدد القضايا الجزائية المفصلة من (35395) قضية عام 2009 إلى (31397) قضية عام 2010، وليعاود الارتفاع قليلا إلى (32115) قضية عام 2011، وواصل عدد القضايا المفصلة الارتفاع عام 2012 فوصل إلى (34638) قضية بنسبة زيادة 7.3% مقارنة بالسنة السابقة.

- **قضايا السير المفصلة في جميع المحاكم الصلحية:** ارتفع عدد قضايا السير المفصلة من (53185) قضية عام 2011 إلى (62000) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 14.2% مقارنة بالسنة السابقة.

**3. نسبة القضايا المفصلة الى الواردة:** بلغت النسبة الإجمالية للقضايا المفصلة إلى الواردة الحقوقية والجزائية عام 2009، 151%، وعام 2010 إنخفضت النسبة إلى 116%. وواصلت الإنخفاض في العام 2011 لتصل إلى 101%، ولتبلغ في 2012، 97%. أما على مستوى نوع القضايا يلاحظ من الجدول ما يلي:

- **نسبة القضايا المفصلة للواردة في القضايا الحقوقية:** ارتفعت نسبة القضايا الحقوقية المفصلة ارتفاعاً واضحاً وذلك من 104% عام 2009 إلى 108% عام 2010، لكنها إنخفضت إلى 93% عام 2011، وعاودت الإنخفاض في 2012 لتصل إلى 86%.

- **نسبة القضايا المفصلة للواردة في القضايا الجزائية:** إنخفضت نسبة القضايا الجزائية المفصلة إنخفاضاً مضطرباً وذلك من 167% عام 2009 إلى 118% عام 2010 وإلى 103% عام 2011 وإلى 101% عام 2012.

- **نسبة القضايا المفصلة للواردة في قضايا السير:** ارتفعت نسبة قضايا السير المفصلة من 99% عام 2011 إلى 100% عام 2012.

- **متوسط القضايا الواردة والمفصلة شهريا:** نلاحظ أن مجموع عدد القضايا الحقوقية والجزائية الواردة شهريا تزداد على نحو مضطرب، فقد بلغت (2362) قضية عام 2009، ووصلت إلى (2875) قضية عام 2010، وواصلت الارتفاع لتصل (3439) قضية عام 2011، وفي العام 2012 وصل المعدل (3970) قضية شهريا بنسبة زيادة 13.4% مقارنة بالسنة السابقة. وهذا الارتفاع لم يقابله ارتفاعاً مماثلاً في متوسط القضايا المفصلة شهريا، بل شهد تذبذباً، فقد بلغ متوسط إجمالي عدد القضايا الحقوقية والجزائية المفصلة شهريا في العام 2009، (3569) قضية، ولينخفض إلى (3321) قضية عام 2010، ولكن هذا المتوسط عاود للارتفاع قليلا عام 2011 وبلغ (3460)، وواصل الارتفاع عام 2012 ليصل إلى (3836) قضية بنسبة زيادة 9.8% مقارنة بالسنة السابقة.

- متوسط قضايا السير الواردة والمفصولة شهريا: نلاحظ أن متوسط قضايا السير الواردة شهريا إزدادت، حيث وصلت عام 2011 إلى (4457) قضية، وفي العام 2012 وصلت إلى (5171) قضية بنسبة زيادة 13.8% مقارنة بالسنة السابقة؛ أما معدل القضايا المفصولة شهريا فهي أيضا شهدت إرتفاعا فمن (4432) إلى (5167) قضية في العامين 2011 و 2012 بنسبة زيادة 14.2% مقارنة بالسنة السابقة على التوالي.

**4. القضايا الواردة والمدورة لجميع محاكم الصلح باستثناء قضايا السير:** بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة والمدورة لجميع محاكم الصلح (76033) قضية عام 2009 وإنخفض إلى (67723) قضية عام 2010، تبعها إرتفاع في عدد القضايا الواردة والمدورة عام 2011 إلى (69198) قضية ولتصل في العام 2012 إلى (75373) قضية بنسبة زيادة 8.2% مقارنة بالسنة السابقة. أما على مستوى نوع القضايا الواردة يبين الجدول ما يلي:

- **القضايا الحقوقية الواردة والمدورة:** شهدت القضايا الواردة والمدورة إرتفاعا مضطربا، فقد بلغ عدد القضايا الحقوقية الواردة والمدورة لمحاكم الصلح عام 2009 (17164) قضية ووصل إلى (17549) قضية عام 2010 وإلى (19262) قضية عام 2011 وإلى (23137) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 16.7% مقارنة بالسنة السابقة.

- **القضايا الجزائية الواردة والمدورة:** بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة والمدورة لمحاكم الصلح (58869) قضية عام 2009 وانخفض إلى (50174) قضية عام 2010 وواصل عدد القضايا إنخفاضه إلى (49936) قضية عام 2011 وليرتفع في العام 2012 إلى (52236) قضية بنسبة زيادة 4.4% مقارنة بالسنة السابقة.

- **قضايا السير الواردة والمدورة:** إرتفعت قضايا السير الواردة والمدورة لمحاكم الصلح من (53539) قضية عام 2011 إلى (62410) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 14.2% مقارنة بالسنة السابقة.

جدول رقم (1): يبين القضايا الواردة والمدورة والواردة ونسبة الموصول. ومتوسط الوارد والموصول. الحقوقية والجنائية والسير في محاكم الصلح ونسبها للأعوام (2009-2012)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفضولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفضولة للواردة	متوسط عدد القضايا الواردة شهريا	متوسط عدد القضايا المفضولة شهريا
قضايا حقوقية	2009	10038	7126	17164	7437	9727	%104	594	620
	2010	9741	7808	17549	8452	9097	%108	651	704
	2011	9114	10148	19262	9400	9862	%93	846	783
	2012	9867	13270	23137	11390	11747	%86	1106	949
قضايا جزائية	2009	37647	21222	58869	35395	23474	%167	1769	2950
	2010	23481	26693	50174	31397	18777	%118	2224	2616
	2011	18812	31124	49936	32115	17821	%103	2594	2676
	2012	17870	34366	52236	34638	17598	%101	2864	2887
الإجمالي	2009	47685	28348	76033	42832	33201	%151	2362	3569
	2010	33222	34501	67723	39849	27874	%116	2875	3321
	2011	27926	41272	69198	41515	27683	%101	3439	3460
	2012	27737	47636	75373	46028	29345	%97	3970	3836
قضايا سير	2011	53	53486	53539	53185	354	%99	4457	4432
	2012	354	62056	62410	62000	410	%100	5171	5167

## ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم الصلح حسب كل محكمة

### 1. القضايا الحقوقية

بين الجدول رقم (2) والرسوم البيانية أدناه عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة الى الواردة، في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009-2012، وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الحقوقية الواردة الى محاكم الصلح في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعاً في كافة محاكم المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرب مما يشير الى إزدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث إرتفعت القضايا الحقوقية في محاكم الصلح الواردة من (7126) قضية عام 2009 الى (7808) قضية عام 2010، وتبلغ في العام 2011 (10148) قضية، وتبلغ (13270) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 23.5% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت محكمة صلح رام الله في العام 2012 الأكثر من حيث ورود القضايا الحقوقية بواقع (2561) قضية، تلتها محكمة صلح طولكرم بواقع (2157) قضية، فيما جاءت محكمة صلح حلحول الأقل عدداً بواقع (329) قضية.

ب. عدد القضايا المفصلة: تظهر البيانات أن عدد القضايا الحقوقية المفصلة في محاكم الصلح في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعاً في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرب مما يشير الى فعالية متزايدة في المحاكم، حيث إرتفعت القضايا الحقوقية المفصلة من (7437) قضية عام 2009 الى (8452) قضية عام 2010، وتبلغ في العام 2011 (9400) قضية مفصلة، وتصل الى (11390) قضية مفصلة عام 2012 بنسبة زيادة 17.5% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت في العام 2012 محكمة صلح طولكرم الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (2156) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (1800) قضية، لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة صلح أريحا بواقع (266) قضية.

ج. نسبة القضايا المفصلة الى الواردة: تظهر البيانات أن نسبة مجموع القضايا الحقوقية المفصلة الى الواردة في محاكم الصلح في كل محكمة على حدة بلغت في العام 2009، 104%، وإرتفعت في العام 2010 الى 108%، وبلغت هذه النسبة في العام 2011، 93%، وانخفضت في العام 2012، الى 86%؛ وقد كانت محكمة صلح الخليل في العام 2012 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت 109%، وجاءت محكمة صلح طولكرم بعدها بنسبة 100%، فيما جاءت محكمة صلح أريحا الأقل نسبة بواقع 55%.

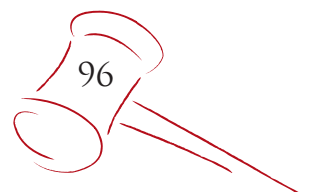
توضح الرسوم البيانية والجدول أدناه نسب القضايا المدورة والواردة والمفصلة في محاكم الصلح وفقاً لكل محكمة على حدة:

جدول رقم (2): نسب القضايا الواردة والمفصولة. في محاكم الصلح للقضايا المحقوية حسب كل محكمة على حدة للعوام (2009-2012)

الحكمة	2012			2011			2010			2009		
	نسبة عدد القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة عدد القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة عدد القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة عدد القضايا المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة
التخيل	%109	1034	945	%99	609	618	%102	406	400	%127	586	461
بيت خم	%76	544	720	%88	400	453	%144	514	357	%160	654	410
جيين	%84	1251	1492	%101	1364	1347	%92	1118	1215	%92	878	957
دورا	%77	649	848	%85	485	571	%111	372	334	%87%	358	413
رام الله	%70	1800	2561	%69	1067	1540	%106	1129	1064	%131	1112	846
سلفيت	%96	521	541	%102	505	496	%101	324	321	%87	181	208
طوباس	%86	370	431	%85	264	309	%129	299	231	%89	307	346
طولكرم	%100	2156	2157	%91	1834	2021	%95	1615	1706	%88	1226	1399
قلقيلية	%96	707	739	%89	679	761	%107	677	632	%108	504	466
نابلس	%89	1795	2023	%113	1742	1542	%132	1595	1207	%99	1241	1259
أريحا	%55	266	484	%105	271	259	%138	260	188	%106	205	194
حلمول	%90	297	329	%78	180	231	%93	143	153	%111	185	167
الجموع	%86	11390	13270	%93	9400	10148	%108	8452	7808	%104	7437	7126

أما الجدول رقم (3). فإن بياناته تظهر عدد القضايا المدورة السابقة والقادمة وعدد القضايا المدورة والواردة والقضايا المفصلة. في كل محكمة صلح على حدة للقضايا الحقوقية؛ وذلك على النحو التالي:

- القضايا المدورة السابقة: تظهر البيانات أن القضايا المدورة من السنة السابقة للعام 2012 شهدت ارتفاعا ملحوظا فقد بلغت (9867) قضية، مقارنة ب (9114) قضية في العام 2011، أي بنسبة زيادة 7.6%.
- القضايا المدورة للسنة القادمة: تظهر البيانات أن القضايا المدورة للسنة القادمة بلغت في العام 2011، (9862) قضية، وارتفعت في العام 2012 الى (11747) قضية، بنسبة زيادة 16%. للمزيد من المعلومات أنظر الجدول أدناه والرسوم البيانية.

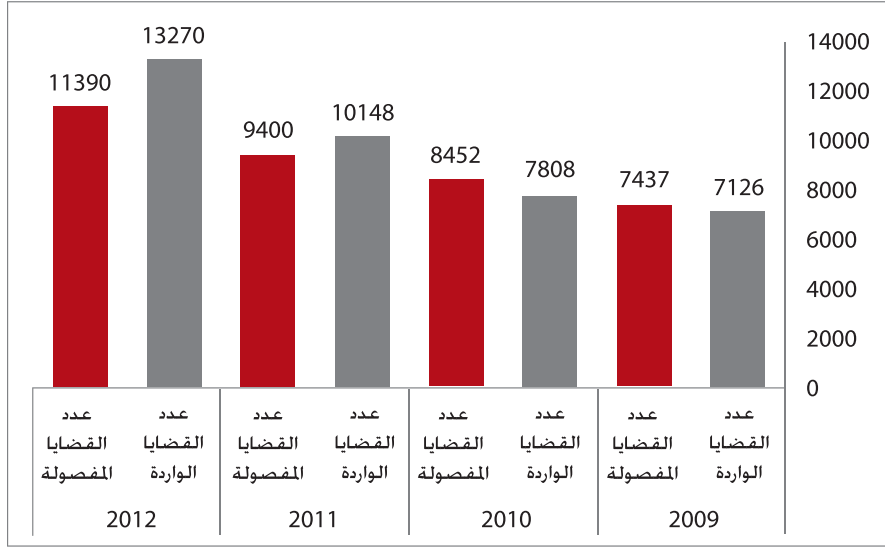




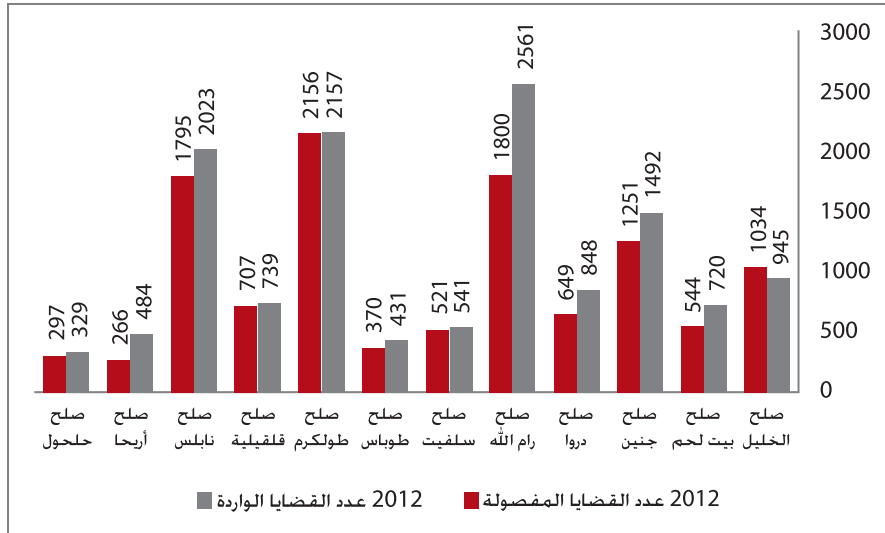
جدول رقم (3): عدد القضايا المدونة والواردة والفصولية والسابقة واللاحقة في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة للأعوام (2009-2012)

الحكمة	2009										2010										2011										2012									
	المحور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد الفصولية	المحور للسنة اللاحقة	المحور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد الفصولية	المحور للسنة اللاحقة	المحور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد الفصولية	المحور للسنة اللاحقة	المحور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد الفصولية	المحور للسنة اللاحقة	المحور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد الفصولية	المحور للسنة اللاحقة	المحور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد الفصولية	المحور للسنة اللاحقة										
الختيل	590	461	1051	586	465	400	865	406	459	465	400	865	406	459	465	400	865	406	459	465	400	865	406	459	465	400	865	406	459											
بيت لحم	1010	410	1420	654	766	357	1123	514	609	766	357	1123	514	609	766	357	1123	514	609	766	357	1123	514	609	766	357	1123	514	609											
جنين	1064	957	2021	878	1143	1215	2359	1118	1241	1144	1215	2359	1118	1241	1144	1215	2359	1118	1241	1144	1215	2359	1118	1241	1144	1215	2359	1118	1241											
دورا	351	413	764	358	406	334	740	372	368	406	334	740	372	368	406	334	740	372	368	406	334	740	372	368	406	334	740	372	368											
رام الله	1731	846	2577	1112	1465	1064	2529	1129	1400	1465	1064	2529	1129	1400	1465	1064	2529	1129	1400	1465	1064	2529	1129	1400	1465	1064	2529	1129	1400											
سلفيت	215	208	423	181	242	321	563	324	239	242	321	563	324	239	242	321	563	324	239	242	321	563	324	239	242	321	563	324	239											
طوباس	318	346	664	307	357	231	588	299	289	357	231	588	299	289	357	231	588	299	289	357	231	588	299	289	357	231	588	299	289											
طولكرم	1298	1399	2697	1226	1471	1706	3178	1615	1563	1472	1706	3178	1615	1563	1472	1706	3178	1615	1563	1472	1706	3178	1615	1563	1472	1706	3178	1615	1563											
قلقيلية	491	466	957	504	453	632	1086	677	409	454	632	1086	677	409	454	632	1086	677	409	454	632	1086	677	409	454	632	1086	677	409											
نابلس	2535	1259	3794	1241	2553	1207	3770	1595	2175	2563	1207	3770	1595	2175	2563	1207	3770	1595	2175	2563	1207	3770	1595	2175	2563	1207	3770	1595	2175											
أريحا	278	194	472	205	267	188	456	260	196	268	188	456	260	196	268	188	456	260	196	268	188	456	260	196	268	188	456	260	196											
حلمون	157	167	324	185	139	153	292	143	149	139	153	292	143	149	139	153	292	143	149	139	153	292	143	149	139	153	292	143	149											
الجموع	10038	7126	17164	7437	9727	7808	17549	8452	9097	9741	7808	17549	8452	9097	9741	7808	17549	8452	9097	9741	7808	17549	8452	9097	9741	7808	17549	8452	9097											

رسم بياني رقم (1): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية للأعوام (2009-2012)



رسم بياني رقم (2): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم الصلح للقضايا الحقوقية لعام 2012 حسب كل محكمة



## 2. القضايا الجزائية

بين الجدول رقم (4) والرسوم البيانية أدناه مجموع عدد القضايا والواردة والمفصولة ونسبة القضايا المفصولة الى الواردة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة. وذلك للسنوات 2009 - 2012 . وفيمايلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. عدد القضايا الواردة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية الواردة الى محاكم الصلح في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرب مما يشير الى إزدياد ثقة المواطن بالقضاء. حيث إرتفعت القضايا الجزائية الواردة من (21222) قضية عام 2009 الى (26693) قضية عام 2010. وتبلغ في العام 2011 (31124) قضية. وتصل الى (34366) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 9.4% مقارنة بالسنة السابقة: وقد كانت محكمة صلح رام الله في العام 2012 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (7239) قضية. تلتها محكمة صلح نابلس بواقع (5259) قضية. فيما جاءت محكمة صلح أريحا الأقل عددا بواقع (962) قضية.

ب. عدد القضايا المفصولة: تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المفصولة في محاكم الصلح في كل محكمة على حدة بلغت (35395) قضية عام 2009، إنخفضت الى (73139) عام 2010، ولتعاود الإرتفاع قليلا وتبلغ في العام 2011 (32115) قضية مفصولة، وتصل مرتفعة الى (34638) قضية مفصولة عام 2012 بنسبة زيادة 7.3% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت في العام 2012 محكمة صلح رام الله الأكثر من حيث القضايا المفصولة بواقع (7099) قضية، تليها محكمة صلح نابلس بواقع (5724) قضية، لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة محكمة صلح أريحا بواقع (926) قضية.

ج. نسبة القضايا المفصولة الى الواردة: تظهر البيانات أن النسبة العامة للقضايا الجزائية المفصولة الى الواردة في محاكم الصلح في كل محكمة على حدة أن العام 2009 بلغت فيه هذه النسبة 167%، وإنخفضت في العام 2010 الى 118%، وعادت الإنخفاض في العام 2011، حيث بلغت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة 103%، وإستمرت في الإنخفاض في العام 2012 لتصل الى 100%؛ وقد كانت محكمة صلح نابلس في العام 2012 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 109%، وجاءت محاكم صلح الخليل وطولكرم بعدها بنسبة 105%، فيما جاءت محكمة صلح جنين الأقل نسبة بواقع 95%.

جدول رقم (4): عدد القضايا الواردة والفصول ونسبة الموصول للوارد في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة 2009 - 2012

الحاكم	2012			2011			2010			2009		
	نسبة الموصول إلى الواردة	عدد القضايا الموصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة الموصولة إلى الواردة	عدد القضايا الموصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة الموصولة إلى الواردة	عدد القضايا الموصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة الموصولة إلى الواردة	عدد القضايا الموصولة	عدد القضايا الواردة
الغليل	%105	3071	2916	%110	2222	2016	%112	2079	1856	%118	1904	1608
بيت لحم	%99	3691	3738	%79	2496	3157	%85	1867	2193	%166	2700	1631
جنين	%95	3650	3857	%98	2983	3058	%151	3381	2246	%284	6991	2461
دورا	%101	2066	2041	%107	1595	1491	%138	2347	1696	%182	2131	1172
رام الله	%98	7099	7239	%76	5768	7613	%89	5223	5872	%114	4639	4075
سلفيت	%98	1150	1170	%115	1375	1195	%98	1199	1229	%116	1116	965
طوباس	%97	1113	1146	%118	1265	1074	%123	1509	1230	%116	1050	908
طولكرم	%105	2621	2501	%143	3360	2347	%145	3013	2078	%113	1918	1691
قلقيلية	%102	2399	2361	%116	2632	2273	%121	2668	2211	%223	3700	1656
نابلس	%109	5724	5259	%131	6206	4752	%151	6108	4050	%215	7035	3275
أريحا	%96	926	962	%104	952	917	%104	988	949	%119	1082	906
حلمول	%96	1128	1176	%102	1261	1231	%94	1015	1083	%129	1129	874
الجموع	%101	34638	34366	%103	32115	31124	%118	31397	26693	%167	35395	21222

بين الجدول رقم (5) أدناه عدد القضايا المدورة السابقة واللاحقة والواردة المفصلة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009 - 2012. وفيما يلي أبرز المؤشرات والإنتاجات:

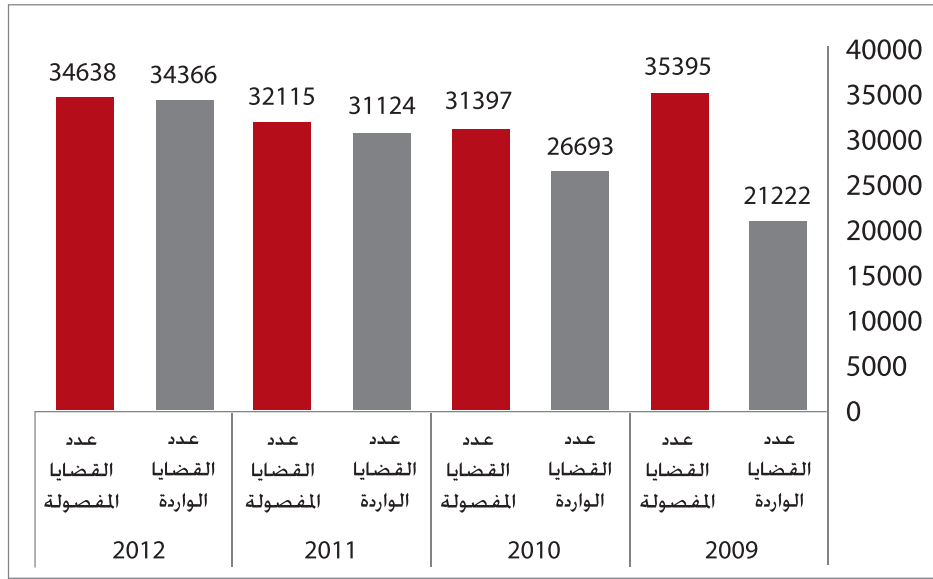
أ. عدد القضايا المدورة والواردة: تظهر البيانات أن مجموع أعداد القضايا الجزائية المدورة والواردة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية بلغت في العام 2009، (58869) وإستمرت في الإنخفاض لتصل في العام 2012 الى (52236) قضية واردة ومدورة بنسبة انخفاض 12.7%. وقد كانت محكمة صلح رام الله في العام 2012 هي الأعلى في القضايا الواردة والمدورة وبلغت (14182). فيما جاءت محكمة نابلس بعدها بواقع (7727) قضية، وجاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (1350) قضية واردة ومدورة.

ب. عدد القضايا المدورة للسنة السابقة واللاحقة: بلغت القضايا المدورة للسنة السابقة (37647)، (23481)، (18812)، (17870) قضية؛ للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي؛ نلاحظ أن هناك إنخفاضا ملموسا في عدد القضايا المدورة للسنة السابقة، رافقه إنخفاضا في عدد القضايا المدورة للسنة اللاحقة 2013، حيث بلغت (23474)، (18777)، (17821)، (17598) قضية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي. وفي العام 2012 جاءت محكمة صلح رام الله في المقدمة من حيث أعلى القضايا المدورة السابقة واللاحقة بواقع (6943) و (7083) على التوالي، تلتها محكمة بيت لحم بواقع (2739) قضية سابقة و (2786) قضية لاحقة، فيما كانت محكمة سلفيت هي الأقل من حيث عدد القضايا السابقة واللاحقة بواقع (185) و (205) على التوالي. يلاحظ أن نسبة الإنخفاض في عدد القضايا المدورة للسنة السابقة ما بين العامين 2009 - 2012 بلغت 110.7%. وأن نسبة الإنخفاض في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة ما بين العامين 2009 - 2012 بلغت 33.4%. للمزيد من المعلومات أنظر الجدول المذكور والرسوم البيانية.

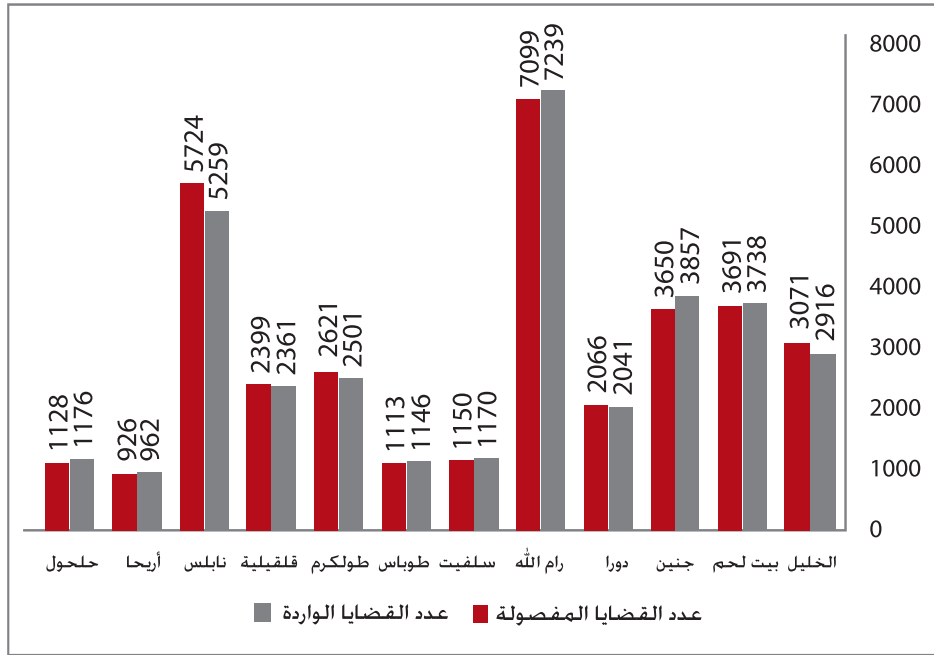
جدول رقم (5): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصلة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة. 2009 - 2012

الحكمة	2012				2011				2010				2009						
	الدور للسنة اللاحقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصلة	الدور للسنة اللاحقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصلة	الدور للسنة اللاحقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصلة	الدور للسنة اللاحقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصلة			
الخمسة	632	3071	3703	2916	787	786	2222	3008	2016	992	991	2079	3070	1856	1214	1904	3118	1608	1510
التخيل	2786	3691	6477	3738	2739	2734	2496	5230	3157	2073	2070	1867	3937	2193	1744	2700	4445	1631	2814
بيت لحم	889	3650	4539	3857	682	682	2983	3665	3058	607	604	3381	3985	2246	1739	6991	8730	2461	6269
جنين	780	2066	2846	2041	805	805	1595	2400	1491	909	909	2347	3256	1696	1560	2131	3691	1172	2519
دورا	7083	7099	14182	7239	6943	6945	5768	12713	7613	5100	5091	5223	10314	5872	4442	4639	9077	4075	5002
رام الله	205	1150	1355	1170	185	185	1375	1560	1195	365	365	1199	1564	1229	335	1116	1451	965	486
سلفيت	298	1113	1411	1146	265	265	1265	1530	1074	456	456	1509	1965	1230	735	1050	1785	908	877
طوباس	1378	2621	3999	2501	1498	1473	3360	4833	2347	2486	2481	3013	5494	2078	3416	1918	5331	1691	3640
طولكرم	761	2399	3160	2361	799	799	2632	3431	2273	1158	1158	2668	3826	2211	1615	3700	5315	1656	3659
قليلية	2003	5724	7727	5259	2468	2448	6206	8654	4752	3902	3888	6108	9996	4050	5946	7035	12980	3275	9705
نابلس	424	926	1350	962	388	388	952	1340	917	423	423	988	1411	949	462	1082	1544	906	638
أريحا	359	1128	1487	1176	311	311	1261	1572	1231	341	341	1015	1356	1083	273	1129	1402	874	528
حلمون	17598	34638	52236	34366	17870	17821	32115	49936	31124	18812	18777	31397	50174	26693	23481	35395	58869	21222	37647

رسم بياني رقم (3): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (4): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم الصلح للقضايا الجزائية للعام 2012 حسب كل محكمة





### مقدمة

تنشأ محاكم البداية في مراكز المحافظات. وتتشكل من رئيس وعدد كافٍ من القضاة. كما نصت على ذلك المادة (12) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002. وتعد المحكمة جلساتها من هيئة مكونة من ثلاثة قضاة يرأسها أقدمهم. وكذلك تنعقد محكمة البداية بصفتها الإستئنافية من ثلاثة قضاة وتختص بالنظر في إستئنافات الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح.

### أولاً: مؤشرات أعمال محاكم البداية الحقوقية والجزائية كافة

تنظر محاكم البداية نوعين من القضايا هي القضايا الحقوقية والجزائية. طرأ تطور نوعي على سرعة الفصل في القضايا. وزيادة عدد القضايا الواردة للمحاكم ما يعكس زيادة ثقة الجمهور بالقضاء.

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (6) أدناه أن هناك زيادة مضطردة في عدد القضايا الواردة والتي تم الفصل فيها لجميع المحاكم سواء كانت قضايا حقوقية أو جزائية. وفيما يلي تفصيل للبيانات الواردة في الجدول:

- بلغ إجمالي عدد القضايا الواردة من القضايا الحقوقية والجزائية (3508) قضية عام 2009. إرتفع العدد إلى (4383) قضية عام 2010. وإلى (5248) قضية عام 2011. وإلى (5791) قضية عام 2012 بنسبة زيادة في العام 2012 بلغت حوالي 9.4% بالمقارنة مع السنة السابقة.
- واکب إرتفاع القضايا الواردة ارتفاعاً في القضايا المفصلة. حيث إرتفع عدد القضايا المفصلة من (3872) قضية عام 2009 إلى (4171) قضية عام 2010 وإلى (4838) قضية عام 2011. وإلى (4972) قضية عام 2012. بنسبة زيادة في العام 2012 بلغت 2.7% بالمقارنة مع السنة السابقة.

### 1. مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا الحقوقية كافة

إرتفع عدد القضايا الحقوقية الواردة للمحاكم ارتفاعاً مضطرباً من (2776) قضية عام 2009 إلى (3707) قضية عام 2010 وإستمر العدد في الإرتفاع إلى (4394) قضية عام 2011. ولبلغ (4819) قضية عام 2012 بنسبة زيادة في العام 2012 بلغت حوالي 8.8% بالمقارنة مع السنة السابقة. كما إرتفع عدد القضايا الحقوقية التي تم الفصل فيها ارتفاعاً مضطرباً من (2765) قضية عام 2009 إلى (2956) قضية عام 2010 وإلى (3459) قضية عام 2011. وإلى (3769) قضية عام 2012. بنسبة زيادة في العام 2012 بلغت 8.2% بالمقارنة مع السنة السابقة. بالإضافة لذلك نستنتج من الجدول المذكور أعلاه ما يلي:

- إن الزيادة في عدد القضايا الحقوقية الواردة في العام 2012 بالمقارنة مع السنة السابقة قد فاق الزيادة في المفصول في القضايا الحقوقية. مما يعني زيادة القضايا المدورة في العام 2012 والتي بلغت (8182).
- إنخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصلة إلى القضايا الواردة من 100% عام 2009 إلى 80% عام 2010 وواصلت النسبة إنخفاضها إلى 79% عام 2011. ووصلت عام 2012 النسبة 78%.

- بلغ متوسط عدد القضايا الواردة شهريا في العام 2009، (231) قضية، في حين بلغ هذا المتوسط في العام 2012، (402) قضية وذلك بنسبة زيادة 42.5%. وبلغ متوسط عدد القضايا المفصلة شهريا عام 2009، (230) قضية، في حين بلغ هذا المتوسط في العام 2012، (314) قضية، وذلك بنسبة زيادة 26.8%. بمعنى أن معدل ما هو وارد شهريا أعلى مما هو مفصول شهريا في السنوات الأربع السابقة.

## 2. مؤشرات أعمال محاكم البداية للقضايا الجزائية كافة

إنخفض عدد القضايا الجزائية الواردة للمحاكم البدائية من (732) قضية عام 2009 إلى (676) قضية عام 2010 وعاد العدد للإرتفاع إلى (854) قضية عام 2011، وبلغ (972) قضية عام 2012 بنسبة زيادة في العام 2012، 12.1% بالمقارنة مع السنة السابقة. وإرتفع عدد القضايا الجزائية المفصلة إرتفاعاً مضطرباً من (1107) قضية عام 2009 إلى (1215) قضية عام 2010 وإلى (1379) قضية عام 2011، وانخفض إلى (1203) قضية عام 2012، بنسبة إنخفاض بلغت في العام 2012، 14.6% بالمقارنة مع السنة السابقة، بالإضافة لذلك نلاحظ من الجدول رقم (6) أن نسبة القضايا الجزائية المفصلة إلى مجموع القضايا الواردة بلغ 151% عام 2009 وإرتفعت النسبة إلى 180% عام 2010 وانخفضت النسبة إلى 161% عام 2011 وتبلغ النسبة في العام 2012، 124%. يلاحظ أن متوسط عدد القضايا الواردة شهريا في القضايا الجزائية ارتفع من (61) قضية عام 2009، إلى (81) قضية عام 2012، بنسبة زيادة 24.7%؛ في حين أن متوسط عدد القضايا المفصلة شهريا في القضايا الجزائية ارتفع من (92) قضية عام 2009، إلى (100) قضية عام 2012، بنسبة زيادة 8%.

جدول (6): عدد ونسب القضايا المدورة والواردة والمفصلة ومتوسط الوارد والمفصول، في محاكم البداية للقضايا الحقوقية والجزائية للأعوام (2009 - 2012)

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصلة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصلة للواردة	متوسط عدد القضايا الواردة شهريا	متوسط عدد القضايا المفصلة شهريا
قضايا حقوقية	2009	4471	2776	7247	2765	4482	100%	230	231
	2010	4485	3707	8192	2956	5236	80%	246	309
	2011	5240	4394	9634	3459	6175	79%	288	366
	2012	6184	4819	11003	3769	8182	78%	314	402
قضايا جزائية	2009	4345	732	5077	1107	3970	151%	92	61
	2010	3973	676	4649	1215	3434	180%	101	56
	2011	3444	854	4298	1379	2919	161%	115	71
	2012	2950	972	3922	1203	2719	124%	100	81
الإجمالي	2009	8816	3508	12324	3872	8452	110%	323	292
	2010	8458	4383	12841	4171	8670	95%	348	365
	2011	8684	5248	13932	4838	9094	92%	403	437
	2012	9134	5791	14925	4972	10901	86%	414	483

## ثانياً: مؤشرات أعمال محاكم البداية في القضايا الحقوقية كافة حسب كل محكمة

### 1. القضايا الحقوقية

يبين الجدول رقم (7) والرسوم البيانية أدناه عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة الى الواردة، في محاكم البداية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009 - 2012. وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الحقوقية الواردة الى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد مما يشير الى إزدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث إرتفعت القضايا الحقوقية الواردة من (2776) عام 2009 الى (3707) عام 2010، وتبلغ في العام 2011 (4394) قضية، ولترتفع الى (4819) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 8.8% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت محكمة رام الله في العام 2012 الأكثر من حيث ورود القضايا الحقوقية بواقع (1250) قضية، تلتها محكمة نابلس بواقع (1125) قضية، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عددا بواقع (80) قضية.

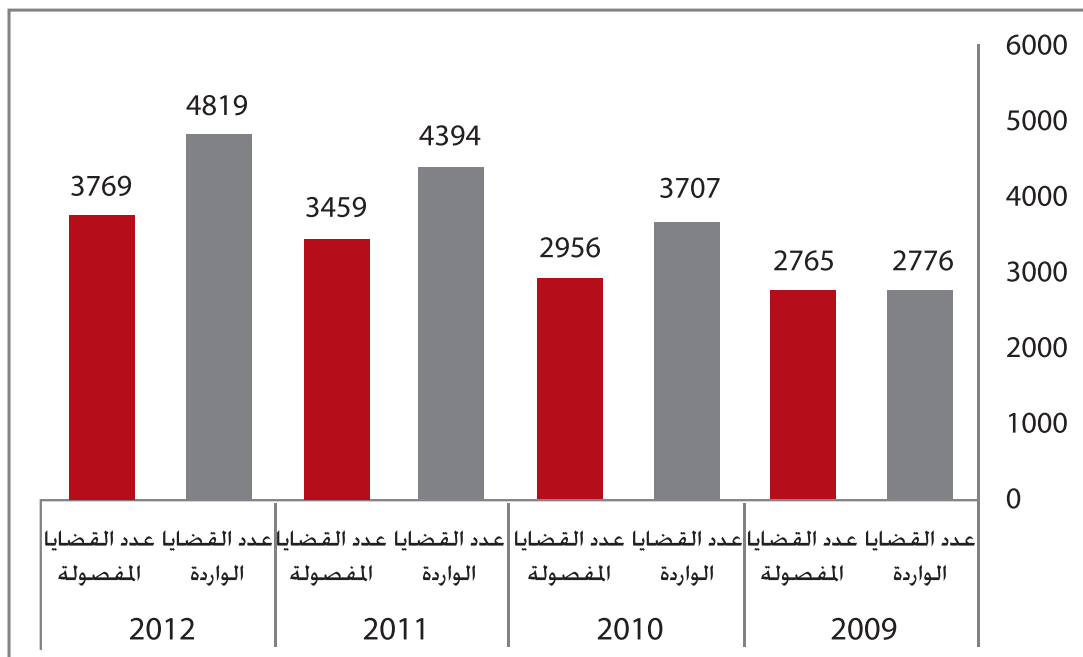
ب. **عدد القضايا المفصلة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الحقوقية المفصلة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد مما يشير الى فعالية متزايدة في المحاكم، حيث إرتفعت القضايا الحقوقية المفصلة من (2765) عام 2009 الى (2956) عام 2010، وتبلغ في العام 2011 (3459) قضية مفصلة، وإرتفعت الى (3769) قضية مفصلة عام 2012 بنسبة زيادة 8.2% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت في العام 2012 محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (852) قضية، تليها محكمة رام الله بواقع (802) قضية، لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة أريحا بواقع (91) قضية.

ج. **نسبة القضايا المفصلة الى الواردة:** تظهر نسبة عدد القضايا الحقوقية المفصلة الى الواردة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة أن العام 2009 بلغت فيه هذه النسبة 100%، وإنخفضت في العام 2010 الى 80%، وعاودت النسبة الى الإنخفاض في العام 2011، حيث بلغت نسبة القضايا المفصلة الى الواردة 79%، واستمرت النسبة في الإنخفاض قليلا في العام 2012 مقارنة في العام الذي سبقه لتصل الى 78%؛ وقد كانت محكمة أريحا في العام 2012 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت 114%، وجاءت محكمة طولكرم بعدها بنسبة 104%، فيما جاءت محكمة رام الله الأقل نسبة بواقع 64%.

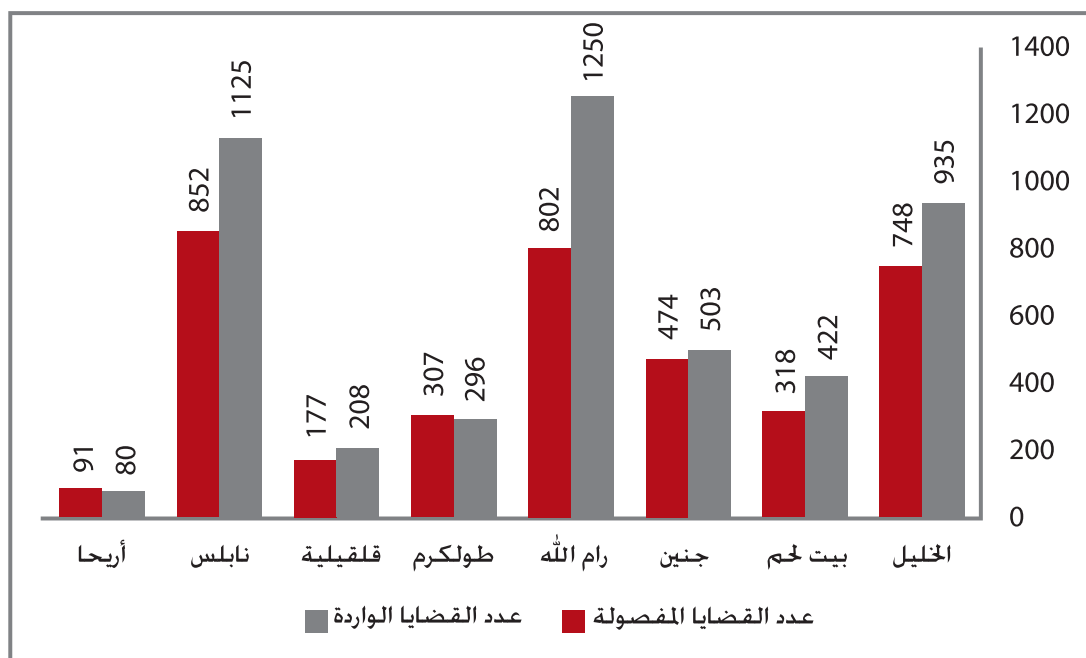
جدول رقم (7): عدد ونسبة القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة، 2009 - 2012

	2012			2011			2010			2009			
	نسبة المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	نسبة المفصولة إلى الواردة	عدد القضايا المفصولة	عدد القضايا الواردة	
	%80	748	935	%93	793	852	%75	538	716	%113	598	528	الخليل
	%75	318	422	%80	319	399	%87	263	301	%116	264	227	بيت لحم
	%94	474	503	%79	386	490	%73	293	403	%80	237	298	جنين
	%64	802	1250	%69	789	1136	%94	873	928	%110	750	679	رام الله
	%104	307	296	%74	222	300	%71	201	283	%73	171	235	طولكرم
	%85	177	208	%95	143	151	%65	133	206	%94	101	107	قلقيلية
	%76	852	1125	%73	733	1002	%74	589	793	%92	584	637	نابلس
	%114	91	80	%116	74	64	%86	66	77	%92	60	65	أريحا
	%78	3769	4819	%79	3459	4394	%80	2956	3707	%100	2765	2776	

رسم بياني رقم (5): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الحقوقية للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (6): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للعام 2012 حسب المحكمة



يبين الجدول رقم (8) أدناه عدد القضايا المدورة السابقة والقادمة، والواردة والمدورة والمفصلة في محاكم البداية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009 - 2012، وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر مجموع أعداد القضايا الحقوقية المدورة والواردة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة؛ أن هناك إرتفاعا مضطربا في هذه القضايا، ففي العام 2009 بلغت فيه هذه القضايا (7247) قضية وفي العام 2010 بلغت (8192) قضية، وفي العام 2011 قفزت الى (9634) قضية، وفي العام 2012 بلغت (11003) مسجلة ارتفاعا ملموسا بنسبة زيادة 12.4% عن السنة السابقة. وقد كانت محكمة رام الله في العام 2012 هي الأعلى في القضايا المدورة والواردة وبلغت (2724)، وجاءت محكمة نابلس بعدها بواقع (2594) قضية، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (176) قضية.

ب. **عدد القضايا المدورة للسنة السابقة والقادمة:** بلغت القضايا المدورة للسنة السابقة (4471)، (4485)، (5240)، (6184) قضية؛ للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي؛ نلاحظ أن نسبة الزيادة في القضايا المدورة لسنة 2012 بلغت 15.2% مقارنة بالسنة التي سبقتها، والإرتفاع في عدد القضايا المدورة للسنة السابقة رافقه إرتفاع في القضايا المدورة للسنة القادمة، حيث بلغت (4482)، (5236)، (6175)، (8182) قضية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي، نلاحظ ثانية أن نسبة الزيادة في القضايا المدورة لسنة 2012 بلغت 24.2% مقارنة بالسنة التي سبقتها، هذه المعطيات ستشكل عبئا على مجمل محاكم البداية تقريبا في العام 2013.

وفي العام 2012 جاءت محكمة بداية رام الله في المقدمة من حيث القضايا المدورة السابقة والقادمة بواقع (1474) و (1922) على التوالي، تلتها محكمة بداية نابلس بواقع (1469) قضية مدورة سابقة و(1742) قضية مدورة للسنة القادمة، فيما كانت محكمة أريحا هي الأقل من حيث القضايا السابقة والقادمة المدورة بواقع (96) و (85) قضية على التوالي.

جدول رقم (8) : عدد القضايا المدونة والواردة والمفصلة في محاكم البداية للقضايا الحقيقية حسب المحاكم للأعوام (2009 - 2012)

المحاكم	2009					2010					2011					2012				
	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للسنة للدور	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للسنة للدور	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للسنة للدور	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للسنة للدور
الخليل	1035	528	1563	598	965	965	716	1681	538	1143	1143	852	1995	793	1202	1204	935	2139	748	1391
بيت لحم	501	227	728	264	464	464	301	765	263	502	502	399	901	319	582	582	422	1004	318	686
جنين	351	298	649	237	412	412	403	815	293	522	523	490	1013	386	627	629	503	1132	474	1606
رام الله	1143	679	1822	750	1072	1072	928	2000	873	1127	1127	1136	2263	789	1474	1474	1250	2724	802	1922
طولكرم	296	235	531	171	360	360	283	643	201	442	442	300	742	222	520	520	296	816	307	509
قلقيلية	123	107	230	101	129	129	206	335	133	202	202	151	353	143	210	210	208	418	177	241
نابلس	932	637	1569	584	985	988	793	1781	589	1192	1195	1002	2197	733	1464	1469	1125	2594	852	1742
أريحا	90	65	155	60	95	95	77	172	66	106	106	64	170	74	96	96	80	176	91	85
الجموع	4471	2776	7247	2765	4482	4485	3707	8192	2956	5236	5240	4394	9634	3459	6175	6184	4819	11003	3769	8182



## 2. القضايا الجزائية

بين الجدول رقم (9) والرسم البياني أدناه عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة الى الواردة، في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009 - 2012. وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية الواردة الى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة محاكم المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد، حيث كانت محكمة نابلس في العام 2012 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (196) قضية، تلتها محكمة رام الله بواقع (161) قضية، فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عددا بواقع (16) قضية. في حين كانت القضايا الواردة لنفس المحاكم في العام 2009 كمايلي: محكمة نابلس (163) قضية، محكمة رام الله (143) قضية، ومحكمة أريحا (18) قضية.

ب. **عدد القضايا المفصلة:** تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصلة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة محاكم المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد مما يشير الى فعالية متزايدة في المحاكم، حيث كانت في العام 2012 محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (222) قضية، تليها محكمة طولكرم بواقع (185) قضية، لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة أريحا بواقع (43) قضية، في حين كانت القضايا المفصلة لنفس المحاكم في العام 2009 كمايلي: محكمة نابلس (127) قضية، محكمة طولكرم (81) قضية، محكمة أريحا (27) قضية.

ج. **نسبة القضايا المفصلة الى الواردة:** تظهر البيانات أن نسبة القضايا الجزائية المفصلة الى الواردة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة أن العام 2009 بلغت فيه هذه النسبة 151%، وإرتفعت في العام 2010 الى 180%، لكن هذه النسبة إنخفضت في العام 2011، حيث بلغت نسبة القضايا المفصلة الى الواردة 161%، وإستمرت النسبة في الإنخفاض في العام 2012 مقارنة بالأعوام السابقه لتصل الى 124%؛ وقد كانت محكمة أريحا في العام 2012 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة الى القضايا الواردة وبلغت 269%، بينما لم تتجاوز هذه النسبة الـ 150% عام 2009، وجاءت عام 2012 محكمة طولكرم بعدها بنسبة 187%، بينما لم تتجاوز هذه النسبة الـ 145% عام 2009؛ فيما جاءت عام 2012 محكمة بيت لحم الأقل نسبة بواقع 87%، في حين كانت عام 2009، 94%.

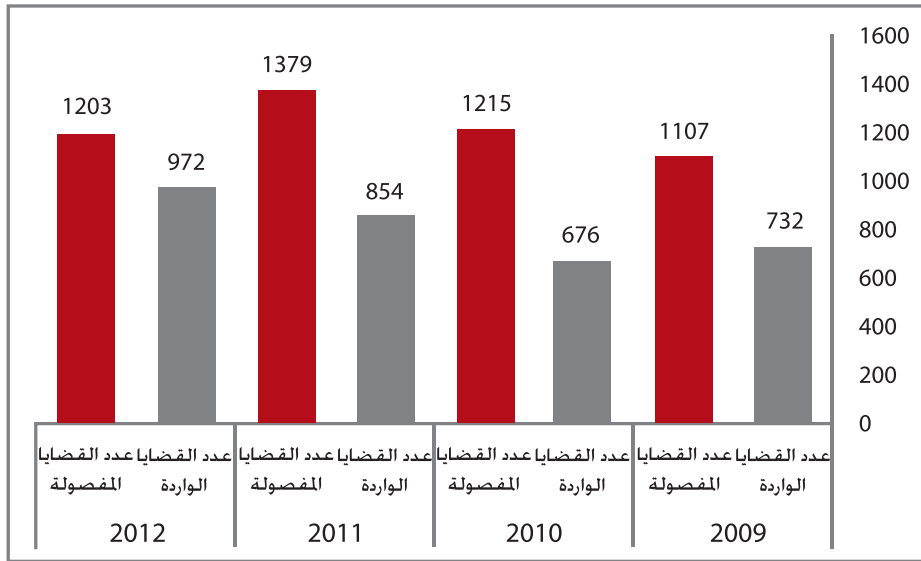
د. **محكمة جرائم الفساد:** بلغ عدد قضايا جرائم الفساد الواردة لمحاكم البداية في العام 2012، (28) قضية؛ والمفصلة (15) قضية؛ ونسبة المفصول الى الوارد 54%.

هـ. **محكمة الجمارك البدائية:** بلغ عدد القضايا الواردة لمحكمة الجمارك البدائية في العام 2012، (37) قضية؛ والمفصلة (12)؛ ونسبة المفصول الى الوارد 32%.

جدول رقم (9): نسب القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية الجزائية حسب كل محكمة على حدة للأعوام (2009 - 2012)

الحاكم	2009			2010			2011			2012		
	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة
الخليل	%229	272	119	%83	70	84	%174	157	90	%139	163	117
بيت لحم	%94	79	84	%229	126	55	%225	146	65	%87	92	106
جنين	%276	116	42	%186	238	128	%158	185	117	%111	133	120
رام الله	%164	234	143	%193	232	120	%79	125	159	%112	180	161
طولكرم	%145	81	56	%396	111	28	%319	236	74	%187	185	99
قلقيلية	%160	171	107	%152	93	61	%176	158	90	%172	158	92
نابلس	%78	127	163	%199	324	163	%154	327	213	%113	222	196
جرائم الفساد										%54	15	28
أريحا	%150	27	18	%57	21	37	%98	45	46	%269	43	16
الجمارك البدائية										%32	12	37
المجموع	%151	1107	732	%180	1215	676	%161	1379	854	%124	1203	972

رسم بياني رقم (7): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية للقضايا الجزائية للأعوام (2009 - 2012)



بين الجدول رقم (10) أدناه مجموع عدد القضايا المدورة الواردة وعدد القضايا المفصولة والمدورة من السنة السابقة والمدورة للسنة القادمة. في محاكم البداية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة. وذلك للسنوات 2009 - 2012. وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا المدورة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المدورة الى محاكم البداية في كل محكمة على حدة شهدت إنخفاضا في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد. ما يشير الى أن هناك محاولات حثيثة لمواجهة حالة الإختناق القضائي. حيث بلغت القضايا الجزائية المدورة (مدور سابق) للعام 2009 (4345) قضية. وإنخفضت عام 2010 الى (3973) قضية. ولتعاود الإنخفاض في العام 2011 وتبلغ (3444) قضية. والى (2950) قضية عام 2012. فيما جرى ترحيل (2719) قضية للعام 2013 من قضايا العام 2012. وقد كانت محكمة نابلس في العام 2012 الأكثر من حيث القضايا الجزائية المدورة بواقع (628) قضية. مسجلة انخفاضا عن ما دورته المحكمة عام 2009 والبالغ (862) قضية: تلتها محكمة رام الله بواقع (604) قضية. مسجلة كذلك انخفاضا عن ما دورته المحكمة عام 2009. والبالغ (766) قضية: فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عددا بواقع (97) قضية. مسجلة انخفاضا عن ما دورته في العام 2009. والبالغ (89) قضية. فيما يلاحظ أن محكمة جرائم الفساد ومحكمة الجمارك قد دورتا عام 2012. (22) و(2) قضية على التوالي.

ب. **عدد القضايا المفصولة الى المدور والوارد:** تظهر البيانات أن عدد القضايا الجزائية المفصولة في محاكم البداية في كل محكمة على حدة الى عدد القضايا المدورة والواردة لم تشهد إرتفاعا كبيرا. فقد كانت في العام 2012 محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصولة بواقع (222) قضية. والأكثر في القضايا الواردة والمدورة بواقع (824) قضية. والأكثر تدويرا للقضايا للسنة القادمة بواقع (602) قضية: تليها محاكم طولكرم ورام الله بواقع (185) و(180) قضية تم فصلها على التوالي. في حين أن عدد القضايا الواردة والمدورة بلغت (409) و(765) على التوالي. وبلغ عدد القضايا المدورة (224) و(585) على التوالي للعام 2013. لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة محكمة أريحا بواقع (43) قضية. ولكن من أصل (113) قضية واردة ومدورة. والأقل للقضايا المدورة للسنة القادمة بواقع (70) قضية.

ج. **المدور والوارد لمحاكم جرائم الفساد والجمارك:** تظهر البيانات أن عدد القضايا المدورة للعام 2012 من محكمة جرائم الفساد بلغت (22) قضية والوارد والمدور (50) قضية. والمدور الى العام 2013 (35) قضية: أما محكمة الجمارك فقد بلغت القضايا المدورة للعام 2012. (2) قضية: والمدور والوارد (39). والمدور للعام 2013. (27) قضية.

جدول رقم (10): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول في محاكم البداية الجزائية حسب كل محكمة على حدة. 2009 - 2012

الحاكم	2009					2010					2011					2012				
	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	المفصول	الدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	الدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	الدور للسنة القادمة	مدور السنة السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	الدور للسنة القادمة
التخليل	646	119	765	272	493	493	84	577	70	507	507	90	597	157	440	440	117	557	163	394
بيت لحم	406	84	490	79	411	411	55	466	126	340	341	65	406	146	260	260	106	366	92	274
جنين	539	42	581	116	465	465	128	593	238	355	355	117	472	185	287	287	120	407	133	274
رام الله	766	143	909	234	675	675	120	795	232	563	570	159	729	125	604	604	161	765	180	585
طولكرم	577	56	633	81	552	553	28	581	111	470	470	74	544	236	308	310	99	409	185	224
قلقيلية	460	107	567	171	396	396	61	457	93	364	365	90	455	158	297	300	92	392	158	234
نابلس	862	163	1025	127	898	900	163	1063	324	739	740	213	953	327	626	628	196	824	222	602
جرائم الفساد																22	28	50	15	35
أريحا	89	18	107	27	80	80	37	117	21	96	96	46	142	45	97	97	16	113	43	70
الجمارك البدائية																2	37	39	12	27
المجموع	4345	732	5077	1107	3970	3973	676	4649	1215	3434	3444	854	4298	1379	2919	2950	972	3922	1203	2719

## مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية

### المقدمة

تنشأ محاكم البداية في مراكز المحافظات، وتؤلف من رئيس وعدد كافٍ من القضاة، وتعد المحكمة جلساتها من هيئة مكونة من ثلاث قضاة يرأسها أقدمهم، وكذلك تنعقد محكمة البداية بصفتها الاستئنافية من ثلاثة قضاة وتختص بالنظر في إستئنافات الأحكام الصادرة عن محاكم الصلح، ويمكن بقرار من مجلس القضاء الأعلى إنتداب قاضي محكمة بداية للنظر في الأمور المستعجلة ويسمى في هذه الحالة بقاضي الأمور المستعجلة.

### أولاً: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الإستئنافية

1. يلاحظ من الجدول رقم (11) أن نسبة القضايا المفصلة إلى القضايا الواردة الحقوقية والجزائية بلغت 98% عام 2009 ارتفعت إلى 107% عام 2010، ثم إنخفضت إلى 96% عام 2011 ولتواصل الإنخفاض على 89% في العام 2012. أما بالنسبة للقضايا الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية، فقد ارتفعت من (3484) قضية عام 2009 إلى (3505) قضية عام 2010 ولتعاود عدد القضايا للإرتفاع إلى (4006) قضية في العام 2011، وبلغت في العام 2012، (4439) قضية بنسبة زيادة 9.75% مقارنة بالسنة السابقة.
2. القضايا المدورة والواردة: يلاحظ أن القضايا المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية ارتفعت من (5214) قضية عام 2009 إلى (6168) قضية عام 2012 بنسبة زيادة بلغت 15.5%.
3. نسبة القضايا المفصلة: يلاحظ أن القضايا المفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية رواحت نسبة ما هو مفصول لمجموع المدور والوارد ما بين 64% وهي النسبة الأدنى عام 2012، و70% وهي الأعلى وكانت عام 2010. للمزيد من المعلومات أنظر الجدول أدناه.

### 1. القضايا الحقوقية

- **القضايا الواردة:** إرتفع عدد القضايا الحقوقية الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية من (868) قضية عام 2009 إلى (994) قضية عام 2010 وعاد العدد للإرتفاع إلى (1200) قضية عام 2011 وليبلغ في العام 2012 (1573) قضية، بنسبة زيادة 23.7% مقارنة بالسنة السابقة.
- **القضايا المفصلة:** إرتفع عدد القضايا المفصلة إرتفاعاً مضطرباً من (915) قضية عام 2009 إلى (993) قضية عام 2010 وإلى (1157) قضية عام 2011 ووصلت في العام 2012، إلى (1373) قضية مفصلة، بنسبة زيادة 15.7% مقارنة بالسنة السابقة.
- **نسبة القضايا المفصلة للواردة:** إنخفضت نسبة القضايا الحقوقية المفصلة للواردة من 105% عام 2009 إلى 100% عام 2010 وعادت النسبة للإنخفاض عام 2011 إلى 96% ولتبلغ في العام 2012، 87%. ما يعني عدم قدرة المحاكم بالفصل بما يعادل القضايا الواردة في السنتين الماضيتين.

- **معدل عدد القضايا المفصولة شهريا:** إرتفع معدل عدد القضايا المفصولة شهريا من (76) قضية عام 2009 إلى (83) قضية شهريا عام 2010 وإرتفعت إلى (96) قضية شهريا عام 2011 وواصلت الإرتفاع لتصل إلى (114) قضية في الشهر عام 2012 بنسبة زيادة 15.8% مقارنة بالسنة السابقة.
- **معدل عدد القضايا الواردة شهريا:** ارتفع معدل عدد القضايا الواردة شهريا من (72) قضية عام 2009 إلى (83) قضية شهريا عام 2010 وليصل في العام 2011 إلى (100) قضية. وبلغ عام 2012. (131) قضية. بنسبة زيادة 23.7% مقارنة بالسنة السابقة.

## 2. القضايا الجزائية

- **القضايا الواردة:** بلغ عدد القضايا الجزائية الواردة لمحاكم البداية بصفتها الإستئنافية (2616) قضية عام 2009 إنخفض العدد إلى (2511) قضية عام 2010 وعاود العدد للإرتفاع إلى (2806) قضية عام 2011 وواصل إرتفاعه على نحو ضئيف في العام 2012 ليبلغ (2866) قضية بنسبة زيادة 2% مقارنة بالسنة السابقة.
- **نسبة القضايا المفصولة للواردة:** بلغت نسبة القضايا الجزائية المفصولة للواردة 95% عام 2009 وإرتفعت ووصلت إلى 110% عام 2010 وعادت النسبة للإنخفاض إلى 96% عام 2011. وإنخفضت مرة أخرى لتبلغ في العام 2012. 90%.
- **معدل عدد القضايا المفصولة شهريا:** بلغ معدل عدد القضايا الجزائية المفصولة شهريا عام 2009. (207) قضية؛ وعام 2010. (230) قضية؛ وعام 2011. (225) قضية؛ ليصل إلى معدل (214) قضية عام 2012. بنسبة انخفاض 5.1% مقارنة بالسنة السابقة.
- **معدل عدد القضايا الواردة شهريا:** بلغ معدل القضايا الجزائية الواردة شهريا عام 2009. (218) قضية؛ وعام 2010 انخفضت الى (209) قضية؛ لتعاود الإرتفاع عام 2011 إلى (234) قضية؛ ولتصل في العام 2012 إلى (239) قضية بنسبة زيادة 2% مقارنة بالسنة السابقة.

جدول رقم (11): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة ومعدل الوارد والمفصول شهريا في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية والحقوقية. 2009 - 2012

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدورة والواردة	عدد القضايا المفصولة	الدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة	نسبة القضايا المفصولة لمجموع المدورة والواردة	معدل عدد القضايا الواردة شهريا	معدل عدد القضايا المفصولة شهريا
قضايا حقوقية	2009	779	868	1647	915	732	%105	%56	72	76
	2010	730	994	1724	993	731	%100	%58	83	83
	2011	729	1200	1929	1157	772	%96	%60	100	96
قضايا جزائية	2009	951	2616	3567	2482	1085	%95	%70	218	207
	2010	1085	2511	3596	2755	841	%110	%77	209	230
	2011	841	2806	3647	2697	950	%96	%74	234	225
الإجمالي	2009	1730	3484	5214	3397	1817	%98	%65	290	283
	2010	1815	3505	5320	3748	1572	%107	%70	292	312
	2011	1570	4006	5576	3854	1722	%96	%69	334	321
	2012	1729	4439	6168	3943	2225	%89	%64	370	329

## ثانيا: مؤشرات أعمال محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الحقوقية كافة حسب كل محكمة

توضح الرسوم البيانية والجدول أدناه عدد ونسبة القضايا الواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في القضايا الحقوقية والجزائية وفقاً لكل محكمة على حدة:

### 1. القضايا الحقوقية

بين الجدول رقم (12) والرسوم البيانية أدناه عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصولة، ونسبة القضايا المفصولة الى الواردة، في محاكم البداية بصفتها الاستئنافية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009 - 2012، وفيما يلي أبرز المؤشرات والإنتاجات:

أ. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الحقوقية الواردة الى محاكم البداية بصفتها الاستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعاً في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرب مما يشير الى إزدياد ثقة المواطن بالقضاء، حيث إرتفعت القضايا الحقوقية الواردة من (868) عام 2009 الى (994) عام 2010، وبلغت في العام 2011 (1200) قضية، والى (1573) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 23.7% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت محكمة نابلس في العام 2012 الأكثر من حيث ورود القضايا الحقوقية بواقع (409) قضية، بينما كان هذا الورد عام 2009 (215) قضية؛ تلتها محكمة الخليل بواقع (383) قضية، بينما كان في العام 2009 (209) قضية؛ فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عدداً بواقع (42) قضية، بينما كان في العام 2009 (13) قضية.



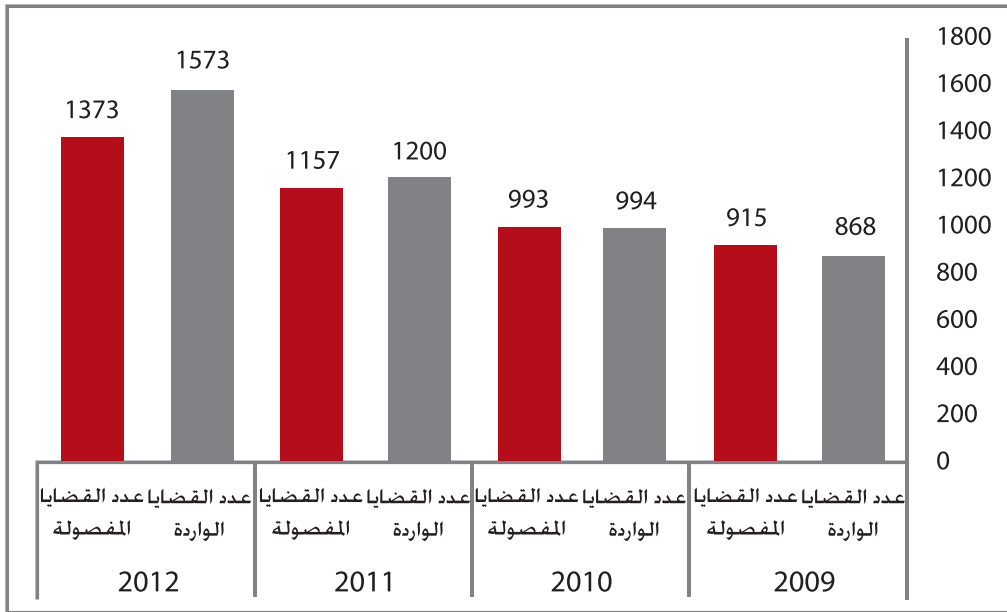
ب. **عدد القضايا المفصولة:** تظهر البيانات أن عدد القضايا الحقوقية المفصولة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد مما يشير الى فعالية متزايدة في المحاكم. حيث إرتفعت القضايا الحقوقية المفصولة من (915) عام 2009 الى (993) عام 2010، ولتبلغ في العام 2011 (1157) قضية مفصولة، والى (1373) قضية مفصولة عام 2012، بنسبة زيادة 15.7% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت في العام 2012 محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصولة بواقع (365) قضية، بينما كان عدد المفصول عام 2009، (247) قضية؛ تليها محكمة الخليل بواقع (322) قضية، وكان المفصول عام 2009، (217)؛ لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصولة كل من محكمتي أريحا وقلقيلية بواقع (42) قضية لكل منهما، وكان المفصول لديهما عام 2009، (11) و (41) على التوالي.

ج. **نسبة القضايا المفصولة الى الواردة:** تظهر البيانات أن نسبة عدد القضايا الحقوقية المفصولة الى الواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة أن العام 2009 بلغت فيه هذه النسبة 105%، وإنخفضت في العام 2010 على نحو ضئيف الى 100%، وعاودت النسبة الى الإنخفاض في العام 2011، حيث بلغت نسبة القضايا المفصولة الى الواردة 96%، واستمرت النسبة في الإنخفاض في العام 2012 مقارنة في الأعوام السابقه لتصل الى 87%؛ وقد كانت محكمة أريحا في العام 2012 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصولة وبلغت 102%، بينما كانت النسبة عام 2009، 85%؛ وجاءت محكمة طولكرم بعدها بنسبة 101%، بينما كانت عام 2009 النسبة 132%؛ فيما جاءت محكمة قلقيلية الأقل نسبة بواقع 74%، بينما كانت عام 2009 النسبة 89%.

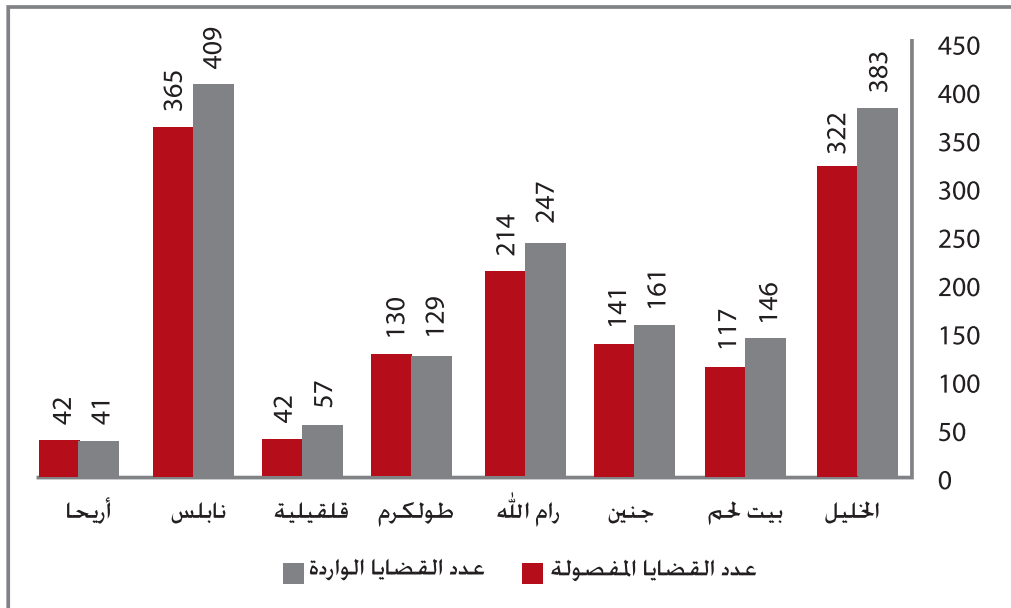
جدول رقم (12): عدد القضايا الواردة ونسبة المفضول في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا المحقوقة حسب المحكمة للأعوام 2009 - 2012

الحاكم	2009			2010			2011			2012		
	نسبة المفضول إلى الواردة	عدد القضايا المفضولة	عدد القضايا الواردة	نسبة المفضول إلى الواردة	عدد القضايا المفضولة	عدد القضايا الواردة	نسبة المفضول إلى الواردة	عدد القضايا المفضولة	عدد القضايا الواردة	نسبة المفضول إلى الواردة	عدد القضايا المفضولة	عدد القضايا الواردة
الخليل	%104	217	151	%140	211	233	%91	211	383	%84	322	383
بيت لحم	%77	61	106	%79	84	73	%173	126	146	%80	117	146
جنين	%102	67	98	%85	83	96	%107	103	161	%88	141	161
رام الله	%105	180	209	%110	230	251	%85	213	247	%87	214	247
طولكرم	%132	91	84	%74	62	118	%75	88	129	%101	130	129
قلقيلية	%89	41	54	%78	42	41	%134	55	57	%74	42	57
نابلس	%115	247	261	%97	252	344	%89	307	409	%89	365	409
أريحا	%85	11	31	%94	29	44	%123	54	41	%102	42	41
الإجمالي	%105	915	994	%100	993	1200	%96	1157	1573	%87	1373	1573

رسم بياني رقم (8): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الحقوقية للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (9): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الحقوقية للعام 2012 حسب المحكمة



أما الجدول رقم (13) أدناه فإنه يبين عدد القضايا المدورة والواردة والمفصلة والمدورة للسنة السابقة والقادمة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الحقوقية حسب كل محكمة على حدة. وذلك للسنوات 2009 - 2012. وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الحقوقية المدورة والواردة الى محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت إرتفاعا في كافة محاكم المحافظات الشمالية وعلى نحو مضطرد. حيث إرتفعت القضايا الحقوقية المدورة والواردة من (1647) عام 2009 الى (1724) عام 2010. وتبلغ في العام 2011 (1929) قضية. والى (2352) قضية عام 2012 بنسبة زيادة حوالي 18% مقارنة بالسنة السابقة. وقد كانت محكمة نابلس الأعلى عام 2012. حيث بلغت القضايا الواردة والمدورة (634). بينما كان العدد عام 2009. (426) قضية: تلتها محكمة الخليل بواقع (523) قضية. بينما كان العدد عام 2009. (396) قضية: وتأتي محكمة أريحا الأقل بواقع (64) قضية بينما كان العدد عام 2009. (39).

ب. **القضايا المدورة السابقة والقادمة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الحقوقية المدورة من السنة السابقة والسنة القادمة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة شهدت تذبذبا ضعيفا. ففي العام 2009 بلغت القضايا المدورة السابقة (779). وفي العام 2010. (730) قضية: وبلغت في العام 2011. (729) قضية: وإرتفعت القضايا المدورة السابقة في العام 2012 قليلا وبلغت (779): بنسبة زيادة 6.4% مقارنة بالسنة السابقة. أما القضايا المدورة للسنة القادمة فقد كانت في العام 2009. (732): وعام 2010. (731) قضية: وعام 2011. (772) قضية: لترتفع عام 2012. الى (979) قضية بنسبة زيادة 21.1% مقارنة بالسنة السابقة: المؤشرات للأرقام السالفة تظهر أن هناك لا يزال حالة إختناق قضائي. وكانت محكمة نابلس في العام 2012 الأكثر تدويرا للعام 2013 بواقع (269) قضية. بينما دورت عام 2009. (179) قضية: تلتها محكمة الخليل بواقع (201) قضية. بينما دورت عام 2009. (179) قضية أيضا: فيما كانت الأقل تدويرا محكمة أريحا بواقع (22) قضية. ودورت في 2009. (28) قضية.

جدول رقم (13): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا المحقوقة حسب كل محكمة على حدة. 2009 - 2012

الحاكم	2009					2010					2011					2012				
	السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للدور للسنة	السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للدور للسنة	السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للدور للسنة	السابقة	الوارد	الدور والوارد	مفصول	القادمة للدور للسنة
الختيل	187	209	396	217	179	178	151	329	211	118	118	233	351	211	140	140	383	523	322	201
بيت خم	66	79	145	61	84	84	106	190	84	106	106	73	179	126	53	53	146	199	117	82
جنين	58	66	124	67	57	58	98	156	83	73	73	96	169	103	66	66	161	227	141	86
رام الله	136	171	307	180	127	123	209	332	230	102	102	251	353	213	140	140	247	387	214	173
طولكرم	74	69	143	91	52	53	84	137	62	75	76	118	194	88	106	108	129	237	130	107
قلقيلية	21	46	67	41	26	26	54	80	42	38	38	41	79	55	24	24	57	81	42	39
نابلس	211	215	426	247	179	180	261	441	252	189	186	344	530	307	223	225	409	634	365	269
أريحا	26	13	39	11	28	28	31	59	29	30	30	44	74	54	20	23	41	64	42	22
الجموع	779	868	1647	915	732	730	994	1724	993	731	729	1200	1929	1157	772	779	1573	2352	1373	979

## 2. القضايا الجزائية

بين الجدول رقم (14) أدناه عدد القضايا الواردة وعدد القضايا المفصلة، ونسبة القضايا المفصلة الى الواردة، في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009-2012، وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا الواردة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية الواردة الى محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة بلغت (2616) قضية عام 2009، ولتنخفض مقارنة بالعام الفائت قليلا الى (2511) عام 2010، وإرتفعت مقارنة بالأعوام السابقة بشكل ملموس في العام 2011 الى (2806) قضية، ولترتفع قليلا أيضا الى (2886) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 2.8% مقارنة بالسنة السابقة؛ وقد كانت محكمة نابلس في العام 2012 الأكثر من حيث ورود القضايا الجزائية بواقع (756) قضية، بينما كان هذا الورد عام 2009، (539) قضية؛ تلتها محكمة الخليل بواقع (668) قضية، بينما كان الوارد عام 2009، (513) قضية؛ فيما جاءت محكمة أريحا الأقل عددا بواقع (98) قضية، وكان عام 2009، (34) قضية.

ب. **عدد القضايا المفصلة:** تظهر البيانات أن مجموع عدد القضايا الجزائية المفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة؛ بلغت (2482) عام 2009، وإرتفعت الى (2755) عام 2010، ولتنخفض قليلا في العام 2011 مقارنة في العام الذي سبقه الى (2697) قضية مفصلة، وإستمر المؤشر بالإنخفاض ليبلغ مقارنة بالعامين السابقين (2570) قضية مفصلة عام 2012؛ بنسبة انخفاض 4.9% مقارنة بالسنة السابقة، وقد كانت في العام 2012 محكمة نابلس الأكثر من حيث القضايا المفصلة بواقع (645) قضية، بينما كان المفصول عام 2009، (487)؛ تليها محكمة الخليل بواقع (600) قضية، بينما كان عام 2009، (617) قضية؛ لتأتي الأقل من حيث القضايا المفصلة محكمة أريحا بواقع (96) قضية، وكان عام 2009، (32) قضية.

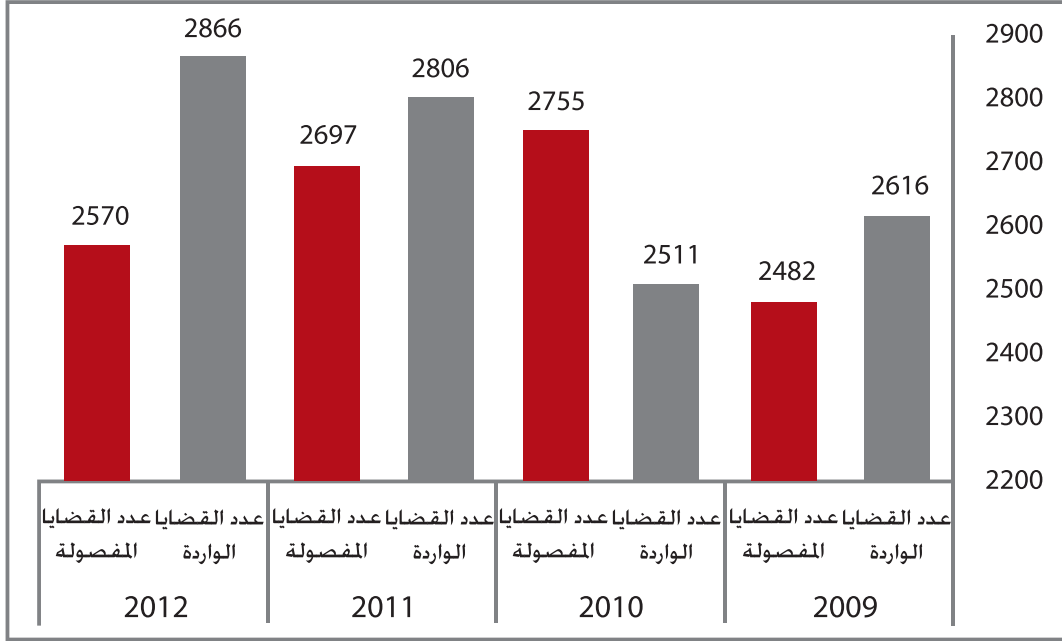
ج. **نسبة القضايا المفصلة الى الواردة:** تظهر نسبة عدد القضايا الجزائية المفصلة الى الواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة أن العام 2009 بلغت فيه هذه النسبة 95%، وإرتفعت في العام 2010 على نحو واضح الى 110%، وعاودت النسبة الى الإنخفاض في العام 2011، حيث بلغت نسبة القضايا المفصلة الى الواردة 96%، وإستمرت النسبة في الإنخفاض في العام 2012 مقارنة في الأعوام السابقه لتصل الى 90%؛ وقد كانت محكمة جنين في العام 2012 هي الأعلى نسبة في القضايا المفصلة وبلغت 113%، بينما كانت هذه النسبة عام 2009 84%، وجاءت محكمة طولكرم بعدها بنسبة 107%، بينما كانت النسبة عام 2009، 108%؛ فيما جاءت محكمة رام الله الأقل نسبة بواقع 73%، بينما كانت عام 2009، 77%.

جدول رقم (14) : نسب القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة. 2009-2012

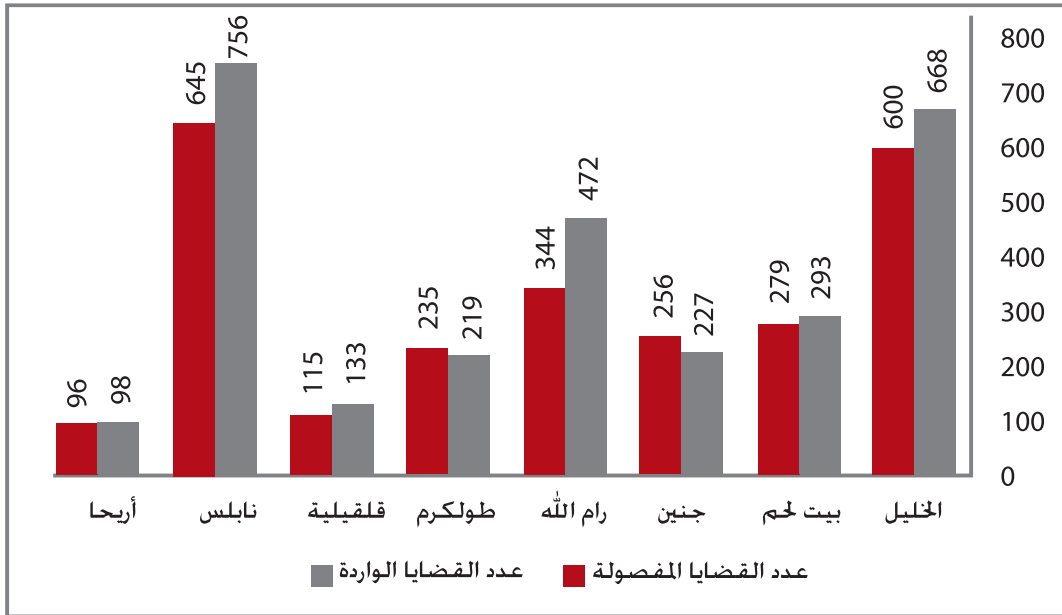
	2012			2011			2010			2009			الحاكم
	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	
%90	600	668	668	%94	502	533	%103	535	521	%120	617	513	الخليل
%95	279	293	293	%120	336	281	%120	338	282	%85	213	251	بيت لحم
%113	256	227	227	%97	248	255	%113	279	247	%84	303	361	جنين
%73	344	472	472	%83	362	435	%124	545	439	%77	380	492	رام الله
%107	235	219	219	%104	333	319	%92	204	222	%108	306	284	طولكرم
%86	115	133	133	%108	168	156	%106	162	153	%101	144	142	قلقيلية
%85	645	756	756	%88	660	753	%112	617	551	%90	487	539	نابلس
%98	96	98	98	%119	88	74	%78	75	96	%94	32	34	أريحا
%90	2570	2866	2866	%96	2697	2806	%110	2755	2511	%95	2482	2616	الجموع



رسم بياني رقم (10): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (11): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية للعام 2012 حسب المحكمة



أما الجدول رقم (15) أدناه فإنه يبين عدد القضايا المدورة السابقة والقادمة، والواردة والمدورة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة، وذلك للسنوات 2009 - 2012، وفيما يلي أبرز المؤشرات والإستنتاجات:

أ. **عدد القضايا المدورة والواردة:** تظهر مجموع أعداد القضايا الجزائية المدورة والواردة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية في كل محكمة على حدة: أن هناك إرتفاعا لكنه ضعيف، ففي العام 2009 بلغت فيه هذه القضايا (3567) وفي العام 2010 (3596) قضية، وفي العام 2011 (3647) قضية، وفي العام 2012 (3816) مسجلة إرتفاعا ملموسا وبنسبة زيادة 4.4% مقارنة بالسنة السابقة. وقد كانت محكمة نابلس في العام 2012 هي الأعلى في القضايا المدورة والواردة وبلغت (1057)، بينما كانت هذه القضايا عام 2009، (761) قضية؛ وجاءت محكمة الخليل بعدها بواقع (855) قضية، بينما كانت القضايا المدورة والواردة عام 2009، (787) قضية فيما جاءت محكمة أريحا الأقل بواقع (115) قضية، وكانت هذه القضايا عام 2009، (42) قضية.

ب. **عدد القضايا المدورة للسنة السابقة والقادمة:** بلغت القضايا المدورة للسنة السابقة (951)، (1085)، (841)، (950) قضية؛ للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي بنسبة؛ نلاحظ أن هناك تذبذبا في عدد القضايا المدورة، رافقه إرتفاعا في عدد القضايا المدورة للسنة القادمة 2013، حيث بلغت (1085)، (841)، (950)، (1246) قضية للسنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي. وفي العام 2012 جاءت محكمة بداية نابلس بصفتها الإستئنافية في المقدمة من حيث القضايا المدورة السابقة والقادمة بواقع (301) و (412) على التوالي، بينما كان الحال في العام 2009، (222) سابق و (274) لاحق؛ تلتها محكمة رام الله بواقع (206) قضية سابقة و (344) قضية للسنة القادمة، بينما كان الحال عام 2009، (127) قضية سابقة و (239) قضية لاحقة؛ فيما كانت محكمة أريحا هي الأقل من حيث القضايا السابقة واللاحقة بواقع (17) و(19) قضية على التوالي، بينما كان الحال عام 2009، (8) قضايا سابقة و(10) لاحقة.

جدول رقم (15) : عدد القضايا المدورة والواردة والمفصولة في محاكم البداية بصفتها الإستئنافية للقضايا الجزائية حسب كل محكمة على حدة . 2009 - 2012

الدور السنة القادمة	2012				2011				2010				2009				الحاكم
	مفصول	الدور والوارد	مدور السنة السابقة	القادمة للسنة الدور	مفصول	الدور والوارد	مدور السنة السابقة	القادمة للسنة الدور	مفصول	الدور والوارد	مدور السنة السابقة	القادمة للسنة الدور	مفصول	الدور والوارد	مدور السنة السابقة	القادمة للسنة الدور	
255	600	855	668	187	502	689	533	156	535	691	521	170	617	787	513	274	اختليل
97	279	376	293	83	336	419	281	138	338	476	282	194	213	407	251	156	بيت خم
46	256	302	227	75	248	323	255	68	279	347	247	100	303	403	361	42	جنين
334	344	678	472	206	362	568	435	133	545	678	439	239	380	619	492	127	رام الله
45	235	280	219	61	333	394	319	75	204	279	222	57	306	363	284	79	طولكرم
38	115	153	133	20	168	188	156	32	162	194	153	41	144	185	142	43	قلقيلية
412	645	1057	756	301	660	961	753	208	617	825	551	274	487	761	539	222	نابلس
19	96	115	98	17	88	105	74	31	75	106	96	10	32	42	34	8	أريحا
1246	2570	3816	2866	950	2697	3647	2806	841	2755	3596	2511	1085	2482	3567	2616	951	الجموع

### المقدمة

تنشأ محاكم الإستئناف حسب نص المادة (11) من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002. في القدس وغزة ورام الله وتؤلف من رئيس وعدد كاف من القضاة.

### أولاً: مؤشرات أعمال محكمة إستئناف رام الله

يبين الجدول (16) والرسوم البيانية أدناه أن عدد القضايا الواردة لمحكمة إستئناف رام الله شهدت ارتفاعاً مضطرباً ما بين 2009 - 2012. فقد إرتفعت من (1627) قضية عام 2009 الى (2126) قضية عام 2010 وواصل العدد الإرتفاع إلى (2876) قضية عام 2011. ولترتفع عدد القضايا في العام 2012 الى (3374) بنسبة زيادة 14.8% عن العام السابق 2011. رافق هذا الإرتفاع ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المفصلة. فقد ارتفع العدد من (1546) قضية عام 2009 إلى (1988) قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى (2907) قضية عام 2011. ولبلغ في العام 2012. (3280) قضية. بنسبة زيادة 11.4% مقارنة بالسنة السابقة. نستنتج أيضاً من الجدول مايلي:

- أن عدد القضايا الواردة أعلى قليلاً من القضايا المفصلة خلال السنوات الأربع الماضية عدا العام 2011، مما أدى إلى زيادة القضايا المدورة وإن كان على نحو ضئيف. فقد بلغ عدد القضايا المفصلة (1546) والواردة (1627) عام 2009. أي أن نسبة ما هو مفصول عن الوارد تبلغ 95%؛ في حين بلغ عدد القضايا الواردة في العام 2010 (2126) قضية تم فصل (1988) منها أي بما نسبته 93.5%. وبلغ عدد القضايا الواردة في العام 2011 (2876) قضية تم فصل (2907) منها أي بما نسبته 101%. عام 2012. بلغ الوارد (3374) والمفصلة (3280) قضية. أي أن نسبة ما هو مفصول من الوارد تبلغ 97.2%.

- أعلى نسبة في القضايا الواردة لمحكمة إستئناف رام الله كانت القضايا المتعلقة بإستئناف التنفيذ فقد إرتفع العدد من (842) قضية عام 2009 إلى (1019) قضية عام 2010 وإلى (1688) قضية عام 2011 ولبلغ (2043) قضية في العام 2012. بنسبة زيادة بلغت 17.4% بالمقارنة مع 2011. رافق هذا الإرتفاع في القضايا الواردة إستئناف التنفيذ إرتفاع في عدد القضايا المفصلة من (947) قضية عام 2009 إلى (1053) قضية عام 2010 وإلى (1682) قضية عام 2011 وإلى (2125) قضية عام 2012 بنسبة زيادة 20.8% عن السنة السابقة.

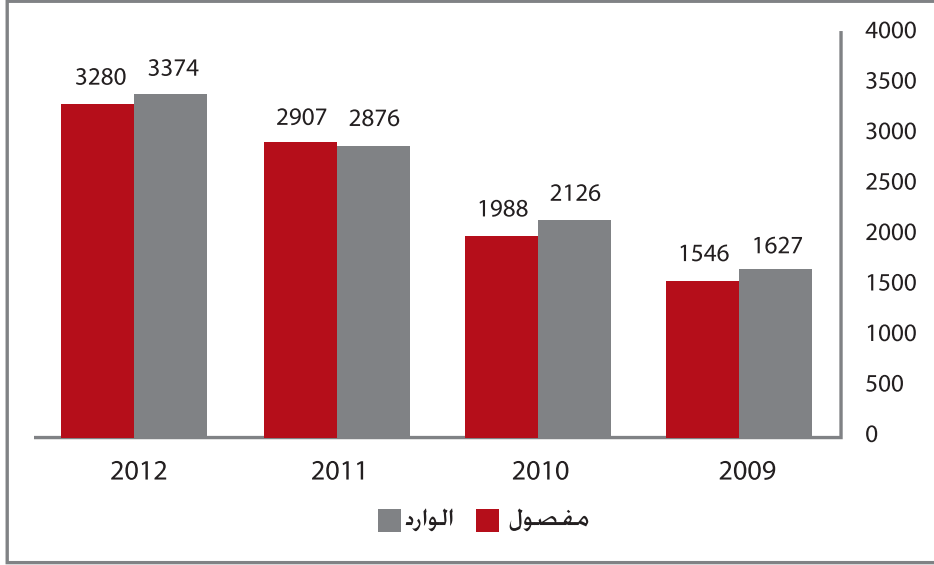
- تلي قضايا التنفيذ من حيث إرتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق. حيث إرتفعت من (494) قضية عام 2009 إلى (641) قضية عام 2010 وواصل ارتفاعه قليلاً إلى (648) قضية عام 2011 ولبلغ في العام 2012 (817) قضية بزيادة مقدارها 20.7% عن العام الذي سبقه. واكب هذا الإرتفاع ارتفاعاً (غالباً) في عدد القضايا المفصلة من (363) قضية عام 2009 إلى (574) قضية عام 2010 وإلى (791) قضية عام 2011. وبلغ في العام 2012. (624) قضية بنسبة انخفاض 26.8% مقارنة بالسنة السابقة.

- في المرتبة الثالثة تأتي قضايا إستئناف الجزاء، حيث أن القضايا الواردة إرتفعت من (291) قضية إلى (466) قضية وإلى (540) قضية وإلى (514) في الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي. واكبها إرتفاع في عدد القضايا المفصولة من (236) قضية وإلى (361) قضية وإلى (434) قضية وإلى (531) في الأعوام 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي.
- نسبة المفصول الى الوارد والمدور: تظهر البيانات أن نسبة ما هو مفصول الى الوارد والمدور في محكمة إستئناف رام الله في حالة تذبذب ما بين 76% بالحد الأعلى وحوالي 70% في الحد الأدنى في السنوات الأربع السابقة: مما يؤشر الى استمرار حالة الإختناق القضائي في هذه المحكمة.
- مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن نسبة القضايا المدورة السابقة اخذة بالإرتفاع؛ حيث وصلت 44.6% مقارنة ما بين مدور سابق العام 2009 ومدور سابق العام 2012؛ أما نسبة المدور القادم فقد بلغت ما بين العامين المذكورين 36.6%، للمزيد من المعلومات نظر الجدول المرفق.

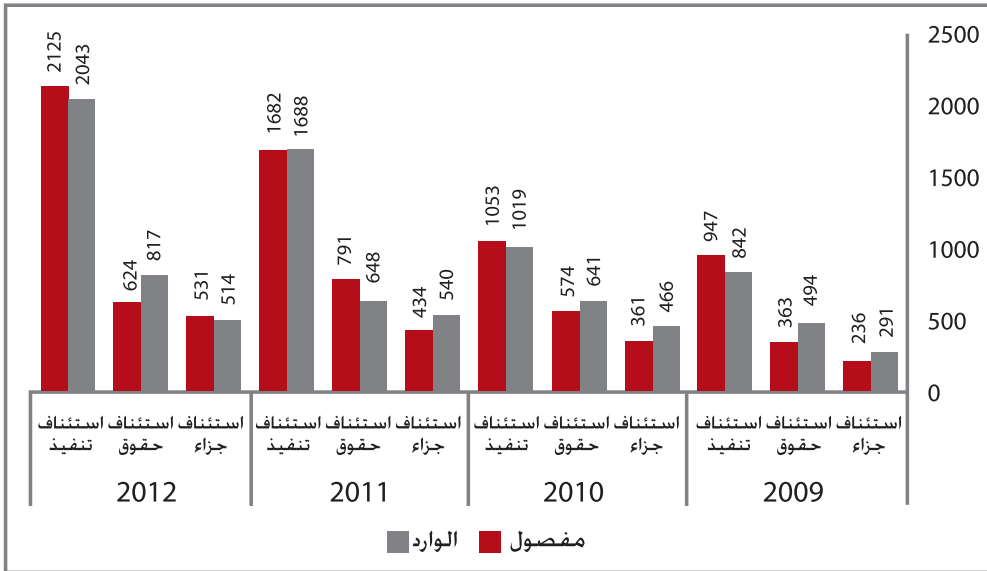
جدول رقم (16): عدد القضايا المدورة والواردة ونسبة المفصول في محكمة استئناف رام الله حسب نوع القضايا.  
2012 - 2009

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/الوارد
2009	استئناف جزاء	136	291	427	236	191	%55.27	%81.10
	استئناف حقوق	373	494	867	363	504	%41.87	%73.48
	استئناف تنفيذ	38	842	880	947	0	%107.61	%112.47
	<b>المجموع</b>	<b>547</b>	<b>1627</b>	<b>2174</b>	<b>1546</b>	<b>695</b>	<b>%71.11</b>	<b>%95.02</b>
2010	استئناف جزاء	198	466	664	361	303	%54.37	%77.47
	استئناف حقوق	525	641	1166	574	592	%49.23	%89.55
	استئناف تنفيذ	4	1019	1023	1053	0	%102.93	%103.34
	<b>المجموع</b>	<b>727</b>	<b>2126</b>	<b>2853</b>	<b>1988</b>	<b>895</b>	<b>%69.68</b>	<b>%93.51</b>
2011	استئناف جزاء	320	540	860	434	426	%50.47	%80.37
	استئناف حقوق	604	648	1252	791	461	%63.18	%122.07
	استئناف تنفيذ	23	1688	1711	1682	29	%98.31	%99.64
	<b>المجموع</b>	<b>947</b>	<b>2876</b>	<b>3823</b>	<b>2907</b>	<b>916</b>	<b>%76.04</b>	<b>%101.08</b>
2012	استئناف جزاء	443	514	957	531	426	%55.49	%103.31
	استئناف حقوق	477	817	1294	624	670	%48.22	%76.38
	استئناف تنفيذ	68	2043	2111	2125	0	%100.66	%104.01
	<b>المجموع</b>	<b>988</b>	<b>3374</b>	<b>4362</b>	<b>3280</b>	<b>1096</b>	<b>%75.19</b>	<b>%97.21</b>

رسم بياني رقم (12): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محكمة استئناف رام الله للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (13): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محكمة استئناف رام الله للعام 2012 حسب نوع القضايا. 2012 - 2009



## ثانياً: مؤشرات أعمال محكمة إستئناف القدس

يظهر الجدول رقم (17) أدناه أن عدد القضايا الواردة لمحكمة إستئناف القدس شهدت ارتفاعاً مضطرباً خلال الفترة 2009 - 2012، حيث إرتفعت من (1028) قضية عام 2009 إلى (1187) قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى (1499) قضية عام 2011، وليشهد إرتفاعاً آخر في العام 2012 بواقع (1577) قضية بنسبة زيادة 4.9% مقارنة بالسنة السابقة. رافق هذا الإرتفاع ارتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المفصلة، فقد ارتفع العدد من (807) قضية عام 2009 إلى (1395) قضية عام 2010 وواصل العدد إرتفاعه إلى (1696) قضية عام 2011، وليشهد إنخفاضاً ضئيلاً في عام 2012 بواقع (1618) قضية. نلاحظ مما سبق ما يلي:

- المفصول للوارد: بلغت نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة 78.50% عام 2009 إرتفعت إلى 117.52% عام 2010 وعادت نسبة إلى الإنخفاض إلى 113.14% عام 2011، ولتشهد إنخفاضاً في العام 2012 وتصل إلى ما نسبته 102.60%.

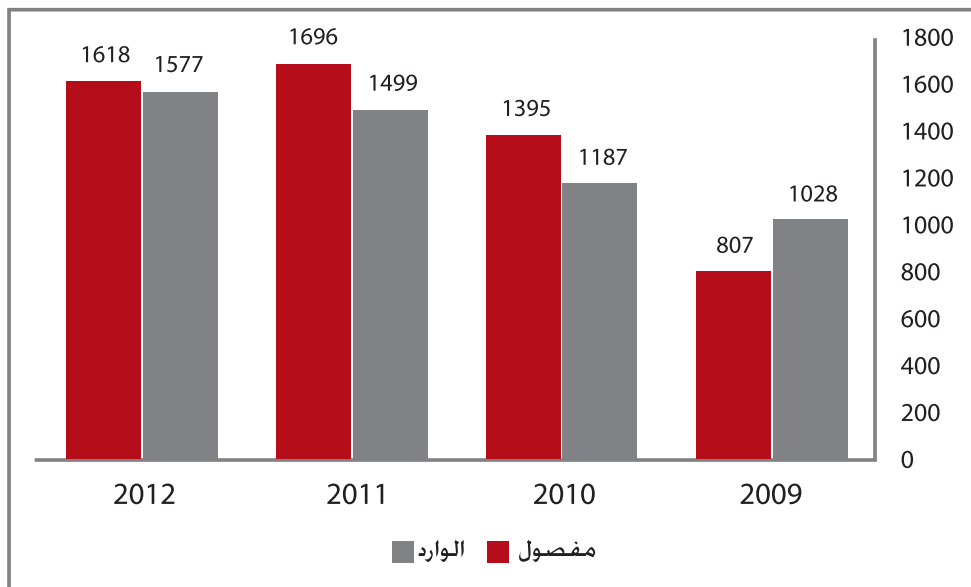
- أعلى نسبة في القضايا الواردة لمحكمة استئناف القدس كانت القضايا المتعلقة باستئناف تنفيذ فقد إرتفع العدد من 559 قضية عام 2009 إلى 668 قضية عام 2010 وانخفض إلى 643 قضية عام 2011 وعاود الإرتفاع في العام 2012 بواقع (839) قضية. رافق هذا الإرتفاع في القضايا الواردة إرتفاع في عدد القضايا المفصولة من (500) قضية عام 2009 إلى (734) قضية عام 2010 وانخفض إلى (637) قضية عام 2011، وليشهد إرتفاعا في العام 2012 بواقع (838) قضية.
- تلي قضايا التنفيذ من حيث ارتفاع عدد القضايا الواردة القضايا المتعلقة باستئناف الحقوق فقد ارتفعت من (358) قضية عام 2009 إلى (413) قضية عام 2010 وواصل ارتفاعه إلى (689) قضية عام 2011 وإنخفض عند (553) قضية عام 2012. واكب هذا الإرتفاع ارتفاعاً في عدد القضايا المفصولة من (240) قضية عام 2009 إلى (494) قضية عام 2010 وإلى (887) قضية عام 2011 وإلى (586) قضية عام 2012.
- في المرتبة الثالثة تأتي قضايا إستئناف الجزاء، حيث إرتفعت القضايا الواردة من (111) عام 2009، إلى (106) قضايا عام 2010 وإلى (167) عام 2011، ولتصل عام 2012 عند (185) قضية. وقد واكب هذا الإرتفاع في القضايا الواردة إرتفاع في عدد القضايا المفصولة من (67) قضية عام 2009 إلى (167) قضية عام 2010 وإلى (172) قضية عام 2011 و(194) قضية عام 2012.
- أما فيما يتعلق بنسبة المفصول الى مجموع المدور والوارد، فإننا نلاحظ أن النسبة متدنية على نحو لافت ففي العام 2009، بلغت 60.36% فقط، وهذا يعني أن ما مجموعه 37.8% من القضايا جرى ترحيلها الى العام التالي؛ العام 2010 شهد تحسنا في النسبة والتي بلغت 81.25%. ولكن جرى ترحيل حوالي 19% من القضايا للعام التالي؛ العام 2011 شهد تحسنا آخر في نسبة القضايا المفصولة الى الوارد والمدور، حيث وصلت 93.03%؛ وثبتت النسبة عند هذا الحد تقريبا في العام 2012 مع تراجع ضفيف بواقع 91.98%؛ إن المؤشرات والمعطيات السابقة تظهر أن هناك محاولات حثيثة للخروج من حالة الإختناق القضائي.
- مدور سابق وقادم: تظهر البيانات أن هناك تراجعاً واضحاً في أعداد القضايا المدورة السابقة والقادمة، فمن (309) قضية مدور سابق عام 2009، تراجع العدد الى (182) قضية عام 2012؛ ومن (530) قضية مدور قادم عام 2009، الى (141) قضية مدور للسنة القادمة عام 2012.



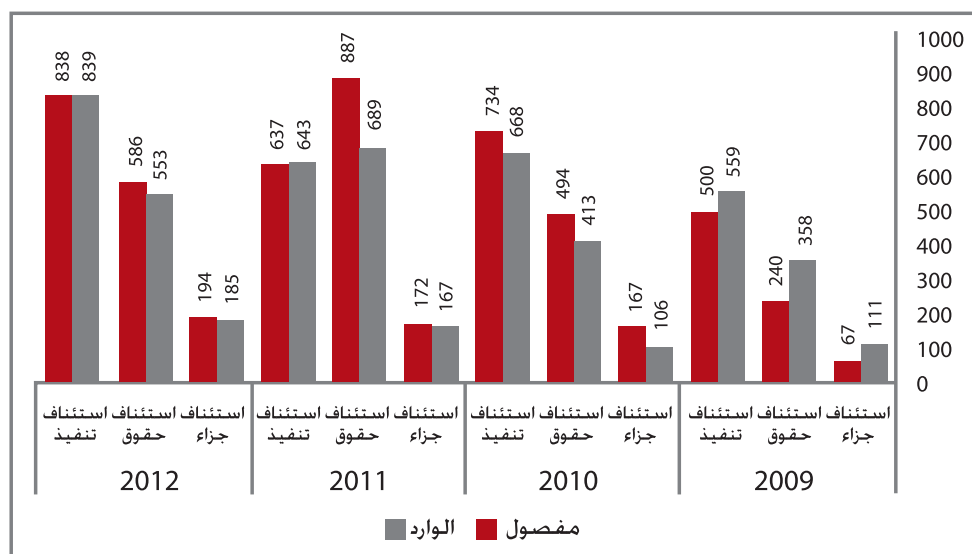
جدول رقم (17): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة استئناف القدس حسب نوع القضايا. 2009 - 2012

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	استئناف جزاء	44	111	155	67	88	%43.23	%60.36
	استئناف حقوق	253	358	611	240	371	%39.28	%67.04
	استئناف تنفيذ	12	559	571	500	71	%87.57	%89.45
	<b>المجموع</b>	<b>309</b>	<b>1028</b>	<b>1337</b>	<b>807</b>	<b>530</b>	<b>%60.36</b>	<b>%78.50</b>
2010	استئناف جزاء	88	106	194	167	27	%86.08	%157.55
	استئناف حقوق	371	413	784	494	290	%63.01	%119.61
	استئناف تنفيذ	71	668	739	734	5	%99.32	%109.88
	<b>المجموع</b>	<b>530</b>	<b>1187</b>	<b>1717</b>	<b>1395</b>	<b>322</b>	<b>%81.25</b>	<b>%117.52</b>
2011	استئناف جزاء	27	167	194	172	22	%88.66	%102.99
	استئناف حقوق	291	689	980	887	93	%90.51	%128.74
	استئناف تنفيذ	5	643	648	637	11	%98.30	%99.07
	<b>المجموع</b>	<b>323</b>	<b>1499</b>	<b>1822</b>	<b>1696</b>	<b>126</b>	<b>%93.08</b>	<b>%113.14</b>
2012	استئناف جزاء	22	185	207	194	13	%93.72	%104.86
	استئناف حقوق	149	553	702	586	116	%83.48	%105.97
	استئناف تنفيذ	11	839	850	838	12	%98.59	%99.88
	<b>المجموع</b>	<b>182</b>	<b>1577</b>	<b>1759</b>	<b>1618</b>	<b>141</b>	<b>%91.98</b>	<b>%102.60</b>

رسم بياني رقم (14): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محكمة استئناف القدس للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (15): عدد القضايا الواردة والمفصلة في محكمة استئناف القدس حسب نوع القضايا للأعوام 2012 - 2009



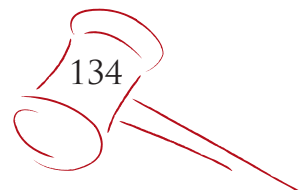
### المقدمة

تنشأ محكمة النقض إستناداً الى المادة (6) من البند الثالث. من قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002.

### • مؤشرات أعمال محكمة النقض كافة

تظهر البيانات في الجدول رقم (18) القضايا الواردة والمدورة والمفصولة ونسبة المفصول إلى الوارد في محكمة النقض للأعوام 2009 - 2012. فقد شهد عدد القضايا الواردة لمحكمة النقض إرتفاعاً مضطرباً خلال الفترة قيد الدراسة. فقد إرتفعت من (214) قضية عام 2009 إلى (305) قضية عام 2010 وواصل العدد إرتفاعه إلى (436) قضية عام 2011 وبلغت في العام 2012 إلى (602) قضية بنسبة زيادة 27.6% مقارنة بالسنة السابقة. رافق هذا الإرتفاع إرتفاعاً مضطرباً في عدد القضايا المفصولة. فقد ارتفعت من (171) قضية عام 2009 إلى (217) قضية عام 2010 وواصل العدد إرتفاعه إلى (378) قضية عام 2011 وبلغت القضايا المفصولة عام 2012. (702) قضية بنسبة زيادة 46.1% مقارنة بالسنة السابقة. نستنتج مما سبق ما يلي:

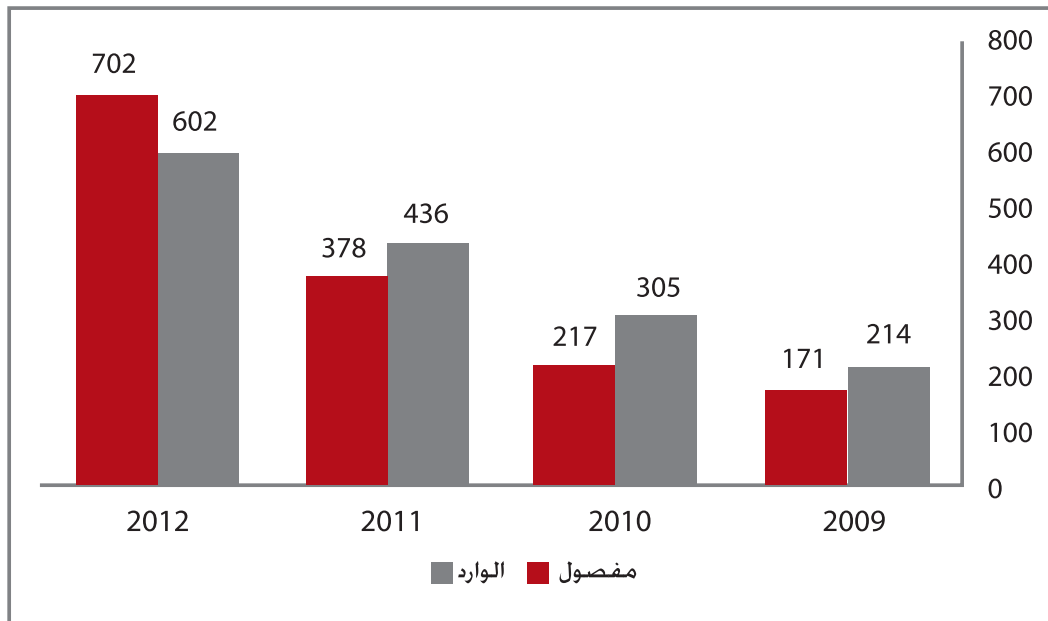
- الزيادة في عدد القضايا الواردة كانت أعلى من الزيادة في القضايا المفصولة خلال السنوات الأربع عدا العام 2012. ما أدى إلى زيادة القضايا المتراكمة سنة بعد سنة. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 79.91% عام 2009 وإنخفضت إلى 71.15% عام 2010 وإلى 86.70% عام 2011. ولتبلغ عام 2012 ما نسبته 116.61% محرزة إرتفاعاً يسهم في تراجع الإختناق القضائي.
- بلغ عدد قضايا طلبات الحقوق الواردة لمحكمة النقض (310) في حين طلبات قضايا الجزاء بلغت (292) من مجموع القضايا الواردة عام 2012. ولكن يلاحظ في العام 2012 أن نسبة القضايا المفصولة إلى الوارد والمدور إرتفعت على نحو كبير مقارنة بالسنوات السابقة. حيث بلغت حوالي 74% مقارنة بحوالي 52% في العام 2011.
- هناك إرتفاع واضح في القضايا المدورة السابقة واللاحقة لمجموع قضايا محكمة النقض. حيث بلغت القضايا المدورة السابقة عام 2012. (349) في حين كانت عام 2009. (160) قضية. و (291) قضية عام 2011. أما القضايا المدورة اللاحقة؛ فقد وصلت عام 2012. (249) قضية. في حين كانت عام 2009. (203) قضية. وعام 2011. (349) قضية.



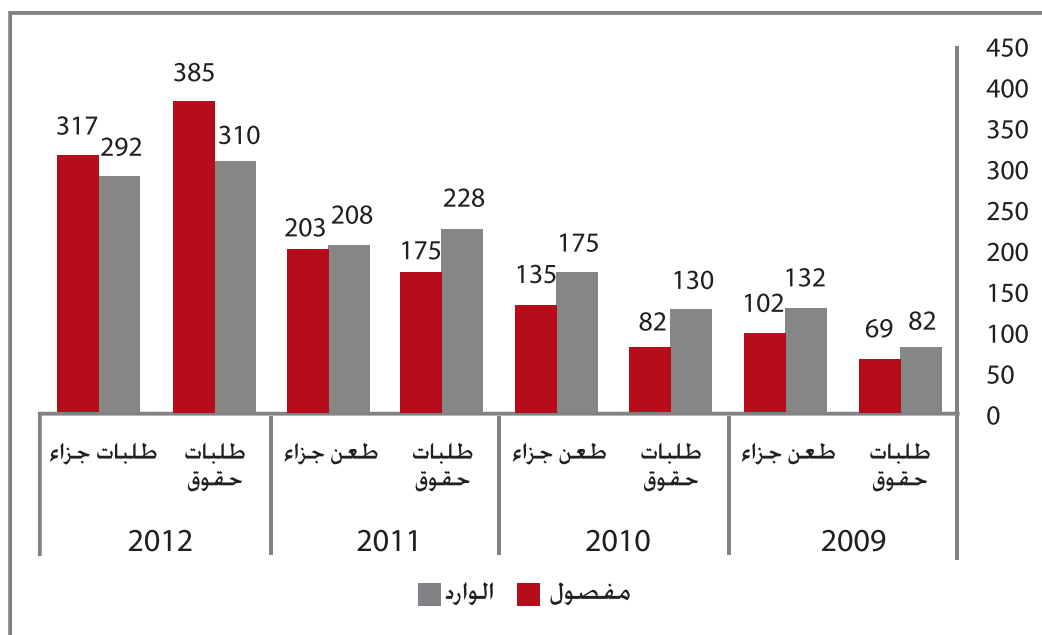
جدول رقم (18): عدد القضايا المدورة والواردة في محكمة النقض حسب نوع القضايا. 2009 - 2012

السنة	نوع القضايا	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادمة	نسبة المفصول/الوارد	نسبة المفصول/مجموع المدور والوارد
2009	طلبات حقوق	7	82	89	69	20	%84.15	%77.53
	طعن جزاء	153	132	285	102	183	%77.27	%35.79
	المجموع	160	214	374	171	203	%79.91	%45.72
2010	طلبات حقوق	20	130	150	82	68	%63.08	%54.67
	طعن جزاء	183	175	358	135	223	%77.14	%37.71
	المجموع	203	305	508	217	291	%71.15	%42.72
2011	طلبات حقوق	68	228	296	175	121	%76.75	%59.12
	طعن جزاء	223	208	431	203	228	%97.60	%47.10
	المجموع	291	436	727	378	349	%86.70	%51.99
2012	طلبات حقوق	121	310	431	385	46	%124.19	%89.33
	طلبات جزاء	228	292	520	317	203	%108.56	%60.96
	المجموع	349	602	951	702	249	%116.61	%73.82

رسم بياني رقم (16): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محكمة النقض للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (17): عدد القضايا الواردة والمفصولة في محكمة النقض حسب نوع القضايا. 2009 - 2012



• مؤشرات أعمال المحكمة العليا كافة

تعتبر القضايا التي تنظر فيها المحكمة العليا قليلة نسبياً. الجدول رقم (19) يبين مؤشرات أعمال المحكمة العليا وذلك على النحو التالي:

- مجموع القضايا الواردة: بلغ عدد القضايا الواردة الى المحكمة العليا (25) قضية عام 2009، و(22) قضية عام 2010 و(22) قضية أيضا للعام 2011 و(21) قضية عام 2012.
- القضايا الواردة والمدورة: بلغ عدد القضايا الواردة والمدورة الى المحكمة العليا (41) قضية عام 2009 تم فصل (19) . وبلغت في العام 2010، (44) قضية تم فصل (18) منها . وبلغت في العام 2011، (48) قضية تم فصل (12) منها، وبلغت القضايا الواردة والمدورة عام 2012، (57) قضية تم فصل(14) منها.
- نسبة المفصول إلى الوارد: بلغت نسبة القضايا المفصولة الى الوارد 76% عام 2009، إرتفعت إلى 81.82% عام 2010، وانخفضت إلى 54.55% عام 2011، وارتفعت إلى 66.67% عام 2012.
- المدور السابق واللاحق: شهد المدور السابق ارتفاعا مضطردا، حيث بلغ عام 2009، (16) قضية، ارتفعت الى (22) قضية عام 2010، وارتفعت ثانية الى (26) قضية عام 2011، لتصل الى (36) قضية عام 2012؛ رافق ذلك الإرتفاع ارتفاع في القضايا المدورة للسنة القادمة، حيث بلغت عام 2009، (22) قضية، و (26) قضية عام 2010، و (36) قضية عام 2011، لتصل الى (43) قضية عام 2012. أنظر للمزيد الجدول رقم (19).

جدول رقم (19): عدد القضايا المدورة والواردة في المحكمة العليا، 2009 - 2012

السنة	مدور السنة السابقة	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/الوارد
2009	16	25	41	19	22	76.00%
2010	22	22	44	18	26	81.82%
2011	26	22	48	12	36	54.55%
2012	36	21	57	14	43	66.67%

مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا

• مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا كافة

يلاحظ من بيانات الجدول رقم (20) أن عدد القضايا الواردة لدى محكمة العدل العليا قد إرتفعت من (897) قضية عام 2009 إلى (1010) قضية عام 2010، وعاد عدد القضايا الواردة إلى الإنخفاض إلى (370) قضية في العام 2011، وإستمر الإنخفاض في العام 2012 ليصل إلى (245) قضية. وفيما يلي مؤشرات أعمال محكمة العدل العليا:

- نسبة المفصول للوارد: رافق إنخفاض القضايا الواردة للمحكمة إرتفاعاً في نسبة القضايا التي تم فصلها: ففي العام 2009 بلغت نسبة القضايا المفصولة 74.36% من القضايا الواردة، ونسبة 103% في العام 2010، أما في العام 2011 فقد وصلت النسبة إلى 118.38%. في حين بلغت هذه النسبة 148.57% عام 2012 مسجلة إرتفاعاً ملحوظاً.
- المدور السابق اللاحق: تظهر البيانات أن مقارنة المدور السابق بالمدور القادم تظهر إنخفاضا وتراجعا واضحا لاسيما منذ العام 2010، حيث بلغ من (603) قضية سابقة إلى (572) قضية قادمة، وفي العام 2011 من (572) إلى (504)، وفي العام 2012 من (504) إلى (385) قضية رحلت إلى العام 2013.

جدول رقم (20): عدد القضايا المدورة والواردة والمفصول في محكمة العدل العليا حسب نوع القضايا للأعوام (2009 - 2012)

السنة	مدور السنة السابق	الوارد	مجموع الوارد والمدور	مفصول	المدور للسنة القادم	نسبة المفصول/الوارد
2009	373	897	1270	667	603	74.36%
2010	603	1010	1613	1041	572	103.07%
2011	572	370	942	438	504	118.38%
2012	504	245	749	364	385	148.57%



## مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ

### أولاً: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ بشكل عام

تظهر البيانات في الجدول (21) أن القضايا المدورة والواردة في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا للأعوام 2009 – 2012، أنه بشكل عام إرتفع عدد القضايا الواردة لدوائر التنفيذ ارتفاعاً مضطرباً. فقد بلغ عدد القضايا الواردة وذلك من (19235) قضية عام 2009 إلى (24252) قضية عام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى (33116) قضية عام 2011، وقفز إلى (40777) قضية عام 2012. وفي نفس الوقت إرتفع عدد القضايا المفصولة من (10443) قضية عام 2009 إلى (12246) قضية عام 2010 وواصل العدد إرتفاعه إلى (18119) قضية عام 2011، ولبلغ (18224) قضية عام 2012.

#### 1. الأحكام الحقوقية

تحظى الإعلانات الحقوقية الواردة لدوائر التنفيذ بالنصيب الأكبر في القضايا الواردة خلال السنوات الأربع. فقد إرتفع عدد الإعلانات الحقوقية الواردة من (17361) قضية عام 2009 إلى (21898) قضية في العام 2010 وواصل العدد ارتفاعه إلى (30464) قضية عام 2011 ولبصل إلى (38017) قضية عام 2012. نسبة المفصول للوارد في هذا النوع من القضايا بلغ 53.33% في العام 2009، وفي العام 2010 بلغ 51.11%، وفي العام 2011 بلغ 53.53%. وفي العام 2012 بلغ 45.35%. الأمر الذي أدى إلى زيادة القضايا المدورة في السنوات قيد الدراسة والسنة الحالية 2013، حيث ارتفعت القضايا المدورة للسنة اللاحقة إلى (76216) عام 2012 مقارنة ب (55440) قضية عام 2011.

#### 2. الأحكام الشرعية

ارتفع عدد الإعلانات الشرعية الواردة لدوائر التنفيذ من (1517) قضية عام 2009 إلى (1899) قضية عام 2010 وارتفع إلى (2551) قضية عام 2011 وواصل الإرتفاع عام 2012 ليلبغ (2835) قضية. لم تواكب الزيادة في القضايا الواردة، زيادة في القضايا المفصولة في السنوات الأربع الماضية. فقد بلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 65.79%، 42.18%، 54.96%، 29.28% في السنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي. وقد تسبب ذلك في زيادة مضطربة في القضايا المدورة للسنة اللاحقة، حيث قفزت من (5835) قضية عام 2009 إلى (9728) قضية عام 2012، وبالمقارنة مع المدور من السنة السابقة نجد أن المدور عام 2009 بلغ (5316) قضية، والمدور السابق عام 2012 بلغ (7723) قضية.

#### 3. الأحكام المحكوم بها لصالح الخزينة

بلغ عدد القضايا الواردة من اعلامات الخزينة (460) قضية عام 2009، و(435) قضية عام 2010، و(477) قضية عام 2011، و(370) قضية عام 2012، وبلغت نسبة القضايا المفصولة إلى الواردة 60.22%، 56.09%، 110.06%، 66.22% في السنوات 2009، 2010، 2011، 2012 على التوالي. وبلغت القضايا المدورة من السنة السابقة واللاحقة عام 2009، (1397) و(1580) قضية على التوالي؛ وعام 2012، (1635) و(1760) قضية على التوالي. في حين أن عدد القضايا الواردة والمدورة ارتفعت من (1857) قضية عام 2009 إلى (2005) قضية عام 2012، علماً بأنه طرأ انخفاض بالمقارنة مع العام 2011، حيث كانت القضايا الواردة والمدورة (2160).

جدول (21): عدد القضايا المدونة والواردة ونسبة المفصول في دوائر التنفيذ حسب نوع القضايا، 2009 - 2012

نوع القضايا	السنة	المدور من السنة السابقة	عدد القضايا الواردة	عدد القضايا المدونة والواردة	عدد القضايا المفصولة	المدور للسنة اللاحقة	نسبة القضايا المفصولة للواردة
اعلامات حقوقية	2009	22919	17361	40280	9259	31021	53.33%
	2010	30764	21898	52662	11193	41469	51.11%
	2011	41284	30464	71748	16308	55440	53.53%
	2012	55440	38017	93457	17241	76216	45.35%
اعلامات شرعية	2009	5316	1517	6833	998	5835	65.79%
	2010	5830	1899	7729	801	6928	42.18%
	2011	6834	2551	9385	1402	7983	54.96%
	2012	7723	2835	10558	830	9728	29.28%
سندات عدل	2009	46	0	46	0	46	0%
	2010	46	0	46	0	46	0%
	2011	46	0	46	0	46	0%
	2012	46	0	46	0	46	0%
اعلامات خزينة	2009	1397	460	1857	277	1580	60.22%
	2010	1490	435	1925	244	1681	56.09%
	2011	1683	477	2160	525	1635	110.06%
	2012	1635	370	2005	245	1760	66.22%
الإجمالي	2009	29678	19235	48913	10443	38470	54.29%
	2010	38284	24252	62536	12246	50290	50.49%
	2011	49801	33116	82917	18119	64798	54.71%
	2012	64798	40777	105575	18224	87351	44.69%

### ثانياً: مؤشرات أعمال دوائر التنفيذ حسب كل دائرة

توضح البيانات الواردة في الجدول رقم (22) والرسوم البيانية أدناه، نسب القضايا الواردة والمفصولة في دوائر التنفيذ وفقاً لكل دائرة على حدة:

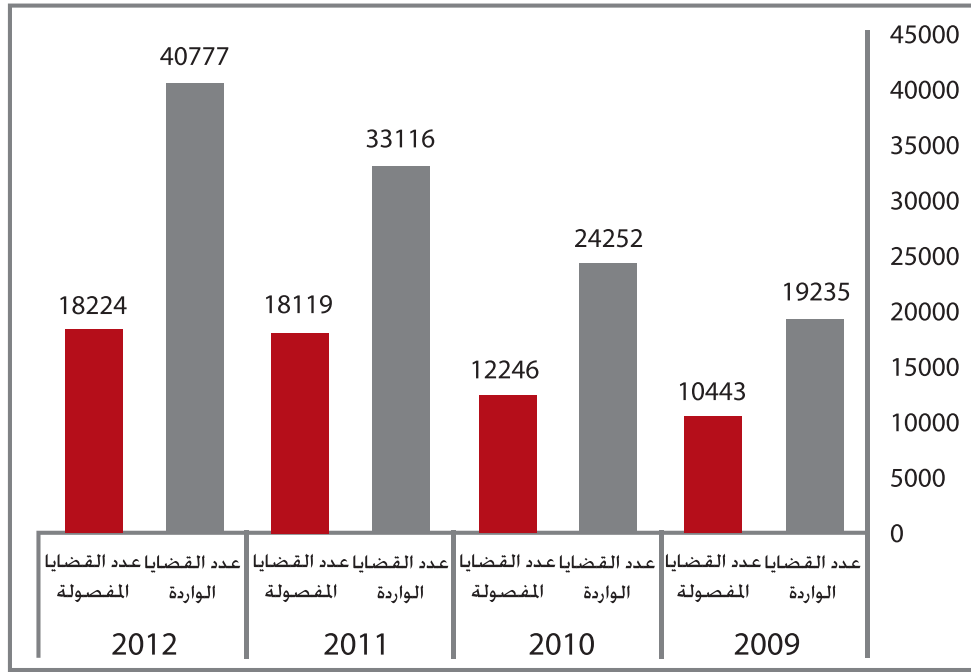
تشير البيانات في الجدول رقم (22) أن الإرتفاع في عدد القضايا الواردة لم يوازيه إرتفاع في القضايا المفصولة، وأن نسبة المفصول للوارد ظلت تراوح ما بين حوالي 45% عام 2012 وحوالي 55% عام 2011.

وُجِدَ صدى ذلك في دوائر التنفيذ، حيث بلغ الوارد في دائرة تنفيذ رام الله عام 2009، (2884) قضية، تم فصل (1904) قضية بنسبة 66%؛ في حين في العام 2012 بلغ الوارد في نفس الدائرة (5806) قضية، تم فصل (1996) قضية بنسبة 34.4%. وفي دائرة تنفيذ نابلس كان عدد الوارد عام 2009، (2668) قضية، تم فصل (1062) قضية بنسبة 40%؛ في حين في العام 2012 بلغ الوارد في نفس الدائرة (5823) قضية، تم فصل (1895) قضية بنسبة 32.5%. وفي دائرة تنفيذ طولكرم كان عدد الوارد عام 2009، (2830) قضية، تم فصل (1263) قضية بنسبة 44.6%؛ في حين في العام 2012 بلغ الوارد في نفس الدائرة (5373) قضية، تم فصل (2302) قضية بنسبة 42.8%.

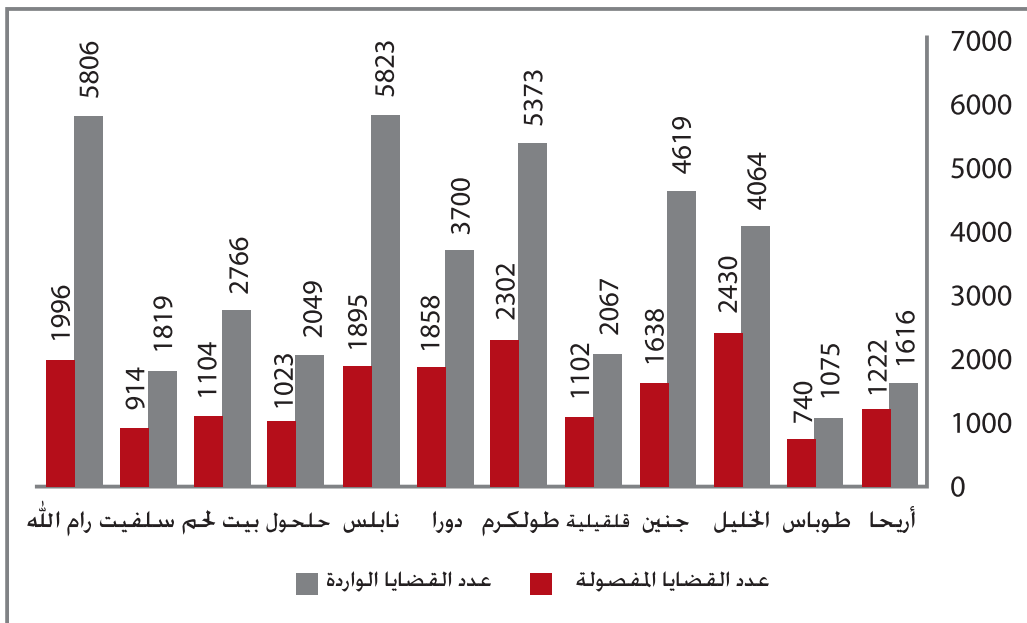
جدول رقم (22): نسب القضايا الواردة والمفصلة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر، 2009 - 2012

نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	2012			2011			2010			2009			الحاكمة
	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	عدد القضايا المفصلة	عدد القضايا الواردة	نسبة القضايا المفصلة إلى الواردة	
%75.62	1222	1616	%74.77	1310	1752	%69.74	899	1289	%112.35	464	413	%112.35	أريحا
%68.84	740	1075	%74.51	649	871	%46.42	227	489	%88.64	359	405	%88.64	طوباس
%59.79	2430	4064	%87.14	2515	2886	%69.88	1615	2311	%45.04	880	1954	%45.04	الخليل
%35.46	1638	4619	%74.29	2994	4030	%49.11	1680	3421	%38.86	961	2473	%38.86	جنين
%53.31	1102	2067	%58.00	1019	1757	%60.76	858	1412	%85.21	778	913	%85.21	قلقيلية
%42.84	2302	5373	%50.94	2108	4138	%57.07	1783	3124	%44.63	1263	2830	%44.63	طولكرم
%50.22	1858	3700	%49.68	1933	3891	%51.95	1290	2483	%61.33	1283	2092	%61.33	دورا
%32.54	1895	5823	%46.53	2150	4621	%33.92	1139	3358	%39.81	1062	2668	%39.81	نابلس
%49.93	1023	2049	%44.82	671	1497	%55.99	575	1027	%73.10	674	922	%73.10	حلبول
%39.91	1104	2766	%42.01	976	2323	%41.57	636	1530	%48.49	577	1190	%48.49	بيت لحم
%50.25	914	1819	%35.98	404	1123	%46.62	310	665	%48.47	238	491	%48.47	سلفيت
%34.38	1996	5806	%32.88	1390	4227	%39.26	1234	3143	%66.02	1904	2884	%66.02	رام الله
%44.69	18224	40777	%54.71	18119	33116	%50.49	12246	24252	%54.29	10443	19235	%54.29	الجموع

رسم بياني رقم (18): القضايا الواردة والمفصلة في دوائر التنفيذ حسب الدوائر للأعوام 2009 - 2012



رسم بياني رقم (19): القضايا الواردة والمفصلة في دوائر التنفيذ للعام 2012 حسب الدوائر



## الملاحق

---



• ملحق رقم (1): خطة التدريب للمحاكم للعام 2012

الموضوع	عنوان المادة	المحتوى	الفئة المستهدفة	عدد أيام التدريب	التاريخ	المكان	الممول	ملاحظات
تعديل دليل الإجراءات الموحد للأقلام والعدل والتبليغات والتنفيذ	تعديل وتطوير دليل الإجراءات الموحد للأقلام المحاكم	حلقة نقاش لمناقشة دليل الإجراءات الموحد للأقلام المحاكم والمطبق حالياً. والخروج بتوصيات حول التعديلات اللازمة	رؤساء الديوان رؤساء الأقلام العدد (27)	1	2012/3/18	المركز الإعلامي القضائي	مشروع سيادة	أجز
	تعديل وتطوير دليل الإجراءات الموحد لدوائر التنفيذ والمطبق حالياً. والخروج بتوصيات حول التعديلات اللازمة	حلقة نقاش لمناقشة دليل الإجراءات الموحد لدوائر التنفيذ والمطبق حالياً. والخروج بتوصيات حول التعديلات اللازمة	مأمورو التنفيذ ومساعدتهم العدد (18)	1	2012/3/19	المركز الإعلامي القضائي	مشروع سيادة	أجز
	تعديل وتطوير دليل الإجراءات الموحد لكتاب العدل	حلقة نقاش لمناقشة دليل الإجراءات الموحد لكتاب العدل والمطبق حالياً. والخروج بتوصيات حول التعديلات اللازمة	كتاب العدل ومساعدتهم العدد (16)	1	2012/3/20	المركز الإعلامي القضائي	مشروع سيادة	أجز
	تعديل وتطوير دليل الإجراءات الموحد لدوائر التبليغات و الخروج بتوصيات حول التعديلات اللازمة	حلقة نقاش لمناقشة دليل الإجراءات الموحد لدوائر التبليغات و الخروج بتوصيات حول التعديلات اللازمة	مدراء دوائر التبليغات العدد (12)	1	2012/3/21	المركز الإعلامي القضائي	مشروع سيادة	أجز
تدريب على دليل الإجراءات الموحد المعدل للأقلام والعدل والتبليغات والتنفيذ	تدريب حول دليل الإجراءات الموحد لأقلام المحاكم المعدل	تدريب موظفي الأقلام على الدليل المعدل	أقلام المحاكم العدد (162) 4 مجموعات	1	2012/10/11		كيمونيكس	تم ترحيله خطة 2013
	تدريب حول دليل الإجراءات المعدل	تدريب موظفي دوائر التنفيذ	14	1	2012/10/19+18	فندق السيزر/رام الله	كيمونيكس	أجز
	ورشة عمل حول تنفيذ قرارات قاضي التنفيذ	تدريب موظفي دوائر التنفيذ	13	2	2012/10/23+22	فندق الموفنيك	كيمونيكس	أجز
	ورشة عمل حول إجراءات القضية التنفيذية	تدريب موظفي دوائر التنفيذ	18	2		فندق الموفنيك	كيمونيكس	أجز
	مفهوم حبس المدين	تدريب موظفو دوائر التنفيذ		1			كيمونيكس	تم ترحيله خطة 2013
	تدريب حول دليل الإجراءات الموحد لكتاب العدل المعدل	تدريب موظفو دوائر العدل على الدليل المعدل	دوائر العدل العدد (36)	1			كيمونيكس	تم ترحيله خطة 2013

أجز	كيمونيكس	المركز الإعلامي القضائي	فندق أنجل/بيت ساحور المجموعة الأولى: يوم الأحد 2012/9/2 يوم الاثنين 2012/9/3  المجموعة الثانية: يوم الأحد 2012/9/9 يوم الاثنين 2012/9/10  المجموعة الثالثة: الثلاثاء 2012/10/2 فندق القصر/نابلس المجموعة الأولى يوم الأحد 2012/9/16 يوم الاثنين 2012/9/17  المجموعة الثانية: يوم الأحد 2012/9/23 يوم الاثنين 2012/9/24  المجموعة الثالثة: الاثنين 2012/10/1	1	دوائر التبليغات العدد (124) 4 مجموعات	تدريب موظفو دوائر التبليغات على الدليل الموحد	تدريب حول دليل الإجراءات الموحدة لدوائر التبليغات المعدل	
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	2012/7/16 الاثنين	2	دوائر الكاتب العدل العدد (36)	القوانين المرتبطة به : - قانون المالكين والمستأجرين - قانون تأجير الأراضي الزراعية - قانون التصرف في الأموال غير المنقولة وتعديلاته	قانون كاتب العدل والقوانين المرتبطة به	<b>تدريبات متخصصة لدوائر العدل</b>
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	الثلاثاء 2012/7/17	1	دوائر الكاتب العدل العدد (36)	- قانون الأراضي الوقفية		
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	المجموعة(1): سبت 2012/6/23 المجموعة(2): سبت 2012/6/30	1	دوائر التنفيذ العدد (65) مجموعتين		قانون التنفيذ رسوم التنفيذ	<b>تدريبات متخصصة لدوائر التنفيذ</b>
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	المجموعة(1): سبت 2012/7/7 المجموعة(2): سبت 2012/7/14	1	دوائر التنفيذ العدد (65) مجموعتين		قانون أصول الحاكمات المدنية	



أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	اليوم الأول: م=1 أحد 2012/6/3 م=2 إثنين 2012/6/4 م=3 الثلاثاء 2012/6/5 م=4 الأربعاء 2012/6/6 اليوم الثاني: م=1 أحد 2012/6/10 م=2 إثنين 2012/6/11 م=3 الأربعاء 2012/6/13 م=4 إثنين 2012/6/18	2	دوائر التبليغات العدد (124) 4 مجموعات	استعراض المواد المتعلقة بالتبليغ (طرق وأنواع التبليغ والنتائج المرتتبة على الخطأ في التبليغ )	المواد القانونية المتعلقة بالتبليغات وخاصة قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية والعقوبات المتعلقة بالعمل الوظيفي	<b>تدريبات متخصصة لدوائر التبليغات</b>
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس	المجموعة (1): فندق السيزر باقي المجموعات: فندق موفنيك	المجموعة (1): 2012/10/12+11 المجموعة (2): 2012/11/23+22	1	رؤساء الأقسام وموظفي الأقسام. العدد (235). 8 مجموعات 19+23	قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية قانون الإجراءات الجزائية + قانون الرسوم	<b>تدريبات متخصصة لأقسام المحاكم</b>	
تم ترحيله لخطة 2013	مشروع كيمونيكس	المركز الإعلامي القضائي		1	كافة موظفي مجلس القضاء الأعلى (24) مجموعة	مبادئ إدارة الوقت . التخطيط لإتمام المهام. خديد الأولويات	إدارة الوقت	<b>مهارات إدارية</b>
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	2012/4/26	1	دائرة الرقابة والجودة العدد (16)	رؤساء الديوان + مدراء دوائر الرقابة والجودة	- عناصر العمل. - مقدمة عن الجودة. - استراتيجيات العمل.	<b>تدريبات متخصصة لدائرة الرقابة والجودة</b>
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	2012/4/29	1	دائرة الرقابة والجودة العدد (16)	رؤساء الديوان + مدراء دوائر الرقابة والجودة	- نموذج ضمان الجودة. - عمليات الفحص والمراقبة - الأولويات	
أجز	مشروع سيادة	المركز الإعلامي القضائي	2012/5/6	1	دائرة الرقابة والجودة العدد (16)	رؤساء الديوان + مدراء دوائر الرقابة والجودة	- مقومات النجاح. - المؤشرات.	
تم ترحيله لخطة 2013					دائرة الرقابة والجودة إضافة إلى 4 أشخاص آخرين يتم اختيارهم لاحقاً (10)	النظر في جارب دولة عربية ومقترح دبي	الاطلاع على خبرات إحدى الدول العربية في مجال الرقابة	

أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/4/3+3/27	2	تم اختيار الأسماء (14) العدد	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم لتأهيلهم ليكونوا مدربين	مقدمة عن التدريب وعلاقته بالأداء. ومناقشة خطة تطبيق التدريب. المرحلة الأولى: مرحلة تحديد الاحتياجات التدريبية وإعداد تقرير الاحتياجات.	برنامج تدريب مدربين
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/4/10	1	تم اختيار الأسماء (14) العدد	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم	تطوير خطة التدريب لكل من: (أقلام المحاكم، التنفيذ، كتاب العدل والتبليغات)	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/4/24-17	2	تم اختيار الأسماء (14) العدد	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم	مرحلة تصميم برنامج التدريب	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/5/2	1	العدد (14)	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم	مرحلة تطوير المادة التدريبية	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/5/22	1	العدد (14)	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم لتأهيلهم ليكونوا مدربين	مهارات التيسير	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/5/29	1	العدد (14)	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم	مرحلة تنفيذ التدريب	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/6/4	1	العدد (14)	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم	مرحلة تقييم التدريب	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/6/17+16	2	20 شخصا من العاملين في خدمات الجمهور من أقلام المحاكم ببداية وصلح رام الله	شرح قانون المحاكمات المدنية وقانون الرسوم. طريقة الجاز المعاملات	تنفيذ يومان تدريبان متتاليان لموظفي أقلام المحاكم	

أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/6/26+25	2	20 موظفا من يعملون في إدخال البيانات ومراجعات الجمهور وتنفيذ قرارات قاضي التنفيذ .	إدارة وإجراءات القضية التنفيذية	تنفيذ يومان تدريبان متتاليان لدوائر التنفيذ	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/7/3+2	2	23 شخصا موزعين على كل المحافظات	التطبيق العملي لقانون الكاتب العدل. توحيد إجراءات كاتب العدل. شرح رسوم العدلية والإعفاءات	تنفيذ يومان تدريبان متتاليان لموظفي الكتاب العدل	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/6/21-19	يوم لكل مجموعة	قانون الخدمة المدنية	(60) موظفاً من موظفي التبليغات من كافة المحافظات (3) مجموعات	تنفيذ 3 أيام تدريبية لدوائر التبليغات	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	2012/7/12	1	العدد (14)	اختيار مجموعة من الموظفين من المحاكم والعدل والتنفيذ والتبليغات وإدارة المحاكم	تنفيذ يوم الاختتام وتوزيع الشهادات	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	تمكين المشاركين من استخدام وتطبيق أساسيات مهارات الاتصال	تنمية مهارات الاتصال	<b>تدريبات متخصصة في إعداد وتأهيل القادة</b>
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	إكساب المشاركين المعارف والمهارات ووسائل التأثير القيادية من أجل المساهمة في بناء قدراتهم ومعارفهم	المهارات القيادية	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	رفع كفاءة المدراء في هذا المجال	إدارة الموارد البشرية	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	بناء قدرات لدى المشاركين تمكنهم من وضع حلول عملية صحيحة لعدد من القضايا التي حدثت أو تحدث خلال العمل	التثقيف القانوني	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	التعرف على نماذج تحليلية للصراع وفهم وتطوير مهارات إدارة الصراع بالإضافة لتطوير آليات التدخل	إدارة الصراع	

تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	تميز الأزمة عن الصعوبات والتحديات اليومية التي تصادف العاملين. بالإضافة إلى فهم وتطوير مهارات إدارة الأزمات وتطوير آليات التدخل	إدارة الأزمات	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	تأهيل المشاركين في عملية التخطيط الاستراتيجي	التخطيط الاستراتيجي وصنع السياسات	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	استعراض أهمية الموازنة العامة ووظائفها وأساليب إعدادها مع ذكر تطوير أسلوب إعداد الموازنة	التثقيف المالي	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس				رؤساء الديوان والأقلام ومدراء الدوائر العدد (70)	تعريف المشاركين بمهارات التفاوض الفعال وإكسابهم القدرة على ممارستها وتطبيقها إضافة إلى كيفية استخدام بعض الأدوات الإدارية التي تساعد الإداريين في عملهم	مهارات التفاوض	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	15+17/5/2012	2	موظفو دائرة التدريب والتخطيط ودائرة IT العدد(7)		مقدمة عن التدريب وعلاقته بالأداء (مرحلة حديد الاحتياجات التدريبية وإعداد تقرير الاحتياجات التدريبية).	تدريبات متخصصة لدائرة التدريب
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	24/5/2012	1	موظفي دائرة التدريب والتخطيط ودائرة IT العدد(7)		تطوير خطة التدريب لدائرة التدريب وللمعهد القضائي	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	31/5/2012	1	موظفي دائرة التدريب والتخطيط ودائرة IT العدد(7)		مرحلة تصميم البرامج التدريبية	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	7/6/2012	1	موظفي دائرة التدريب والتخطيط ودائرة IT العدد(7)		مرحلة تطوير المادة التدريبية	

أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	17/6/2012	1	موظفي دائرة التدريب والتخطيط وإدارة IT العدد (7)		مهارات التسيير	
أجز	كيمونيكس	فندق السيزر	21/6/2012	1	موظفي دائرة التدريب والتخطيط وإدارة IT العدد (7)		مرحلة تنفيذ التدريب	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس	فندق السيزر		4	موظفي دائرة التدريب والتخطيط وإدارة IT العدد (7)		مرحلة تقييم التدريب (باستخدام دليل التقييم)	
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس	فندق السيزر			موظفي دائرة التدريب والتخطيط وإدارة IT العدد (7)		الاحتفال بتوزيع الشهادات مع المتدربين	
أجز	كيمونيكس	فندق موفنيك	م 1: 2012/11/26+25 م 2: 2012/11/27+28	2	كتاب العدل العدد (24)		كشف الأوراق المزورة	<b>تدريب على كشف الوثائق المزورة</b>
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس			2	المحاسبين في مجلس القضاء. العدد (20)			<b>تدريب المحاسبين على مهارات المحاسبة المتقدمة</b>
			اللقاء التعارفي: 2012/11/14 م 1: 2012/11/19+18 م 2: 2012/11/21+20 م 3: 2012/11/26+25 م 4: 2012/11/28+27 م 5: 2012/11/30+29 م 6: 2012/12/2+1 م 7: 2012/12/4+3 م 8: 2012/12/6+5 م 9: 2012/12/8+7 م 10: 2012/12/10+9 م 11: 2012/12/12+11	يومان لكل مجموعة	كافة موظفي مجلس القضاء الأعلى. (15) مجموعة	عناصر الاتصال الفعال. معوقات الاتصال الفعال. قواعد الاتصال والسلوك. فن الاستماع والحديث	التعامل مع الجمهور	<b>علاقات الجمهور</b>

			م12: 2012/12/14+13 م13: 2012/12/16+15 م14: 2012/12/17+16 م15: 2012/12/20+19					
تم ترحيله لخطة 2013	كيمونيكس			1	موظفو المحاكم (24) مجموعة		حقوق وواجبات الموظفين	تدريب عن قانون الخدمة المدنية

• ملحق رقم (2): خطة التدريب للقضاة للعام 2012

الموضوع	عنوان المادة	الفئة المستهدفة	العدد	المدة الزمنية	عدد أيام التدريب	التاريخ	المكان	الممول	ملاحظات
برنامج التدريب المستمر حول إدارة الدعوى المدنية	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	المجموعة الأولى قضاة الصلح	15	12 ساعة	2	الأحد 2011/2/5 الأحد 2012/2/19	المعهد القضائي الفلسطيني	مشروع سيادة	أجرت
	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	المجموعة الثانية من قضاة الصلح	15	12 ساعة	2	الاثنين 2012/2/6 الاثنين 2012/2/13	المعهد القضائي الفلسطيني	مشروع سيادة	أجرت
	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	المجموعة الثالثة من قضاة الصلح	15	6 ساعات	1	الأربعاء 2012/2/8	المعهد القضائي الفلسطيني	مشروع سيادة	أجرت
	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	المجموعة الرابعة من قضاة الصلح	16	12 ساعة	2	الخميس 2012/2/9 الخميس 2012/2/16	المعهد القضائي الفلسطيني	مشروع سيادة	أجرت
	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	المجموعة الخامسة من قضاة الصلح	16	6 ساعات	1	الأحد 2012/2/12	المعهد القضائي الفلسطيني	مشروع سيادة	أجرت
	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	المجموعة الأولى المعدلة من قضاة الصلح	15	6 ساعات	1	الأحد 2012/2/26	المعهد القضائي الفلسطيني	مشروع سيادة	تم إجراء تعديل على المجموعات الخمسة الأولى من قضاة الصلح بحيث استثني من التدريب القضاة العاملين في الدوائر الجزائية واقصر التدريب فقط على

القضاة العاملين في الدوائر المدنية ومن ثم قسم القضاة إلى مجموعتين فقط	مشروع سيادة	المعهد القضائي الفلسطيني	الاثنين 2012/2/27	1	6 ساعات	14	المجموعة الثانية المعدلة من قضاة الصلح	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	
ألغيت	مشروع سيادة	المعهد القضائي الفلسطيني	الأحد 2012/3/18 الأحد 2012/3/25 الأحد 2012/4/1	3	18 ساعة	11	المجموعة الأولى المعدلة قضاة البداية	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	
	مشروع سيادة	المعهد القضائي الفلسطيني	الاثنين 2012/3/19 الاثنين 2012/3/26 الاثنين 2012/4/2		18 ساعة	10	المجموعة الثانية المعدلة من قضاة البداية	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	
	مشروع سيادة	المعهد القضائي الفلسطيني	الأربعاء 2012/3/21 الأربعاء 2012/3/28 الأربعاء 2012/4/4	3	18 ساعة	9	المجموعة الثالثة المعدلة من قضاة البداية	قانون أصول المحاكمات المدنية وإدارة الدعوى	
أجزت	مشروع سيادة	فندق الهلال الأحمر/ رام الله	28/4/2012	1	6 ساعات	38	المجموعة (1) من قضاة الصلح	مهارات الصياغة في اللغة العربية	برنامج التدريب المستمر حول مهارات الصياغة في اللغة العربية
أجزت	مشروع سيادة	فندق الهلال الأحمر/ رام الله	2012/5/5	1	6 ساعات	39	المجموعة (2) من قضاة الصلح	مهارات الصياغة في اللغة العربية	
أجزت	مشروع سيادة	فندق الهلال الأحمر/ رام الله	2012/5/12	1	6 ساعات	25	المجموعة (1) من قضاة البداية	مهارات الصياغة في اللغة العربية	
أجزت	مشروع سيادة	فندق الهلال الأحمر/ رام الله	2012/5/19	1	6 ساعات	24	المجموعة (2) من قضاة البداية	مهارات الصياغة في اللغة العربية	
أجزت	مشروع كرامة	المعهد العالي للقضاء في المغرب	-3/4 2012/3/13	10		22	القضاة المشاركون في برنامج تطوير المناهج رقم 2	رحلة دراسية إلى المملكة المغربية	برنامج إعداد وتطوير مناهج التدريب القضائي رقم 2
أجزت	مشروع كرامة	معهد الحقوق/ بير زيت	/31+30+29 2012/3	3		22	القضاة المشاركون في برنامج تطوير المناهج رقم 2	العرض الختامي والتجريبي لبرنامج تطوير المناهج	
أجزت	UNDP	المعهد القضائي الأردني	2012/3/4	أسبوعين		7	المجموعة الأولى من قضاة غزة	إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنائيات	تدريب قضاة غزة
أجزت	UNDP	المعهد القضائي الأردني	2012/5/27	أسبوعين		8	المجموعة الثانية من قضاة غزة	إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنائيات	



أجزت	UNDP	المعهد القضائي الأردني	2012/10/7	أسبوعين		7	المجموعة الثالثة من قضاة غزة	إجراءات المحاكمة أمام محكمة الجنابات	
أجزت	كيمونيكس	فندق السييزر/ رام الله	/29-27 2012/9	3 أيام		13	المجموعة الأولى من قضاة الصلح	قانون الإجراءات الجزائية: مبادئ عامة: قانونية لائحة الالتزام والشروط الجمهوريّة التي يجب أن تحتويها  -مباشرة أو قبول الدعوى الجزائية. والمدة الممنوحة لتقديم الشكوى. - دعوى الحق المدني. -اختصاص القاضي الجزائي والقيود المفروضة عليه. وهل يجوز وقف السير بالدعوى الجزائية نتيجة الفصل في قضية أخرى. - التبليغات - إجراءات التوقيف وشروطه والأسباب الموجبة للتوقيف . - الإفراج بالكفالة وشروطها وجهة الاختصاص. - طلب إعادة النظر في أمر الكفالة. ومن يقدم وشروطه والقرار الذي يمكن أن يصدر. - الشروط المتخذة حال عدم الالتزام بشروط الكفالة. - الأصول الموجزة. ومتى تكون والأصول المتبعة فيها. - البيئات التي تقدم في المسائل الجزائية. - سلطة القاضي في تقدير الأدلة.	<b>برنامج التدريب المستمر حول الإجراءات الجزائية</b>

أجرت	كيمونيكس	فندق موفينيك / رام الله	11-13 / 2012/10	3 أيام		19	المجموعة الثانية من قضاة الصلح	- الاعتراف وشروط قبوله ومدى حججه، - وقف تنفيذ العقوبة. متى يجوز اللجوء إليها وشروط تطبيقها. - الاعتراض على الأحكام الغيابية. - قانون إصلاح الأحداث ومدى تطبيقه في الإجراءات الجزائية على الأحداث. - الأحكام وصياغتها. - الحكم وما يجب أن يشتمل عليه وشروطه وأسباب بطلان الأحكام. - المضبوطات وكيفية التصرف بها. - الطعن بالأحكام الجزائية.	
أجرت	كيمونيكس	فندق موفينيك / رام الله	11/30+29 + 2012/12/1	3 أيام		26	مجموعة قضاة البداية		
أجرت	سلطة النقد الفلسطينية	فندق البست إيسترن	2012/3/3	1	6 ساعات	29	قضاة الصلح والبداية والاستئناف وقضاة محكمة جرائم الفساد	ورشة عمل حول غسيل الأموال والمفاهيم البنكية	ورشات عمل أخرى
أجرت	كيمونيكس	فندق أنكرز سويت	14-12 / 2012/4	3 أيام		12	مجموعة من قضاة الصلح	ورشة عمل حول الوساطة القضائية	
أجرت	كيمونيكس	فندق السيزر	23-21 / 2012/6	3 أيام		20	مجموعة من قضاة الصلح والبداية	ورشة عمل حول التأمين	
تم ترحيله لخطه 2013			جمعة + سبت	2			المجموعة الأولى من قضاة الصلح	ورشة عمل حول التفتيش القضائي	ورشة عمل حول التفتيش القضائي
تم ترحيله لخطه 2013			جمعة + سبت	2			المجموعة الثانية من قضاة الصلح	ورشة عمل حول التفتيش القضائي	
تم ترحيله لخطه 2013			جمعة + سبت	2			المجموعة الثالثة من قضاة الصلح	ورشة عمل حول التفتيش القضائي	
أجرت	سلطة النقد	معهد فلسطين للدراسات القانونية والمصرفية	سبت 2012/6/16	1		20	مجموعة من قضاة الاستئناف وقضاة البداية بصفتها الاستئنافية	ثقافة مصرفية أساسية	ورشات عمل للسادة القضاة حول المعاملات البنكية

أجرت	سلطة النقد	معهد فلسطين للدراسات القانونية والمصرفية	سبت 2012/6/23	1		20	مجموعة من قضاة الاستئناف وقضاة البداية بصفتها الاستئنافية	العمليات البنكية الخارجية	
أجرت	سلطة النقد	معهد فلسطين للدراسات القانونية والمصرفية	سبت 2012/6/30	1		20	مجموعة من قضاة الاستئناف وقضاة البداية بصفتها الاستئنافية	الجوانب القانونية للأعمال القانونية	
تم ترحيله لخطة 2013							القضاة المختصين بقضايا العمل	- مفهوم قانون العمل. - تحديد المقصود بعقد العمل. - حالات إنهاء العقد. - حساب التعويض واستحقاقه.	<b>تدريب متخصص حول قانون العمل</b>
تم ترحيله لخطة 2013							قضاة التنفيذ	- إشكالات التنفيذ - الحبس (حبس المدين) - تنفيذ الأحكام النهائية - الاستئنافات	<b>تدريب متخصص حول قانون التنفيذ</b>
تم ترحيله لخطة 2013							قضاة الأمور المستعجلة		<b>تدريب متخصص حول القضاء المستعجل</b>

• ملحق رقم (3): خطة التدريب للقضاة للعام 2013

الموضوع	عنوان المادة	المحتوى	الفئة المستهدفة	عدد أيام التدريب	مجموع أيام التديب / مجموع الساعات	التاريخ المقترح	المكان	المدرّب	الممول
<b>تدريب مستمر</b>	قانون العمل	- مفهوم قانون العمل. - تحديد المقصود بعقد العمل. - حالات إنهاء العقد. - تعويض إصابات العمل وتعويض نهاية الخدمة. - حساب التعويض واستحقاقه. - الحسابات التبعية. - عبء الإثبات، الإعفاء من الرسم.	قضاة الصلح / مدني مجموعتين	3 أيام لكل مجموعة	36/ 6				

				54/9	قضاة الصلح/ مدني وقضاة التنفيذ 3 مجموعات	- إشكالات التنفيذ / الحجز التنفيذي. - الحبس (حبس المدين). - تنفيذ الأحكام النهائية. - الإستئنافات. - البيع بالمزاد، الأموال الجائز الحجز عليها.	قانون التنفيذ
				108/18	قضاة الصلح والبدائية 3 مجموعات	- جريمة الاحتيال. - جريمة شهادة الزور. - جريمة التزوير واستعمال المزور. - انتفاء المسؤولية الجنايية تبعا لانتفاء الصفة الجرمية عن الفعل (أسباب التزوير). - جريمة إصدار شيك بدون رصيد. - التحقيق. - شرح الجرائم الواقعة على امن الدولة ضمن قانون العقوبات. - طلبات تديد التوقيف والإفراجات	قانون العقوبات
				36/6	قضاة الصلح والبدائية / مدني 3 مجموعات	- القضاء المستعجل - الطلبات المستعجلة في تعيين القيم والمنع من السفر. - الطلبات المستعجلة في وقف البيوعات و/أو وقف أعمال البناء. - القضاء المستعجل (الحقوق الممكن حمايتها). توافر صفة الاستعجال. المادة 104 من الأصول. عدم الدخول في أصل الحق. حجية القرارات المستعجلة. توحيد الإجراءات).	القضاء المستعجل
				90/15	قضاة الصلح والبدائية 5 مجموعات	- شهادة الزور / اليمين الكاذبة والامتناع عن أداء الشهادة. - دور القاضي في البيئات وحدود تدخله فيها. - تفعيل القاضي لسلطاته في قانون الأصول والبيئات. - قانون البيئات ومدى ارتباطه بقانون أصول المحاكمات وقانون الإجراءات الجزائية.	قانون البيئات
				18/3	قضاة الصلح 3 مجموعات	- أنواع اليمين في مجلة الأحكام العدلية.	

				54/9	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح والبدائية / مدني 3 مجموعات	- التسجيل المجدد والإجراءات المتبعة. - الشفعة، الأولوية، ازالة الشيوع. - التسجيل المجدد والاعتداء على أملاك الدولة. - أعمال التسوية في الأراضي.	قانون الأراضي	
				18/3	يوم لكل مجموعة	قضاة الصلح 3 مجموعات		عوارض الخصومة	
				54/9	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح 3 مجموعات		قانون المالكين والمستأجرين	
				54/9	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح 3 مجموعات	- الأصول المدنية. - الدفع. - الوكالة وخصوصا الوكالة بالخصومة. - سير الدعوى * خضير الملف والبدء في نظره. * حضور الأطراف. * التعامل مع المتقاضين وكيفية إحضارهم في حالة التغيب. * الدفع الشككية والموضوعية. وعدم القبول. * كتابة الأحكام. تسببها، وزن البينة. * مشتملات الحكم القضائي، شكل القرار القضائي. * نظرية البطلان. * المادة 39 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية (الدعوى العينية، نزع اليد وإعادة اليد).	قانون أصول محاكمات مدنية وتجارية	
				54/9	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح 3 مجموعات	- الادعاء بالحق المدني ضمن قانون الإجراءات الجزائية. - تسبب الأحكام الجزائية وبيان العلاقة بين الفعل والنتيجة الجرمية.	قانون الإجراءات الجزائية	
				54/9	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح والبدائية/ مدني 3 مجموعات	- التأمين وارتباطه بقانون الخالفات المدنية لعام 1944 والأوامر العسكرية والجداول المعدة لاحتمساب التعويضات. - التأمين، الحسابات. الإعالة الدفعات المستعجلة.	قانون التأمين	

				54/9	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح 3 مجموعات	- الأوراق التجارية / سند السحب / الكمبيالة / الشيك / الإفلاس.	القانون التجاري	
UNDP				12/2	يومان	قضاة محكمة جرائم الفساد	- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وما إلى ذلك. - استرداد الأصول في فلسطين. - استرداد الأصول في الخارج.	استرداد الأصول	برنامج تدريبي متخصص لمحكمة جرائم الفساد
UNDP				12/2	يومان	قضاة محكمة جرائم الفساد	- المؤتمرات.	مؤتمرات الفساد (الرايات الحمراء)	
UNDP				12/2	يومان	قضاة محكمة جرائم الفساد	- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وما إلى ذلك. - إحالة تنفيذ القرارات. - إحالة الإجراءات. - الاتفاقيات بشأن الضرائب. - تسليم المجرمين.	التعاون القضائي الدولي	
UNDP				6/1	يومان	قضاة محكمة جرائم الفساد	- الاتفاقيات والمعاهدات الدولية. وما إلى ذلك. - لجان الإنابة القضائية. - تجميد الأصول. - إحالة الأدلة. - طلب المعلومات.	المساعدة القانونية المتبادلة	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- دور أعضاء النيابة والمحققين في هيئة مكافحة الفساد. - أساليب التحقيق الخاصة (تتضمن العمليات السرية). - إدارة المعلومات. - التعاون بين الجهات التي تنفذ القانون وبين عضو النيابة.	إجراءات التحقيق	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- أصناف البينات والأدلة الإلكترونية. - الإطار التشريعي.	البيانات والأدلة الإلكترونية	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- المخبرين. - حماية الشهود - التدابير التي يمكن للقضاة اللجوء إليها.	حماية وأمن الشهود	
UNDP				12/2	يومان	قضاة محكمة جرائم الفساد	- الفساد السياسي. - الفساد القضائي. - المحاباة. - الاحتيال في الانتخابات. - الفساد في منظومة الصحة. - الفساد في قطاع الإنشاءات والعقارات.	أصناف الفساد	

UNDP				9/1.5	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- لحة عامة عن أساليب عمل المحققين الماليين. - مصادر معلومات المحققين. - قواعد التدقيق الخارجي. - طرح العطاءات والمشتريات.	التحقيقات المالية 1	
UNDP				9/1.5	1.5 يوم	قضاة محكمة جرائم الفساد	- قانون الشركات. - هيكليات الشركات التي تسهل عمليات غسل الأموال.	التحقيقات المالية 2	
UNDP				9/1.5	1.5 يوم	قضاة محكمة جرائم الفساد	- القوانين المالية. - الهيكليات المالية التي تستخدم في تسهيل غسل الأموال.	التحقيقات المالية 3	
UNDP				9/1.5	1.5 يوم	قضاة محكمة جرائم الفساد	- التحليل المالي. - مسك الدفاتر.	التحقيقات المالية 4	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- إدارة تمويل المنظمات غير الحكومية. - إجراءات المشتريات وإحالة العقود.	التحقيقات المالية 5	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- قوانين البنوك. - قانون هيئة سوق رأس المال.	التحقيقات المالية 6	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- إدارة القضايا التي تتضمن خُصير القضايا. - استخدام الأدلة وتقييمها.	المهارات القضائية	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- التجارة بواسطة الانترنت. - العمليات المصرفية بواسطة الانترنت. - أساليب الاحتيال/ الأساليب الهرمية. - الإطار القانوني.	جرائم الحاسوب	
UNDP				6/1	يوم واحد	قضاة محكمة جرائم الفساد	- الاستراتيجيات الحكومية الواسعة. - الاستراتيجيات الوزارية. - مكافحة ثقافة الفساد والمخاطبة في الشركات. - دوائر الرقابة الحكومية.	الاستراتيجيات الحكومية. وتدابير مكافحة الفساد. وآليات الرقابة.	
كيمونكس						ثلاثة مجموعات	- الكفالات والإعتمادات المصرفية (خطابات الضمان. الكفالات. المركزية التجارية. شحن البضاعة وتنفيذ المشاريع). - الحوالات الصادرة والواردة. - الخدمات الذاتية والإلكترونية (الصراف الآلي. الخدمات المصرفية عبر الانترنت. خدمة		<b>ورشات عمل في القطاع المصرفي</b>

							معارضة بالوفاء. البطاقات، القروض). - مكافحة غسل الأموال. - التسهيلات التجارية والقروض الشخصية و ضماناتها.		
كيمونكس									<b>رحلة دراسية إلى مصر</b>
				36/6	2 يوم لكل مجموعة	قضاة الصلح 3 مجموعات	- سرية المحاكمة. - مكان توقيف الحدث. - الأحكام. - معاملة الأحداث أثناء المحاكمة وبعدها. - مراقب السلوك وولي الامر.		<b>قضاء الأحداث</b>
كيمونكس				24/4	2 يوم لكل مجموعة	قضاة الصلح مجموعتان	- أهمية التفتيش القضائي في استقلال القضاء وتعزيز ثقة المجتمع بالقضاء - لائحة التفتيش القضائي - صفات المفتش القضائي - أنواع التفتيش القضائي - نماذج التفتيش القضائي - الشكوى - معايير التقييم		<b>ورشات عمل حول التفتيش القضائي</b>
شركة نت للاستشارات	البروفيسور كاثرن نايمين الأستاذ أدي رول الأستاذ باون دت من جامعة Tallinn Law .School			36/6	3 أيام لكل مجموعة	قضاة الصلح والبدائية مجموعتان	- مقدمة حول حقوق الملكية الفكرية. - براءة الاختراع والعلامات التجارية وحقوق المؤلف والحقوق المجاورة. - التصاميم والنماذج والرسومات. - الاتفاقيات الدولية و تحليلها. - المنظمة العالمية للملكية الفكرية "WIPO" - منظمة التجارة العالمية "WTO" والجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية في "اتفاقية" "TRIPS"		<b>ورشات عمل حول الملكية الفكرية</b>